

PROVISIONAL

A/43/PV.17
17 October 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(أكوادور)	السيد اويرتا مونتالغو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(السلغادور)	السيد ميزا (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(أكوادور)	السيد اويرتا مونتالغو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(سوازيلند)	السيد دلاميني (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة :

السيد أوياديأي (نيبال)

خطاب داتو سييري السيد مهاشير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا

كلمة كل من :

السيد راو (الهند)

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)

السيد تران كواتغ كو (فيت نام)

السيد إيغانز (أستراليا)

السيد لوبيز كونتريراس (هندوراس)

السيد تيليت (بلين)

السيد عزيز (العراق)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد أوباديي (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، يشرفني أن أنقل إليكم ومن خلالكم إلى هذا التجمع من الوفود تحيات عاهل بلدي المعظم صاحب الجلالة الملك بيرندرا بيربيكرام شاه ديف ، وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

وياسم وفد نيبال وباسمى شخصيا ، اتقدم إليكم بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . إن انتخابكم هذا إنما هو تعبير عن التقدير الكبير الذي تتمتع به جمهورية الأرجنتين في المجتمع الدولي وما تتخلون به من مهارة ودينامية دبلوماسية . ووفد بلدي على ثقة من أن الجمعية العامة ستحقق أهدافها المرجوة تحت قيادتكم .

وأود في هذه المناسبة أن أعرب عن التقدير العميق الذي يشعر به وفد بلدي تجاه السيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، للطريقة المثالية التي أدار بها أعمال الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة ، بالإضافة إلى الدورة العادية الثانية والأربعين للجمعية العامة واجتماعاتها المستأنفة .

وأود أن أعثم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار إشادة يستحقها عن جدارة ، لما يبذله من جهود ممتازة لتعزيز قضية السلم والتعاون الدوليين بوجه عام ، ولاهنته بشكل خاص على فوز قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم بجائزة نوبل للسلام .

إننا نجتمع اليوم بعد أعوام من الاحباط في مناخ من الامل المتجدد . فاستتباب السلم في جبهات عديدة ، كما أكد على ذلك تقرير الامين العام ، يشكل مبعث ارتياح وتشجيع للجميع . ففي الوقت الذي تبرز فيه مكانة الأمم المتحدة كأداة فعالة لتحقيق السلم ، نجد أن من المفارقات أن ترهقها القيود المالية . ويحدونا أمل واطيد في أن نتاح للسلم فرصة . وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتحركات الاخيرة في بعض الدوائر صوب الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة ، نحث جميع الدول الاعضاء على الارتقاء إلى مستوى المسؤولية عن طريق دفع التكاليف اللازمة لعمليات اقرار السلم وحفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

إن نيبال ، بوصفها عضوا مؤسسا لحركة عدم الانحياز التي تعمل بلدانها جميعا على تخفيف توترات الحرب الباردة ، يسرها بطبيعة الحال أن تلحظ بواحد التحسن في الآونة الاخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب ، وبصفة خاصة بين الدولتين العظميين . ولقد عمت الآثار المترتبة على هذا التحسن الافق الدولي الواسع النطاق ، وانعكست أكثر دلائل هذا التغيير وضوحا في توقيع الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتصديقهما على معاهدة القضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى .

وقد رحبت نيبال بحرارة باتفاق نزع السلاح هذا باعتباره حدثا ذي ابعاد تاريخية يرمي إلى القضاء على فئة كاملة من القذائف النووية . ونحن نأمل أن يمهّد هذا الاتفاق الطريق أمام اجراء مفاوضات جادة وابرار مبكر لاتفاق بشأن تخفيض ترسانات الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ونظرا للتقدم التكنولوجي المحرز في الآونة الاخيرة وآليات التحقق الجديدة الواردة في معاهدة القضاء على القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ولما هو أهم من ذلك ، وهو استمرار مناخ من الاحترام والثقة المتبادلين في الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فإننا نعتقد أن هدف نزع السلاح أمر يمكن تحقيقه .

إن نيبال ، شأنها شأن بقية الدول الاعضاء ، تعلق أهمية كبرى على نزع السلاح النووي لأنه يتعلق ببقاء البشرية ذاته . وفي نفس الوقت ، ونظرا للجوء الدول غالبا

إلى الحرب التقليدية وللقدرة المدمرة المتزايدة للأسلحة التقليدية فإن نيبال لا يمكن أن تغض النظر عن أهمية نزع السلاح التقليدي أو أن تقلل من شأنه . ويشعر وفدي بالقلق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات القليلة الماضية ، ويضم صوته إلى الدول الأخرى في الدعوة إلى الحظر العام والشامل والفعال على تطوير واستخدام وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها .

وقد شاطرت نيبال خيبة الأمل التي شعرت بها غالبية الدول الأعضاء نتيجة لعدم التوصل إلى اعتماد وثيقة بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح ، التي انعقدت هنا في الصيف الماضي . ولكن العزاء الوحيد في ذلك تمثل في أن هذه الدورة تمكنت من إيجاد تفهم متزايد للعلاقة الثلاثية الأبعاد بين نزع السلاح والأمن والتنمية . والواقع أن تقدير هذه العلاقة يحتل موقعه في جوهر السياسة الراسخة التي تتبناها نيبال منذ زمن طويل بتأييد المبادرات الرامية إلى السعي إلى النهوض بنزع السلاح عن طريق إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم ، سواء كانت في منطقة المحيط الهندي أو في جنوب المحيط الأطلسي أو في البحر المتوسط أو في جنوب شرقي آسيا أو في جنوب المحيط الهادئ أو في قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن مفهوم الرابطة الوثيقة بين السلم والتنمية وما يفضي إليه من نتائج تتمثل في أن السلم الدائم شرط أساسي مسبق لتحقيق تنمية مجدية يشكل أساسا يستند إليه الاقتراح الذي قدمه صاحب الجلالة الملك بيرندرا والخاص بإعلان نيبال منطقتي سلم . وأود أن أضيف أن اقتراح السلم جهد نبذله نحن من أجل التعبير العملي عن المثل الأساسية للأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز . ويسرني في هذا السياق أن أعلن أن ٩٧ دولة عضوا قد أعربت عن تأييدها الثمين لهذا الاقتراح ، ونحن نعرب مرة أخرى عن عميق امتناننا لهذا التأييد . وبالمثل ، فمن دواعي غبطتي أن أحيط الجمعية العامة علما بأن مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح في آسيا قد أقيم في عاصمتنا كاشماندو ، بموجب الولاية الصادرة من جانب الدورة الثانية والأربعين للجمعية

العامه . ولقد قدمت حكومة جلالة الملك جميع أوجه التعاون الممكنة من أجل إقامة هذا المركز ، ونأمل أن يحظى بتأييد إيجابي من قبل البلدان المعنية والمنظمات غير الحكومية .

لقد أشرت بإيجاز إلى بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالمناخ السياسي الدولي الحالي . ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى وقف إطلاق النار الذي كان موضع ترحيب كبير والمفاوضات السلمية التي تجري بين إيران والعراق بعد قبولهما لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وفي هذه المناسبة ، أؤكد للأمين العام وممثلته الشخصي ، السيد يان ك. الياسون ، ممثل السويد ، تأييد نييال المتواصل وتعاونها في مجلس الأمن في المهمة الملحة لإعادة إقرار السلم الدائم في الخليج على نحو عاجل .

ولقد تابعنا منذ شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي التطورات في الشرق الأوسط بمزيد من القلق . فقد أدت هذه التطورات إلى إيجاد حقائق سياسية جديدة في تلك المنطقة ، وغيرت بشكل كامل الاحتلال الذي فرضته القوة العسكرية طوال ٢١ عاماً . ولم تؤد هذه التطورات إلا إلى تعزيز وجهة نظرنا القائلة بأن من المرغوب فيه عقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الأوسط . ونحن نرى أن العناصر الأساسية الثلاثة لإقرار سلم دائم في الشرق الأوسط تتمثل في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني ، الذي تعد منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، في إقامة دولته المستقلة الخاصة به ؛ وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ؛ والاعتراف بحق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في العيش ضمن حدود آمنه معترف بها دولياً .

وهناك منطقة أخرى في الشرق الأوسط عانت من حقبة لا نهاية لها من العنف والشقاق ، وأعني بذلك لبنان ، الذي غدا بؤرة للمصالح الأجنبية والطائفية المتناحرة منذ أكثر من عشرة أعوام . وفي الوقت الذي أدت فيه الأحداث الأخيرة في لبنان إلى زيادة مشاعر قلقنا ، فإن نييال تفخر بأن تسهم أسهاماً بسيطاً في خدمة قضية السلم في الجزء الجنوبي من ذلك البلد عن طريق المشاركة في العمليات التي تقوم بها القوة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في لبنان . وستواصل نييال ، بطبيعة الحال ، بوصفها

بلدا يتوق إلى الاعتراف به عالميا كمنطقة سلم ، تأييد الاقتراحات التي تضمن سيادة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية والتي تكفل انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان ، وتكفل كذلك قبول جميع الأطراف المعنية الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان .

ولقد شجع الأمل لدى نيبال الاجتماع الأخير الذي عقد في جنيف بين الزعماء القيامة تحت رعاية الأمين العام ، والذي أدى إلى محادثات السلم في نيقوسيا في الشهر الماضي بشأن جميع الجوانب المتعلقة بتوحيد قبرص ، تلك المحادثات التي جرت تحت رعاية السيد أوسكار كاميليون ، الممثل الخاص للأمين العام . وانتهز هذه الفرصة كي يؤكد مجددا تأييد نيبال الراسخ لقبرص المستقلة وغير المتحازة والفيدرالية ذات الطائفتين .

وقد رحبت نيبال ترحيبا حارا بتوقيع الاتفاقات الخاصة بإنهاء النزاع في أفغانستان ، الذي تم في جنيف في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨ . حقيقة إن العملية التي تتضمنها اتفاقات جنيف لا تزال تحتاج إلى استكمال ولا تزال تكتنفها بعض أوجه الغموض .

بيد أن ما يثلج صدر نيبال أن الوجود العسكري الاجنبي ينسحب ، ممهدا الطريق بذلك للعودة الطوعية لملايين اللاجئين الأفغان من باكستان وإيران في ظروف مواتية للسلم والامن للإقليم وما وراءه . ومما يشجع نيبال أيضا أن هذا التحول قد حدث بفضل الجهود الدائبة التي بذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد كوردوفيز على مدى ست سنوات . وكان من دواعي فخر نيبال ومما يشرفها أن تدعى للاشتراك في بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة في أفغانستان وباكستان ، والتي تألفت لرصد انسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان .

وتتابع نيبال باهتمام كبير التطورات الاخيرة المتعلقة بالموقف في كمبوتشيا ، ومنها اجتماع جاكارتا غير الرسمي الذي عقد في بوغور بإندونيسيا ما بين ٢٥ و ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، كما أخطنا علما بالمحادثات التي أجريت على مستوى عالٍ مؤخرا بين الصين والاتحاد السوفياتي بشأن الحالة في كمبوتشيا ، والمبادرة التي قامت بها دول حركة عدم الانحياز قبل محادثات بوغور وأثناءها وبعدها . وإذ تلاحظ نيبال أن بعض التقدم قد أحرز ، فلا زلنا مقتنعين بأن التسوية السلمية لمشكلة كمبوتشيا تتطلب ، أولا وقبل كل شيء ، الانسحاب غير المشروط لكل القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وممارسة الشعب الكمبوتشي ممارسة كاملة حرة لحقه في تقرير مستقبله .

ولا يزال الموقف في شبه جزيرة كوريا المقسمة قابلا للانفجار . ونيبال سعيدة للغاية بأن الالعاب الاولمبية في سيول قد انتهت بخاتمة ناجحة ، وبنبرة غالبية من الروح الرياضية والانسجام بين البلدان والرياضيين الذين اشتركوا فيها . ولاحظت نيبال ورحبت بالمساعي لتوسيع الروابط والاتصالات وبدء الحوار بين شطري كوريا . ولا يزال يحدو نيبال الامل في أن الشعب الكوري سوف يعالج مسألة التوحيد الهامة بحكمته العريقة ولباقته المعهودة ، بدون تدخل خارجي .

ولا يمكن أن نخطئ بشائر التغيير الميمونة التي تجلت في افريقيا في الماضي القريب . ومن بين تلك البشائر التي تراها نيبال إيجابية وباعثة على الامل ، جهود منظمة الوحدة الافريقية ، والمفاوضات الرباعية بشأن أنغولا وناميبيا . وقد مهدت

زيارة الأمين العام الأخيرة لبريتوريا الطريق لإيجاد فريق فني تابع للأمم المتحدة إلى ناميبيا بغية تمهيد السبيل أمام فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، وبعثت على الأمل في أن جنوب افريقيا قد تشرع بالفعل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي قبلته من حيث المبدأ من ١٠ سنوات . ونيبال يشرفها أن تتعاون مع أية مساعي لمجلس الأمن لتنفيذ قراراته بشأن ناميبيا ، وخاصة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، إذا ما عقد مجلس الأمن اجتماعا بهذا الشأن خلال فترة وجود نيبال فيه باعتبارها عضوا من الاعضاء غير الدائمين . وأود في هذه المناسبة أن أسجل اعتراف نيبال بالمساهمات التي قدمتها المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) من أجل استقلال ناميبيا* .

وفي جنوب افريقيا ، لا يزال النظام العنصري يتشبث بنظام الفصل العنصري البغيض على الرغم من إرادة المجتمع الدولي التي عبّر عنها مرارا وفي وضوح . وبينما يكتسب الكفاح المتزايد ضد الفصل العنصري في داخل جنوب افريقيا وحركة مناهضة الفصل العنصري على النطاق العالمي زخما جديدا كل يوم ، هناك مؤشرات طيبة على أن عددا متزايدا من سكان جنوب افريقيا البيض بدأوا يدركون الحقيقة الجلية . ولا تزال نيبال مقتنعة بأن العقوبات الاقتصادية الإلزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي الاداة السلمية الأكثر فاعلية لتفكيك نظام الفصل العنصري وإقامة مجتمع نياببي بحق ومتعدد الأعراق في جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد أن هناك ما يبعث على التفاؤل أيضا فيما يتعلق بالنزاع حول الصحراء الغربية ، على اشر قبول طرفي النزاع للمقترحات من أجل تسوية سلمية التسيي قدمها الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . وتعزز نيبال بأنها شاركت في الاعتماد الإجماعي لقرار مجلس الأمن ٦٣١ (١٩٨٨) الذي يخول للأمين العام أن يعين ممثلا خاصا بشأن مسألة الصحراء الغربية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أويرتا مونتالغو (إكوادور) .

وفي العام الماضي ، رحبت من فوق هذا المنبر بخطة السلام في أمريكا الوسطى التي وقعها الرؤساء الخمسة في أمريكا الوسطى في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، والتي وضعت على أساس التزام كل الدول المعنية والتي لها اتصالات في تلك المنطقة بالاحترام الكامل لمبدأ عدم التدخل بأي صورة . ولذلك كان من الطبيعي أن نشعر بخيبة الأمل لعدم إحراز تقدم موضوعي نحو توطيد السلم في أمريكا الوسطى منذ ذلك الحين . وتناشد نيبال كبل الحكومات المعنية أن تستمر في إظهار الإرادة السياسية لتأييد السلام ، وتشني على أولئك الذين وفّوا بالتزاماتهم الواردة في خطة السلام في أمريكا الوسطى .

ولقد شهدنا هذا العام عددا فاجعا من الكوارث الطبيعية التي حاقت بأجزاء مختلفة من المعمورة ، بما في ذلك منطقة جنوب آسيا . وقد وقعت هذه الكوارث في الوقت الذي أدت فيه الاهتمامات البيئية على نطاق عالمي ، مثل تلك المتعلقة باستنزاف طبقة الأوزون وبتزايد تأثير احتباس الإشعاع الحراري وغير ذلك ، إلى حفز الدعوة إلى إجراء دراسة شاملة للمناخ وبيئة الإنسان . ويرحب بلدي بإدراج بند في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بعنوان : "اعتبار المناخ جزءا من التراث المشترك للبشرية" . ولما كانت جبال الهيمالايا في نيبال تشكل مؤثرا مناخيا حاسما بالنسبة للجزء الأكبر من آسيا الوسطى والجنوبية ، فإننا سنتعاون بكل تأكيد في أي جهد إقليمي أو دولي يرمي إلى زيادة تفهم الروابط الحاسمة - رغم دقتها وهشاشتها في أحيان كثيرة - بين الإنسان والمحيط الحيوي أو البيئة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم .

ومن المسائل الأخرى التي تبعث على القلق الشديد مسألة أزمة النظام الاقتصادي الدولي التي طال أمدها ، وتأثيرها السلبي على اقتصاديات البلدان النامية ، والانخفاض الحاد في المستوى العام للمساعدة الاقتصادية الدولية . وقد ارتأينا منذ وقت طويل أن أسباب هذه الظاهرة ترجع إلى أوجه الإجحاف واختلال التوازن القائمة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن . وقد زاد من تفاقمها سياسات مقاومة التضخم التي انتهجتها بعض البلدان المتقدمة ، والتي أثرت تأثيرا معاكسا على أسعار منتجات

العالم النامي وعلى الطلب عليها ، بما في ذلك السلع الأساسية والبتروول . ولشئ بسدت اقتصاديات السوق الصناعية تنعم بفثرة من أطول فترات الرخاء منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد تزامن هذا مع أطول وأقسى أزمة في التنمية الهيكلية في البلدان النامية . وترتب على هذا أنه على مدى السنوات العشر الماضية عانت كثير من البلدان النامية من ركود معدلات النمو أو انخفاضها ، على نحو مفاير تماما لهدف تحقيق معدل النمو البالغ قدره ٧ في المائة والذي حددته استراتيجية التنمية الدولية . ويتناقض ذلك تماما أيضا مع أهداف وغايات برنامج عمل الأمم المتحدة المضموني الجديد للثمانينات للبلدان الأقل نموا ، التي ينتمي إليها بلدي .

إن نيبال قلقة بشأن تدهور الحالة المتعلقة بالديون الخارجية للعديد من البلدان النامية . إن ذلك الأمر يسبب قلقاً اقتصادياً وسياسياً جسيماً ، بما يفرضه من تهديد خطير للاستقرار السياسي لهذه البلدان . وإنما نعتقد أن التسوية الدائمة والمقبولة من الدائنين والمدينين لأزمة الديون الخارجية الحالية للبلدان النامية لا يمكن التوصل إليها إلا بانتهاج استراتيجية متكاملة موجهة إلى النمو . ونحن نرى في هذا السياق أن تأشير إعادة جدولة الديون لا يتجاوز تأجيل مشكلة المديونية . ومن ثم فإننا نعتقد أنه ، بالإضافة إلى تخفيض مدفوعات الديون كلما أمكن ذلك ، ينبغي إلغاء جزء كبير من الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً . وتؤيد نيبال أيضاً النداء الذي تقدم به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية في جنيف في الشهر الماضي بشأن قيام المصارف التجارية بتخفيض ديون البلدان النامية بنسبة ٢٠ في المائة .

ومن الواضح على أية حال أن من الضروري والملح إعادة تنشيط الحوار المتوقف بين الشمال والجنوب ، من منطلق التشارك المستنير في المصالح . ومن ثم فإننا نؤيد التوصية التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة لعقد دورة استثنائية للجمعية في عام ١٩٩٠ لدراسة السبل الكفيلة بتحقيق نمو مستمر للاقتصاد العالمي . وإنما نؤكد أن مثل هذه الدورة الاستثنائية لن تساعد فقط في حل المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي ، وإنما ستساعد أيضاً في تحسين المناخ الشامل للتعاون الاقتصادي الدولي . وبالمثل ، فإننا نؤيد نداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بإعداد استراتيجية إنمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الرابع للفترة من ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٠ .

ولقد سعت نيبال عبر السنوات إلى الحصول على المساعدة من البلدان الصديقة والوكالات المعنية بالتنمية ، ورحبت بها ، لتكمل بها جهودها من أجل تأمين تنمية اقتصادية مخططة . وفي هذا السياق ، تشعر نيبال بعميق الامتنان لليابان ، لا بسبب قرارها الأخير الخاص بتحويل القروض الرسمية إلى منح فحسب ، وإنما أيضاً لمشاركتها

الطويلة والكبيرة في الجهود التي تبذلها نيبال من أجل التنمية . وأود بهذه المناسبة أن أعرب مرة أخرى عن تقدير حكومة جلالة ملك نيبال للتعاطف التي أبدتها البلدان الصديقة والمنظمات غير الحكومية ، ودعمها الكريم الذي جاء في الوقت المناسب ، وذلك في أعقاب الزلزال الشديد الذي أصاب شرقي نيبال في الساعات الأولى من يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

وإذا كنا نرحب بالمساعدة الإنمائية لدعم أي من الأنشطة الإنمائية المخطط لها في نيبال ، إلا أننا ندعو بصفة خاصة إلى أن توجه المساعدة الدولية إلى استغلال إمكانيات نيبال المعروفة جيدا في مجال الموارد المائية ، والتوسع في الجهود العاجلة التي تبذل بتصميم - ولكنها بالضرورة محدودة - من أجل زراعة القابلات . ونحن نعتقد بإخلاص أن هذه المساعدة ، إلى جانب أنها ستساعد نيبال على تلبية الاحتياجات المزمّنة لسكانها المتزايدين من الوقود والطاقة ، فإنها سوف تؤثر أيضا تأثيرا عميقا وإيجابيا في منع المزيد من التدهور البيئي لسفوح جبال الهيمالايا .

ولقد كان رأينا منذ مدة طويلة أن الفيضان السنوي الذي تتعرض له السهول الممتدة من سفوح جبال الهيمالايا إلى خليج البنغال - والذي يعتبر ما حدث أخيرا في بنغلاديش مثالا واضحا على الدمار الذي يخلفه - يرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل كثيرة ، من بينها تعرية سفوح الجبال التي كانت من قبل تكسوها الخضرة والغابات الكثيفة . ومن الآثار المباشرة لذلك أن أصبحت نيبال وحدها تفقد في كل عام ٢٥٠ مليون متر مكعب من تربتها الفوقية الثمينة ، تحملها مياه الفيضان إلى خليج البنغال . وأود في هذه المناسبة أن أشير إلى - وأكرر التأكيد على - المقترح الذي قدمه جلالة الملك بيرندرا في عام ١٩٧٧ بشأن استعداد نيبال للتعاون مع جميع بلدان منطقتها في أية مشاريع مشتركة تستهدف تنظيم واستغلال مواردها المائية من أجل المصلحة المشتركة للمنطقة بأكملها . ويمكن إنجاز هذه المزايا في مجال مكافحة الفيضان والتحكم فيه ، وإنتاج مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتوفير مرافق إضافية في مجالي الملاحة والسري ، بما في ذلك تلك المرافق التي يحتاج إليها بلدي الذي يغتقر إلى السواحل تماما .

وتجد نيبال ، بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا ، أن من الأمور التي تدعو إلى القلق البالغ أن تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة في وقت تسود فيه حالة اقتصادية غير مواتية ، وأن يشمل هذا الانخفاض المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا . وفي هذا السياق ، يؤسفنا عدم إنجاز الهدف الذي ينطوي على تخصيص ٧٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية ، وهو الهدف الذي دعي إلى تحقيقه في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وهدف المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لأقل البلدان نموا .

إن تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير تنفيذا كاملا وفي الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنيبال ، التي تبذل جهودا جادة لكي تضمن قبل انتهاء هذا القرن تلبية الحد الأدنى من احتياجات شعبنا الأساسية من الحبوب الغذائية ، والملابس ، وخشب الوقود ، ومياه الشرب ، والرعاية الصحية الأولية ، والمرافق الصحية ، والتعليم الابتدائي ، والتعليم الموجه إلى تنمية المهارات ، والحد الأدنى من مرافق النقل في المناطق الريفية .

ولقد كافحت نيبال ، بقيادة جلالة الملك بيرندرا النشطة والمتطلعة إلى المستقبل ، ولعدة سنوات ، ضد الفقر والتخلف . وهذه المعركة مستمرة ضد أعداء ألداء يتمثلون في تراث فترة من العزلة استمرت طوال قرن كامل ، وزيادة سكانية سريعة ، وتضاريس سطحية صعبة لإقليم يقع داخل مساحة غير ساحلية .

وأود أن أسجل هنا التزام بلدي بالقضاء على السرطان الاجتماعي المتمثل في إساءة استعمال المخدرات ، والاتجار غير المشروع فيها . وأود في هذا الصدد أيضا أن أشير إلى أن نيبال تتعاون مع بلدان جنوب آسيا المجاورة لها في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي .

وفيما يتعلق بكارثة أخرى من كوارث عصرنا هذا ، وهي الإرهاب ، فإنه يسعدني أن أحيط الجمعية علما بأنه تم في اجتماع القمة الثالث لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، الذي عقد في كتمانكو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، توقيع اتفاقية

رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الإقليمية المعنية بالقضاء على الإرهاب . ويسعدني أيضا أن أؤكد أنه قد جرى تعزيز قضية التعاون الإقليمي في جنوب آسيا منذ أن تحدثت آخر مرة أمام الجمعية العامة . ويمكنني أن أشير إلى مثالين إيجابيين في هذا السياق ، وهما الاتفاق بشأن إنشاء احتياطي أغذية لجنوب آسيا ، والإعلان الصادر عن البلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن بدء عملية معالجة أسباب ونتائج الكوارث الطبيعية . إن وفدي لديه من الأسباب ما يدفعه إلى الاعتقاد بأن اجتماع القمة المقبل لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في إسلام آباد ، باكستان ، سيتيح زخما وأهمية جديدين لبدء هذه الدراسة ، وذلك بالنظر إلى الأبعاد الخطيرة للكارثة الطبيعية التي تعرض لها بلد مجاور صديق ، وهو بنغلاديش ، في آب/أغسطس الماضي .

وختاما ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزامنا الثابت بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ، وهو التزام يتجسد في المبادئ التوجيهية المشمولة في دستور نيبال . وأود بالمثل أن أعرب مرة أخرى عن مواصلة نيبال لدعمها لحركة عدم الانحياز . وتعتقد نيبال أن ميثاق الأمم المتحدة يتيح أهم إطار قانوني مقبول عالميا لإدارة العلاقات الدولية . وإذا كانت التطورات التي حدثت مؤخرا قد بعثت في نفوسنا آمالا جديدة في مستقبل الأمم المتحدة ، فإن ترجمة هذه الآمال إلى أفعال تعتمد إلى حد كبير على الدعم النشط الذي يمكن أن تقدمه الدول الأعضاء كإقرار مبادئ النظام العالمي الذي تلتزم به الأمم المتحدة . وفي رأينا أن استمرار صداقية الأمم المتحدة يعتمد أيضا في عصرنا النووي الخطر على مدى فعالية المنظمة بوصفها أداة للدبلوماسية المتعددة الأطراف على الصعيد الوقائي .

ومنذ كانون الثاني/يناير الماضي ، تشرفت نيبال بالمشاركة في بعض المسؤوليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك بموجب عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن . وأود أن أؤكد للجمعية أن نيبال سوف تواصل الدفاع عن القيم والمثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لدى الاضطلاع بواجباتها في تلك الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة .

وبالطبع ستقدم نيبال تأييدها وتعاونها بلا حدود لكم ، سيدي الرئيس ، من أجل إنجاح الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وستواصل نيبال ، كعهدنا في الماضي ، الاشتراك في أية جهود متضافرة ترمي إلى تحقيق الأهداف السامية لهذه المنظمة العالمية ، اقتناعا منها بأن الأمم المتحدة هي المرأة التي تصور تصويرا دقيقا عالما آخذا في التغير ، كما أنها أفضل أداة لإحداث التغيير الهادف السلمي في حينه .

خطاب داتو سيرى السيد مهاشير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى

خطاب رئيس وزراء ماليزيا .

اصطحب السيد مهاشير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يسعدني عظيم السعادة أن أرحب

برئيس وزراء ماليزيا ، داتو سيرى السيد مهاشير بن محمد ، وأن أدعوه إلى التكلم أمام الجمعية العامة .

السيد مهاشير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، يسرني عظيم السرور أن أتقدم لكم بأصدق التهاني القلبية على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . إن مهارتكم الدبلوماسية المعروفة وقدراتكم البارزة ستكفل اتسام مداوات هذه الدورة بالطابع البنّاء المجزي .

كما أننا نشعر بقدر كبير من الامتنان لسلفكم السيد بيتر فلورين لتفانيه الذي لا يكل في قيامه بمهارة فائقة وحكمة لا تنفد بترؤس مداوات الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

ونتقدم للأمين العام بخالص التهاني على اسهامه الكبير في خدمة قضية السلم والامن العالميين . ويتقدم وفدي أيضا بالتهاني ، عن طريق الامين العام ، إلى قسوات الأمم المتحدة لصيانة السلم على فوزها عن جدارة بجائزة نوبل للسلام . وتمثل جائزة نوبل للسلام إشادة بليغة بالافراد الاتيين من شتى الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الذين

يؤدون بشرف كبير واجباتهم في إطار المنظمة تأييدا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

تجتمع الجمعية العامة هذا العام في وقت مؤات حقا . فقد حدث تغير إلى الأفضل في نظرة العالم للأمم المتحدة نتيجة تأثر الجميع بعودة السلم وبشائر تحقيق السلم في الكثير من بؤر التوتر : افغانستان ، وإيران والعراق ، وناميبيا والمصحاء الغربية وقبرص وكمبوتشيا وربما شبه الجزيرة الكورية . وعلى النقيض من الشك وخيبة الأمل اللذين شعر بهما الكثيرون في الماضي تجاه الأمم المتحدة ، نشهد الآن تحولا واضحا نحو التقدير الأفضل لدور الأمم المتحدة وأهميتها لمطامح المجتمع الدولي . ونتعشم أن تكون الأمم المتحدة قد احتلت في نهاية المطاف مكانها اللائق ، ونأمل أن تكون قد أصبحت شغفي بمهام نقل المنازعات من ميادين القتال إلى طاولة المفاوضات .

إن إيمان ماليزيا وثقتها بالأمم المتحدة لم يتزعزعا قط ، ولكن مما احزننا في الماضي أن نرى الأمم المتحدة تبذل أقصى الجهد من أجل الإبقاء على أهميتها وموثوقيتها . لقد باتت تعددية الاطراف كلمة سيئة المضمون عندما لجأت الدول الكبرى إلى حل المشاكل بنفسها . ولهذا يسرنا أن نرحب بهذا التغير ، وهذا التجدد في الإيمان بالأمم المتحدة الذي نأمل أن يشكل ميلاد عصر جديد من تعددية الاطراف .

يجب أن ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية لها أهميتها في الوفاء باحتياجات أعضائها ، بوصفها محفلا للدبلوماسية المتعددة الاطراف وأداة لصيانة السلم والأمن الدوليين وعاملا حفازا لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية الدوليين . إن الأمم المتحدة تبلغ أوج فاعليتها في أداء وظائفها إذا أيدت الدول الأعضاء تأييدا كاملا الإجراءات التي تتخذها . ولعل أسطع مثال على ذلك التأييد الإجماعي المقدم من جانب أعضاء مجلس الأمن للأمين العام للأمم المتحدة في مساعيه للتوصل لوضع نهاية للحرب بين إيران والعراق . لقد أدت الجهود الجماعية لمجلس الأمن والدول الأعضاء الدائمة وغير الدائمة إلى إشارة الأمل في حل المنازعات . ونحن نشهد لأول مرة طوال عقود تلاقيا في المصالح والإرادات بين الدول الأعضاء للتوصل إلى حلول بشأن مسائل رئيسية . ونأمل أن يحقق هذا التطور ما توخاه مؤسسو الأمم المتحدة عندما أناطوا بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين .

وتؤيد ماليزيا الممارسة التامة الفعّالة لسلطات المجلس التوفيقية والالزامية والامتثال العام لقرارات المجلس وتنفيذها . ومن المطمئن كثيرا لنا جميعا أن زيادة فعالية مجلس الأمن أصبحت ممكنة نتيجة لتلاقي مصالح وأعمال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ومن ناحية أخرى يجب أن يعرف هذان البلدان أنهما يحققان ذاتهما على خير وجه عندما يتداولان ويتعاونان فيما بينهما ومع بقية العالم بشأن الأهداف المشتركة .

وعندما نشيد بمنتجات الأمم المتحدة لا نرفض الاعتراف بأن التحسن المطرد في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ساعد كثيرا في تحقيق التقدم بشأن حل المنازعات . ونحن جميعا ، الذين عشنا في فترات من التوتر وعدم اليقين عندما وقفت الدولتان العظيمة كل منهما في مواجهة الأخرى ، نشعر بارثياح كبير عندما نرى الدولتين العظيمتين تناقشان على نحو واقعي مشاكل السلم والتعمير فيما بينهما . وبإمكانهما الاسهام اسهاما كبيرا في تحقيق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . ونوجه نداء مشتركا إلى هذين البلدين بأن يلتصبا الانصاف عن طريق كل مؤسسات الأمم المتحدة في سعيهما لحل المنازعات وإيجاد نظام عالمي أكثر انصافا .

إن أداء الأمم المتحدة لوظائفها على خير وجه سيحقق مصلحة كل أعضائها ولن يقتصر أثره على خدمة مصلحة بعض الدول أو مجموعات من الدول . لقد انتهى وقت الهجوم على الأمم المتحدة والهجوم على تعددية الاطراف . ولو كانت المسؤولية الدولية عقيدة يؤمن بها هذا الجيل والأجيال القادمة فيجب على كل بلد أن يفي تماما بالتزاماته إزاء الأمم المتحدة . إن الأمم المتحدة بعد إعادة تنشيطها وتأهبها للاضطلاع بمسؤولية أكبر يجب ألا يعوقها عدم توفر المواد المالية الكافية . ومما لا غنى عنه لبقائها أن تدفع البلدان الاعضاء أنصبتها المقررة في الوقت المناسب .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميزا (السلفادور) .

ان ماليزيا ترحب بتوقيع اتفاقات جنيف بشأن أفغانستان . ويجب تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا كاملا وأميننا من جانب كل الاطراف المعنية ، إذا أريد لمعاناة شعب أفغانستان ان تنتهي نهاية قاطعة بعد ثماني سنوات من الحرب الدموية الوحشية ، وإذا أريد لأفغانستان ان تستعيد استقلالها . وأود ان أشيد في هذه المرحلة بالرئيس الراحل ، ضياء الحق رئيس باكستان ، لإسهامه الكبير في توقيع اتفاقات جنيف بنجاح . وسوف يفتقد بلدي وبلدان أخرى كثيرة بكل أسف صداقة الرئيس الراحل وحسن مشورته .

ويجب ان يستمر انسحاب القوات السوفياتية ، وأن يستكمل في الإطار الزمني المتفق عليه . ونأمل ان تنفذ الاتفاقات تنفيذا كاملا من أجل تمكين الشعب الأفغاني من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير عن طريق عملية المصالحة الحقيقية .

وتأمل ماليزيا أن يكون بوسع برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاقتصادية المتعلقة بأفغانستان ان تفي بالإحتياجات الفورية للإغاثة والإنعاش ، وبالمتطلبات طويلة الأجل لتعمير ذلك البلد . بيد أن التنفيذ التام لهذه المساعدة لن يتحقق الا إذا استتبت أحوال السلم والاستقرار في أفغانستان .

وان قبول إيران والعراق لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) كأطار لإنهاء الحرب الإيرانية العراقية لهو مصدر ارتياح لنا جميعا . لقد شهد العالم في هلع وعجز الخسائر الهائلة الناجمة عن الصراع الذي دار على مدى ثماني سنوات طوال ، ولذا اننا ممتنون لاتخاذ الخطوات الحاسمة الاولى نحو الحل الدائم . ونأمل ونرجو ان يكون عزم إيران والعراق على المضي في سبيل السلم عزما لا رجعة فيه ، وانهما سيوجهان انتباههما الان إلى حشد الطاقات والموهب الخلاقة لشعبيهما لمواجهة المهام العاجلة التي تقتضيها ، إعادة التعمير والتنمية الوطنية .

ولا يزال الشرق الاوسط ، رغم كل الجهود ، يعيش في دائرة مفرغة من العنف . ويجب على إسرائيل ان تتحمل المسؤولية عن تلك الحالة المفجعة ، لأنها لا تزال العقبة الكأداء الرئيسية في طريق أية محاولات للسلم في المنطقة . ولم يُسمح للأمم المتحدة بأن تظلع بدورها اللائق في السعي إلى تسوية ، حيث يرجع ذلك في المقام الاول إلى

تشدد إسرائيل . في إسرائيل ماضية في تنفيذ سياساتها القائمة على العدوان والتوسع والقهر الوحشي للشعب الفلسطيني . ولقد تحدث نداء المجتمع الدولي بالإنسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة . وما برحت قضية فلسطين ، التي هي لب الصراع في الشرق الاوسط ، دون حل بسبب غطرسة إسرائيل وتعاليتها واستمرار رفضها الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة .

ولا يمكن لإسرائيل ان تواصل الإعتقاد ان يوسعها ان تكفل أمنها وبقاءها بالتقيد بسياسات تسعى لأن تحكم على الشعب الفلسطيني إما بالشتات الدائم أو بالعيش باستمرار تحت الحكم الإسرائيلي التعسفي . ولا يمكن أن تتخذ إسرائيل من المحرقة الجماعية مبررا لمعاملة العرب الذين هم تحت حكمها بطريقة مماثلة .

ان سياسة إسرائيل المتمثلة في ان تملي على الفلسطينيين كيفية اختيار من يمثلونهم كان مآلها الفشل الذريع . فلا تزال منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولعل أفضل أمل للتسوية الدائمة الشاملة للقضية الفلسطينية أن يكون هو عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط ، تشترك فيه كل الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وتؤيد ماليزيا تمام التأييد عقد هذا المؤتمر ، وتطلب إلى الدول التي هي من أشد مؤيدي إسرائيل ان تمارس نفوذها لإقناع إسرائيل بأن خير سبيل لخدمة مصالحها الحيوية هو الحوار والمفاوضات في مؤتمر للسلم ، وليس القبضة الحديدية . بل ان مؤيدي إسرائيل هؤلاء ينبغي ان يشاركوا في تحمل المسؤولية الأخلاقية عن المظالم والأعمال الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين .

وفي جنوب افريقيا ، نواجه تحدي نظام يسعى إلى نزع الطابع الإنساني عن الإنسان هناك على أساس اللون . إن الرد الوحيد من الخيِّرين على هذه الجريمة ضد الإنسانية والإهانة للضمير العالمي يجب ان يتمثل في السعي إلى التدمير الشامل لنظام الفصل العنصري الشرير . ومن الوهم أن يعتقد أي شخص أننا نستطيع تطوير هذا النظام إلى شيء أكثر إنسانية ورحمة . إن المظاهر البغيضة للفصل العنصري تتجلى يوميا في الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد السود في جنوب افريقيا .

ولم تقتنع ماليزيا قط بالحجج التي يسوقها البعض ، والتي مؤداها أن من مصلحة السود في جنوب افريقيا الا تفرض جزاءات شاملة ضد نظام بريتوريا . ولهذا فاننا نؤكد من جديد نداءنا باتخاذ إجراءات حاسمة في شكل فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

وانسجاما مع موقفنا ، بذلنا جهودا لتوفير المساعدة للسود في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة ، لمساعدتها في مجابهة ما تقوم به جنوب افريقيا من أعمال زعزعة الاستقرار ، وتمكينها من مواجهة الاثار المحتملة التي قد تصيبها من جراء فرض جزاءات شاملة . وقد تعهدت ماليزيا بمساهمة قدرها مليونان من دولارات الولايات المتحدة في صندوق افريقيا الذي أنشأته لهذا الغرض حركة عدم الانحياز . ونود ان نوجه نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم دعم سخّي إلى صندوق إفريقيا ، الذي ينبغي ان ينظر اليه على انه جزء من معركة عالمية تستهدف القضاء التام على نظام الفصل العنصري .

ويحمل الاتفاق على التسوية الشاملة بشأن جنوب غربي افريقيا وعدا لناميبيا بتحقيق حريتها واستقلالها . ونأمل ان يتحلى كل أطراف الاتفاق بروح العصر وان يحققوا السلم والحرية لشعب ناميبيا الذي عانى طويلا . ومن منطلق درايتنا الجيدة بسجل نظام بريتوريا في استغلال كل فرصة لإدامة قبضته الحديدية على ناميبيا ، يجب ان نواصل بعزم فرض الضغط الدولي الذي لا يكل على هذا النظام حتى يتقيد بالتزاماته .

وفي الوقت نفسه ، يجب ان يستمر تأييدنا للمنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية دون هوادة . ولقد رأينا كيف ان نجاحات سوابو في ميادين القتال في ناميبيا قد أرغمت نظام بريتوريا على ان يوافق مرغما على الحل التفاوضي للمشكلة ، ولهذا يجب مواصلة الضغط على الأرض للحيلولة دون نكوص جنوب افريقيا عن وعودها .

وقد أصبحت مسألة كمبوتشيا موضوع مناقشة في كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة على امتداد السنوات التسع الماضية . وقد طالبت هذه الجمعية باستمرار وبتأييد غالبية كبيرة من أعضائها ، بالانسحاب التام للقوات الغيبتنامية ،

واستعادة استقلال كمبوتشيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وإعادة تأكيد حق شعبها في تقرير المصير .

ان المسائل الرئيسية للقضية الكمبوتشية ينبغي ان تعالج بوضوح . ويجب ان تنسحب القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . وينبغي الا يسمح لفيت نام بان تواصل التعتيم على هذه المسألة . ولا يمكن ان تكون هناك أية شروط في هذا الصدد . وان اهتمامات المجتمع الدولي ودول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بمنع عودة سياسات الماضي القريب وممارساته المدانة عالميا ينبغي أن تلقى الاهتمام الواجب . وينبغي ان يتلقى الشعب الكمبوتشي تأكيدات بأنه سيتحرر من فظائع الماضي . وإن المصالحة الوطنية تحت القيادة الفعالة لصاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك لن تقضي على الانشقاقات بين مختلف الشركاء الكمبوتشيين فحسب ، ولكنها ستستعيد أيضا لذلك البلد الذي يسوده الإضطراب حقه في السيادة والاستقلال .

وقد توج بحث بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الدائب عن حل لهذه المشكلة بقدر ملموس من النجاح بعقد اجتماع جاكرتا غير الرسمي في تموز/يوليه . وكان هذا الاجتماع مبادرة إقليمية تمثل علامة هامة على طريق عملية إيجاد حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية . لذلك ينبغي إتاحة الاستمرار لهذه المبادرة . ويبشر المناخ الدولي الحالي بإمكانية التقاء الأطراف المعنية في المستقبل القريب للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل . وترحب ماليزيا بالجهود التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز لإكمال الجهود الإقليمية المتعلقة بكمبوتشيا .

وسيسهم توطيد السلم في كمبوتشيا اسهاما ضخما في استتباب السلم والامن الإقليميين . ومن شأنه أن ييسر السبيل إلى اقامة علاقات تقوم على تعاون أكبر بين دول جنوب شرقي آسيا ، ولاسيما بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام . ويحدونا الأمل في أن يجلب السلم الذي نطمح إليه مناخا من الاستقرار والتعاون الإقليميين بما يتيح أن يتحقق في القريب المطمح الإقليمي في إقامة منطقة يسودها السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا .

لقد أدى غزو فييت نام لكمبوتشيا واحتلالها لها إلى تشريد عدد كبير من النام . وعلاوة على ذلك ، فإن تدفق اللاجئين القوارب من فييت نام طوال عدة سنوات بحثا عن فرص أفضل في أماكن أخرى قد نجم عنه مزيد من المشاكل الخطيرة لبلدان مثل ماليزيا وتايلاند وغيرها . وقد توصلت ماليزيا مؤخرا إلى تفاهم مع حكومة فييت نام ، تقبل الأخيرة بمقتضاه إعادة الموجودين من هؤلاء النام في ماليزيا الذين لا يستوفون شروط إعادة توطينهم في بلدان ثالثة إلى وطنهم ، والحيلولة أيضا دون حدوث تدفقات خروج جديدة . ويسعدنا أن نلاحظ أن فييت نام وافقت على المشاركة في الاجتماع التحضيري الذي تأمل ماليزيا في استضافته للتحضير للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من الهند الصينية ، بما في ذلك القادمين على القوارب .

وفي امريكا الوسطى لم تتحقق بعد الآمال الكبيرة التي اشارها اتفاق اسكيبولام للسلم الذي جاء نتيجة لمبادرة إقليمية . ولا تزال مطامح شعوب امريكا الوسطى في

السلم والحرية والعدالة رهينة المقتضيات المارمة التي تملئها الانقسامات الدولية والخارجية في المنطقة . ولن تؤدي التدابير القسرية من خارج المنطقة إلا إلى تعقيد مشاكل المنطقة ، وينبغي ألا يُسمح لها بالاستمرار . ويحدونا الأمل في أن تعطى عملية السلم زخماً جديداً من جانب نفس القادة الذين أدت بصيرتهم وحنكتهم السياسية إلى توقيع اتفاق اسكيبولاس .

لقد كان قصد ماليزيا والبلدان الأخرى التي تشاطرها نفس التفكير من إثارة مسألة انتاركتيكا في الأمم المتحدة توجيه الانتباه إلى الأهمية البيئية والمناخية والعلمية الكبيرة لتلك القارة بالنسبة للعالم . ونحن نسعى أيضاً بإخلاص إلى إعداد مك دولي في هذا الصدد يؤخذ به على الصعيد العالمي ويخدم مصالح البشرية ويعمل لفائدتها .

ومن دواعي الأسف الشديد أنه قد أبرمت مؤخراً اتفاقية لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في انتاركتيكا ، تنطوي على تجاهل تام لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى الوقف المؤقت لجميع المفاوضات الخاصة بوضع نظام للخامات المعدنية إلى أن يتمكن جميع أعضاء المجتمع الدولي من الاشتراك اشتراكاً كاملاً في هذه المفاوضات . ولا يمكننا أن نفهم سر العجلة في ذلك ، لأن كل الخامات المعدنية التي يمكن أن توجد في انتاركتيكا يمكن أن توجد أيضاً بكثرة في أماكن أخرى .

ويؤسفنا كذلك عدم الاستجابة لنداءات الجمعية العامة باتخاذ تدابير عاجلة في أقرب وقت ممكن لاستبعاد النظام العنصري في جنوب أفريقيا من الاشتراك في اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا .

وتمثل انتاركتيكا بالنسبة لنا محكاً لاستمرار تقييد الأطراف الاستشارية بالمبادئ والقواعد الأساسية التي تطورت بفضل الجهود المشتركة المبذولة وأخذ بها على الصعيد العالمي في إطار عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات والمؤسسات الدولية . وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن أي نظام لانتاركتيكا يقوم على هذه الأسس سيعبر عن احتياجات عصرنا وسيلبيها على نحو أفضل من ذلك النظام الذي يقوم على ظروف واعتبارات تشوبها روح المغامرة الاستعمارية .

ويجب أن تظل مسألة نزع السلاح على رأس جدول أعمال هذه المنظمة وأن تبقى مستأثرة بالاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي . فالتهديدات التي يتعرض لها الجنس البشري لا تنبع من تكديس ومواصلة تطوير الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فحسب ، بل تنبع أيضا من الترمانات المتزايدة من الاسلحة التقليدية المتطورة . وتحقيق بنا الآن أيضا مشكلة النفايات النووية والسامة التي تلقى في البلدان النامية . ويجب أن تضي جهودنا الرامية إلى تحديد الاسلحة ونزع السلاح على جميع الجبهات ، وأن يكون الشرط المسبق لأي نجاح في هذا المجال احراز تحسن عام في مناخ العلاقات فيما بين الدول . وقد تحققت بداية هامة بالتوقيع على اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أيار/مايو من هذا العام . ويعد هذا الاتفاق طفرة هامة ، وينبغي أن يولّد الثقة المتبادلة الضرورية للسماح باختتام المفاوضات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية وإجراءات التحقق الإضافية اللازمة لاية معاهدة للحظر الكامل للتجارب .

ولئن كان يتعين على الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للكبر الترمانات النووية الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن احراز تقدم في نزع السلاح النووي ، فإن النهج المتعددة الاطراف ينبغي أن تسهم اسهاما هاما في تحقيق هدف الجنس البشري المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمنا عن طريق تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

ويؤسغنا أن نتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح لم تف بأكبر تطلعاتنا ، ولكننا لا نزال نأمل في أن يولّد التحسن المطرد في المناخ الدولي الإرادة السياسية اللازمة لنجاح هذه المبادرات المتعددة الاطراف ، بما من شأنه أن يتيح خير فرمة للتنسيق والتوفيق الحقيقيين بين جميع الممالح . وسوف توفر الموارد المفرج عنها نتيجة للنجاح في انجاز عملية نزع السلاح مصدرا للأموال التي تهم الحاجة إليها للعمل الإنساني والاستثمارات المنتجة في التنمية الاقتصادية للعالم النامي .

وينبغي أن يقتصر استخدام الغضاء الخارجي ، الذي نُؤكّد من جديد على أنه تراث مشترك للجنس البشري ، على الأغراض السلمية . ونحن نحث على بدء المفاوضات الرامية إلى منع عسكرة الغضاء الخارجي بداية جادة . وتود ماليزيا أيضا أن تعرب عن تأييدها القوي للإبرام المبكر لاتفاقية بشأن فرض حظر كامل على انتاج جميع أنواع الأسلحة الكيميائية واستحداثها وتخزينها واستخدامها .

وقد تبدو المسائل الاقتصادية المطروحة على هذه الجمعية مسائل معادة ، لأنها نوقشت مرات عديدة متكررة على مر السنين ؛ ولكن كونها معادة لا يقلل بأي حال من الأحوال من أهميتها أو الحاجة إليها . وعلى النقيض من ذلك ، فإن التوصل إلى بدايات ايجابية في برنامج عمل الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي يقتضي حل هذه المشاكل الاقتصادية ، مثل إقامة بيئة تجارية دولية أكثر انصافا ومؤاتاة ، وإعادة دراسة دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووظائفها ، وإعادة النظر في النظام الدولي لأسعار الصرف وتكييفه ، وحل مشكلة الديون الدولية .

وتعلق ماليزيا ، بوصفها من منتجي السلع الأساسية الأولية ولأنها تعتمد أيضا اعتمادا كبيرا على صادرات السلع المصنعة ، أهمية كبيرة على جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وعلى حين أن جولة اوروغواي تستهدف الإبقاء على نظام تجاري دولي منفتح وتعزيز زيادة تحرير المبادلات التجارية ، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء الاتجاه المضاد المتمثل في زيادة التكامل الذي يؤدي إلى قدر أكبر من الاستبعاد . ولهذا نأمل في ألا تعوق نوايا المجموعة الاقتصادية الأوروبية الرامية إلى إقامة سوق داخلية متكاملة بحلول عام ١٩٩٢ الجهود المبذولة تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف زيادة تحرير المبادلات التجارية . ومن أجل الصيانة الفعالة للبيئة التجارية الدولية الحرة غير المقيدة ، يجب على البلدان المتقدمة النمو بصفة خاصة أن تكبح الضغوط المحلية الرامية إلى انتهاج سياسات حمائية شبت على مر التاريخ أنها قصيرة النظر وتؤدي إلى اختلالات في التجارة وتخنق النمو والتوسع .

وبصرف النظر عن القيود على النزعات الحمائية ، يجب على أمم العالم التي تقوم بالتجارة أن تتفق أيضا على اجراء أكثر واقعية وأوسع قاعدة بشأن إعادة تماوق عملاتها . وقد شبت أن الاتفاقات التي تكون قاصرة على مجموعة بعينها تترتب عليها آثار وخيمة على الدول الأشد فقرا التي تتأثر عملاتها ومزاياها التجارية المفيضة تأثرا خطيرا . كما أن مصالح الأمم الأصغر تتحقق على خير وجه بتمثيلها في هذه الاجتماعات عند تناول المسائل التي تهتمها .

ولأزمة الدين أثر مقوض على البلدان المتأثرة ، كما أنها تصرف الانتباه والطاقت عن الاحتياجات المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى حين أن هذه الأزمة قد تعمقت في السنة الماضية ، فإننا نرى أملا في مبادرات بعض المصارف التجارية المتمثلة في شطب ديونها ومبادرات بعض الحكومات التي حوّلت بعضا من قروضها الرسمية إلى منح كاملة . ويستحق اقتراح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) باجراء تخفيض قدره ٢٠ في المائة للديون التجارية الميتممة المترتبة على البلدان الخمسة عشر الأكثر مديونية أن ينظر فيه على نحو جدي . ويجب

عل البنك الدولي ومندوق النقد الدولي أن يشتركا بنشاط أكبر في تصميم وانشاء مرفق لإعادة تشكيل الديون . إن المقترحات كثيرة ، ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يدرس بسرعة مختلف الطرائق للتخفيف عن البلدان التي تضطلع بديون لا طاقة لها بها . ولقد وفرت الأمم المتحدة المحفل اللازم لاجراء مناقشة تفصيلية بشأن أزمة الديون واشتركت في البحث عن حلول لها . وتؤيد ماليزيا تمام التأييد جهود الأمم المتحدة في هذا المدد ، كما تؤيد التوصيات المقدمة مؤخرا من لجنة استعراض الانتعاش في افريقيا بزيادة التدفقات المالية إلى افريقيا زيادة ملموسة لكفالة الاصلاح والتنمية .

ومنذ سنتين ، تكلمت في الدورة العادية والاربعين للجمعية العامة عن مبادرة البلدان النامية الرامية إلى إنشاء لجنة مستقلة للجنوب . ولقد أنشئت تلك اللجنة منذ ذلك الحين من أجل إكمال الجهود الأخرى المبذولة لإجراء تحليل جديد وموضوعي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضخمة التي تواجه البلدان النامية . وتحاول اللجنة تحديد مجالات للتعاون العملي المفيد للجميع فيما بين بلدان الجنوب . ومما يثلج الصدر أن نشير إلى أن اللجنة قد اضطلعت بنشاط منذ إنشائها في تموز/ يوليه من العام الماضي بالمسؤوليات المناطة بها .

وأوضح المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، للبلدان المشتركة فيه والبالغ عددها ١٢٨ بلدا ، مدى وجعامة مشكلة المخدرات على الصعيد الدولي . وقد أدى عجز المجتمع الدولي البادي عن مكافحة تهديد المخدرات إلى ادراك أنه لا يمكن حل مشكلة المخدرات حلا فعلا إذا لم تتوفر العزيمة السياسية الواضحة للبلدان على التصرف ، والتصرف بشكل متضافر لمواجهة هذه المشكلة . وهكذا فإن اعتماد المؤتمر لبيانته السياسي والإطار الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة يمثل كفاحا جماعيا للقضاء على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

وتهنئ ماليزيا الأمم المتحدة والامين العام على هذا النجاح وعلى هذه البداية الهامة . وينبغي مواصلة الزخم المتولد عن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في العام الماضي .

وفي هذا الصدد ترحب ماليزيا بعقد مؤتمر المفوضين لاعتماد الاتفاقية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في فيينا في الفترة من تشرين الثاني/توفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر من هذا العام ، وستمد تلك الاتفاقية شفرة هامة وستنم على اتخاذ مزيد من الإجراءات لمكافحة القائمين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات .

ونحن نشعر بالقلق المستمر إزاء التباين الشديد بين الاغنياء والفقراء داخل أي بلد ، إلا أن بعض البلدان لا يوجد فيها أي تباين - فالكمل فقراء . ولو طلب إلينا أن نتصور ما معنى الفقر في هذه البلدان الفقيرة ، فإننا نجد أن من العسير عمرا بالفا أن نتصوره تصورا دقيقا . بيد أننا لسنا بحاجة إلى اللجوء إلى الخيال ، فاليوم نلمس بتفاصيل جلية تفتقر بالصوت والصورة مدى الفقر الإنساني وبشاعته . كما أننا نرى أطفالا أحياء يلتهمهم الذباب بالفعل ، ونرى هياكل عظمية تترنج هنا وهناك . ونرى انما مرضى إلى حد يجعلنا نتساءل كيف لا يزالون على قيد الحياة .

وحتى إن تعين علينا أن ننطق البلايين على الأسلحة ، وعلى الحفاظ على جمال الطبيعة ، والاشجار والاحراج ، والانواع النادرة من الحشرات ، والامور الأخرى التي نزع منها متعزز نوعية الحياة ، فلا مبرر لنا في هذا الوقت والعصر لان نسمح بسان يعصف اليؤس بالملايين من اخوتنا في الإنسانية .

وإن استجابة الملايين من عامة النام للخدات الموجهة لتقديم المساعدة للذين يعانون من الفقر استجابة جديرة بالثناء . ولكن المهمة أكبر من أن نواجهها بجهود خيرية مخصصة . فالرد يكمن في إيجاد هيئة متفرغة يتوفر لها العدد الوافي من الموظفين لمجابهة ويلات الفقر . وستدين الاجيال القادمة حضارتنا هذه إذا تمكنا من وضع الإنسان على القمر ولكننا ، بجزء يسير من التكلفة ، لم نقدم المساعدة الكافية للمحتاجين على الأرض .

إن التباين هو لعنة المجتمع البشري . والديمقراطية التي يزعم الجميع أنهم يتمسكون بها ترتبط بالمساواة والانصاف . وعلى حين تحس الحكومات على أن تكون

ديمقراطية ، فإننا نلمس بوضوح تغييب الديمقراطية في التعامل بين الأمم . ففي مجتمع الأمم ، يستغل الأقوى والاعنى الضيف والفقير . ولا توجد في ذلك مساواة . ولا يحدث هذا من الناحية الاقتصادية فحسب ، ولكن يحدث أيضا من الناحية السياسية . فالإيديولوجيات والفلسفات ، فضلا عن نظم القيمة ، تفرض على الدول الضيفة باسم الديمقراطية . وكما هو الحال مع دعاة الدين المتعصبين ، فإن الذين يسمون بأنصار الديمقراطية يتورعون عن استخدام وسائل قسرية وغير ديمقراطية كي يفرضوا عدوة ديمقراطيتهم الخاصة بهم على الضعفاء والفقراء . ويترتب على رفض الامتثال كل أنواع الضغط الاقتصادي والسياسي .

إن الديمقراطية يجب أن توفر لنا حرية الاختيار . وليس لاحد أن يحتكر نمط الديمقراطية الذي ينبغي أن يكون للجميع . ولا ينبغي بالتأكيد أن يفرض أحدهم اختياره وتفسيره على أي فرد آخر . وفي الوقت الذي قد تستخدم فيه أساليب قاسية بل وعنيفة لارغام نظام دكتاتوري على الاستسلام لقوى الديمقراطية ، فإن من المأساوي أن تتمر أمة ديمقراطية ومزدهرة وعمالة ، لأن ديمقراطيا نصّب نفسه بنفسه قد رأي أنها ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية . وهذا الموقف الذي يزعم فيه فرد أنه أكثر قدسية من غيره موقف بال ولا يتناسب مع الاعراف الحديثة .

ان ديمقراطيات الغرب تبلورت في مئات السنين ؛ فلا نتوقع من الاقاليم المستعمرة التي حكمتها ديمقراطيات غربية مستبدة طيلة بضعة قرون أن تصبح ديمقراطيات كاملة بين عشية وضحاها .

انني أشق ثقة كاملة بأن هذه الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ستثبت انها دورة تداولية ومثمرة بحق . فالوقت والظروف لم تكن من قبل على الإطلاق مؤاتية بقدر ما هي عليه الآن ، ومؤسستنا متعددة الاطراف تعتلبي الآن موجة قوية من المصداقية . وإذا كنا قد شعبنا حقا من الحروب والصراعات وعلى استعداد لتحويلنا سيوفنا الى محاريث فيمكننا إذن أن نكرس طاقاتنا الجماعية لرقينا الاقتصادي والاجتماعي . أما التحدي التالي ، وهو أكبر كثيرا ، فهو أن نرى ما إذا كانت هذه المؤسسة قادرة على معالجة مسألة اختلال التوازن الاقتصادي الدولي في سياق الحاجة الى إدارة الموارد المنصفة . وينبغي أن يكون هدفنا المتضافر هو كفالة أن يكون العقد الأخير ، قبل الدخول في الالف المقبلة ، عقد سلم وبناء لمصلحة الجميع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أصطحب داتو سيري السيد مهاشير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا من المنمة .

السيد راو (الهند) (تكلم بالهندية ؛ الترجمة الشفوية عن النص

الانكليزي الذي قدمه الوفد) : يسرني أيما سرور أن أرى إبننا مرموقا وممثلا بارزا لبلد تقيم معه بلادي علاقات ودية وثيقة يتراأس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . أتقدم الى السفير كابوتو بتهانئنا الحارة على انتخابه عن جدارة . واننا لعلى ثقة بأن مداوات الجمعية العامة سيضمن لها النجاح بفضل قدرته وخبرته الغائقتين .

أود أيضا أن أسجل تقديرنا العميق للقيادة الفعالة التي وفرها سلفه

السيد بيتر فلورين للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين .

ان الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة في عام ١٩٨٨ ، يذكرنا بتفاؤله

الحذر إذ يقول :

"... يبدو أن أشعة المركب الصغير الذي تجمعت فيه كل شعوب الأرض قد

هبت عليه رياح خفيفه ولكن مواتية" . (A/43/1 ، ص ٢)

واغتتم الفرصة لأشيد بالرجل الذي اضطلع بدور لا يستهان به في القيادة المتأنية والصبورة التي أوصلت هذا المركب الى حيث بدأت تلوح في الافق مساحات كبيرة من الشاطئ . لقد استأثر الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار بإعجاب الجميع لما أداه من صبر ومهارة وتفهم واستيعاب للمسائل الأكبر وللتفاصيل الصغيرة التي تنطوي عليها مختلف المسائل التي تعالجها الأمم المتحدة .

ان القرار بمنح أميننا العام جائزة جواهر لال نهرو للتفاهم الدولي كان إشادة بمساهمته الفائقة في قضية السلام .

هذا العام ، عام ١٩٨٨ ، هو عام الأمم المتحدة . ففي الأشهر القلائل الماضية توّجت دبلوماسية الأمم المتحدة الدؤوبة والصبورة بتوقيع اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان ، وبدء سريان وقف إطلاق النار على الحدود الإيرانية العراقية ، وتجدد المحادثات بين الطائفتين في قبرص ، وتهيئة مناخ موات لحسم مشكلة الصحراء الغربية . وحتى الذين كانوا يميلون الى إصدار الاحكام على الأمم المتحدة استنادا الى معايير صيانة السلم والامن الدوليين وحدها يعترفون اليوم في سرور بأن هذا السجل مشير للإعجاب ويحق للأمم المتحدة أن تفخر به .

إن الهند ترحّب بهذا التأكيد المجدد على الإيمان بالأمم المتحدة . وتأييد الأمم المتحدة كان دائما بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء ركنا أساسيا من أركان هذا الإيمان . ولا شك في أن اتخاذ هذا التأييد طابعا عالميا أثناء عام ١٩٨٨ ، وهو أمر نشيد به كما فعلنا دائما ، سيعزز قدرة المنظمة لا على حفظ السلم فحسب بل على التصديّ بالمثل لآفات أخرى تعصف بالإنسانية مثل الفقر والجوع والتدهور الأيكولوجي والإرهاب والمخدرات . ونحن نشق بأن الأمم المتحدة ستعزز من جديد ليس فقط في الميدان السياسي ، بل في مجال الدعم المالي الملموس أيضا . ولتكن العقود المقبلة عقودا للأمم المتحدة ؛ وليكن التأييد الشامل الذي استحقته الأمم المتحدة دائما - والذي يبدو مع ذلك انها لم تحصل عليه إلا هذا العام - متوفرا لها باستمرار ومن الآن فصاعدا .

ان الهند ، مع بقية أعضاء المجتمع الدولي ، تبتهج للتحوّل الذي طرأ على المناخ الدولي أثناء العام المنصرم . اننا حقاً نعيش أوقاتاً تاريخية . فالتحسّن المثير الذي حدث في العلاقات بين الدولتين العظميين ، والذي نحیی من أجله قيـادة البلديين ، كان له أثر إيجابي في جميع أرجاء العالم . بيد أن التاريخ يعلمنا أن السراء كالضراء لا تدوم الى الأبد . ولكن يُفغر للمرء في هذه المناسبة أن يتعشم أن يكون اللاعبون الرئيسيون قد قيّموا بصورة واقعية مصالح البشرية طويلة الاجل سوياً مع مصالحهم الوطنية ، وأن يكون التحسّن الحالي بدوره أكثر دواماً ، خلافاً لما حدث في الماضي .

وحركة بلدان عدم الانحياز منذ إنشائها تعمل بلا كلل من أجل هذا التحوّل في المناخ الدولي على وجه التحديد . فبلدان عدم الانحياز ، باتخاذها مواقف مبدئية من قضايا عصرنا الكبرى ورفضها التورّط في المجابهة بين التحالفين العسكريين المتناحرين ، ساعدت في احتواء الصراع ، وبالتالي ساهمت في عملية السلام التي كانت راسخة في أذهان الملايين حتى وإن طفى عليها استعراض القوة العسكرية . لهذا فإننا نحن البلدان غير المنحازة يمكن أن ننسب لانفسنا جزءاً من الفضل في تحسّن الوضع . ولكن الى جانب هذا الفضل فإن حركة عدم الانحياز في حاجة الى مضاعفة جهودها لجعل عملية السلام عملية لا رجعة فيها ، عملية لا تتأثر بعد الان بالاليات المعوّقة التي كانت تعمل في السابق بسبب دوافع غنية عن التعريف .

إن الهواء الجديد الذي يبعث على الحيوية والنشاط يمكن تفهم سببه تماما ، إنه يعني ابتعادا محمودا عن التنافس القوي والمرير أحيانا كثيرة بين الدول الكبرى الذي أوصل العالم أحيانا إلى حافة الكارثة . ويبدو أن هذه الحالة قد حلت الآن محلها في جملة أمور منافسة صحية على تقديم المقترحات لتعزيز السلم ، وتأييد الأمم المتحدة ، وإنقاذ العالم من كارثة بيئية . والحقيقة أن روح التغيير هذه ، التي طال انتظارها ، لم يمتد أثرها لسوء الحظ إلى المجال الاقتصادي . ولذلك يحسن بنا أن نظل مترقبين وحذرين ، بينما نواصل بذل جهود حثيثة لجعل التحول إلى السلام نهائيا وشاملا لجميع أوجه الحياة والأنشطة الانسانية على كوكبنا . وبينما تقع المسؤولية الأولى على الدول الكبرى ، يمكن - بل يجب - أن نضطلع نحن سائر الدول ، وبطبيعة الحال الأمم المتحدة ، بدور بالغ الأهمية .

إن التصديق على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كان خطوة أولى تاريخية يجب أن تؤدي - في إطار زمني متفق عليه وعلى مراحل محددة ، إلى إجراء تخفيضات متتالية لجميع الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية الأمر . وبينما ندرك تماما التعقيدات التي تنطوي عليها مفاوضات نزع السلاح ، نجد أن الإرادة السياسية قد مكنت الخبراء من إيجاد حلول مرضية لصعوبات تتعلق بالتحقق الكافي ، كانوا يعتبرونها في كثير من الأحيان غير قابلة للحل . وسيحتاج إلى إرادة سياسية مماثلة لحل سائر مسائل نزع السلاح ، ابتداء من خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة الذي اتفق عليه بالفعل .

وهذه الخطوات ، التي لكل منها أهميتها الخاصة بها ، ينبغي أن ننظر إليها في منظور مخطط شامل لنزع السلاح العام . ولا يمكن أن تصبح ذات معنى وفعالة ومفيدة إلا بهذه الطريقة . وفي الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام ، اقترح رئيس وزراء بلادي شري راجيف غاندي خطة عمل شاملة للقضاء التام على جميع الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠١٠ . وقد لقيت خطة العمل هذه تقديرا في حركة بلدان عدم الانحياز ، وبين حكومات أخرى ومنظمات

غير حكومية . ونحن نطرح اقتراحنا لنجسد رغبة قطاع كبير من الرأي العام العالمي في وضع برنامج عمل محدد المدة للقضاء على الأسلحة النووية . وينبغي لنا أيضا أن نضع في الاعتبار جوانب أخرى ذات صلة تتضمن التحقق .

وإذ نتكلم عن التحقق ، أود أن أذكر بأن وفود البلدان التي شاركت في مبادرة الدول الست من أجل السلام ونزع السلاح ، طرحت اقتراحا محددا في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة لنزع السلاح كي تؤيد من حيث المبدأ إنشاء وكالة دولية للتحقق في إطار الأمم المتحدة . وتعترم البلدان الستة إحياء هذه المبادرة في هذه الدورة .

إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية يعترف بها الآن تماما . ولا يمكن لاحد أن ينازع في الرأي القائل بأن الموارد التي تنفق على التسليح يمكن أن تكون أكثر فائدة إذا استخدمت في أنشطة إنمائية سلمية . والقرارات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد في العام الماضي ، بحاجة إلى متابعة وإلى تنفيذ .

لقد طفت النزاعات الإقليمية على مناقشات الدورة الراهنة للجمعية العامة . وهذا أمر يمكن تفهمه تماما . ويرجع النجاح في إحراز تقدم في معظم هذه النزاعات إلى الدبلوماسية المتأنية للأمم المتحدة ، وكذلك إلى التقارب بين الدولتين العظميين . وربما كان في هذا درس لنا جميعا ، وبخاصة بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية . وإذا ما جرت مقاومة الاتجاه إلى الحصول على مساعدة عسكرية خارجية كبيرة وإلى اتباع سياسات خطيرة تتعلق بالأسلحة النووية ، بوهم تعزيز موقف المساومة الخاص بأحد الأطراف مع أطراف أخرى ، ستكون هناك نزاعات إقليمية أقل ، وسيكون بالتالي اعتماد أقل على الدول الخارجية لحل تلك النزاعات .

والهند تشعر بالاعتباط نتيجة وقف إطلاق النار بين إيران والعراق الذي أصبح نافذ المفعول يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ويفضل كياسة زعماء البلدين وجهود الامين العام ، جنب المجتمع الدولي من شهود الذكرى السنوية الثامنة للحرب . إن وقف إطلاق النار خطوة أولى هامة يجب أن تتقدم . والمفاوضات بين البلدين الجارية الآن ،

تحت إشراف الأمم المتحدة ، يجب أن تستمر . إن المسائل التي يثور حولها النزاع معقدة وحساسة للغاية لكلتا الدولتين . وقد شاركت الهند في مناقشة تلك المسائل بالتفصيل مع البلدين كجزء من جهود حركة عدم الانحياز . وتلك التجربة تجعلني أشعر بالثقة بأن تلك المسائل ، رغم تعقدها ، ستحل في نهاية الأمر . إن للهند أوثق الروابط مع إيران والعراق ، ونحن نعلم أن البلدين حريصان على المضي بعملية التصالح الهائلة .

وتشعر الهند بالاعتباط إزاء الإفراج عن المواطن الهندي ، السيد ميشيلشوار سينغ . ونأمل أن يفرج أيضا عن سائر الرهائن وأن يعودوا الى أسرهم في وقت قريب . لقد رحبت الهند باتفاقات جنيف بشأن أفغانستان . إن لنا روابط صداقة عميقة تاريخية مع شعب أفغانستان . وقد وضعت اتفاقات جنيف إطارا سيمكن شعب أفغانستان من أن يقرر مستقبله بعيدا عن أي تدخل أو تعرض أجنبي . وبينما بدأ انسحاب القوات السوفياتية على النحو المرسوم ، نشعر بقلق كبير بشأن الأنباء المستمرة عن وقوع انتهاكات لاتفاقات جنيف ، ونأمل أن تنفذ جميع الأطراف الاتفاقات باخلاص . وبالإضافة إلى إعادة السلم والاستقرار إلى المنطقة ، فإن تنفيذ اتفاقات جنيف سيقضي أيضا على السبب الظاهري لإدخال أسلحة متقدمة إلى المنطقة .

وبينما وقعت تطورات إيجابية في الخليج ، وفي أفغانستان ، فإن الوجود البحري المستمر للدول الكبرى في المحيط الهندي لا يزال يمثل عنصرا مساعدا على إحداث التوتر وعدم الاستقرار . ونحن نؤكد مجددا نداءنا بانسحاب جميع القوات العسكرية التابعة لدول لا تقع في منطقة المحيط الهندي ، وذلك حتى يمكن جعلها منطقة سلام .

هناك أكثر من طريق أمل في تسوية حالة النزاع في جنوب شرقي آسيا . إن الأحوال التي عانى منها شعب كمبوتشيا في السبعينيات يجب ألا يسمح لها بالعودة أبدا . وقد كان الحوار في اجتماع جاكرتا غير الرسمي بداية مؤاتية نرحب بها . كما أننا نشني على مبادرة رئيس حركة عدم الانحياز في استكشاف الطرق والوسائل التي يمكن

بها للحركة أن تساعد جهود حل مشكلة كمبوتشيا . وفي ضوء روابط الهند التاريخية مع شعوب جنوب شرقي آسيا ، نحن مستعدون للمشاركة بأي طريقة ممكنة في هذه العملية .

وفي منطقتنا ، نشاهد بقلق بالغ البلايا والمحن التي يواجهها شعب بورما الذي ترتبط به الهند بروابط تاريخية وثقافية وشيقة . إن الهند تتجنب دائما وبشكل قاطع التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، إلا أنه لا يسعنا إلا أن نتعاطف مع التطلعات الديمقراطية . ومن دواعي حزننا الأعداد المتزايدة من القتلى الأبرياء في بورما . ونأمل في إيجاد طريقة لإنهاء هذا الصراع المأساوي في أقرب وقت ممكن .

إن هناك اعتقادا متجددا بأن التسوية التي طال انتظارها للمسألة الناميبية أصبحت في متناول اليد . وإن المسؤولية عن التأخير تقع تماما على حكومة جنوب إفريقيا التي رفضت ، دون عقاب ، الامتثال لتعهداتها والتزاماتها الدولية . وإن المجتمع الدولي ملتزم بتحرير الشعب الناميبى الذي يخوض كفاحا تاريخيا من أجل الحرية تحت قيادة منظمة سوابو ، ممثله الأصلي الوحيد . وقد كانت الهند أولسى البلدان التي منحت ممثل سوابو اعترافا دبلوماسيا . ونحن نتطلع إلى الترحيب بناميبيا بوصفها العضو الستين بعد المائة في الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة المقبلة .

وبينما هناك تحرك بشأن مسألة ناميبيا ، فإن الحالة في جنوب إفريقيا نفسها لا تشير إلى أي علامة من علامات التحسن . فلا يزال نظام بريتوريا العنصري يواصل حكمه الإرهابي ويعرض شعب جنوب إفريقيا لأكثر قوى القمع تجردا من الإنسانية .

ولا يمكن إصلاح نظام الفصل العنصري الآثم ولا بد من القضاء عليه بالكامل . ويجب أن تجري جنوب افريقيا حوارا مع الممثلين الحقيقيين للشعب المضطهد . ويجب الإفراج فورا ودون شروط عن نلسون مانديلا ، الرمز العالمي للشجاعة والصمود . إن وضعه الصحي يبعث على قلقنا جميعا . ويجب ممارسة الضغط الفعال المتمثل في فرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا دون التذرع بحجج غير مقنعة فيما يتعلق بأثر هذه الجزاءات على العمالة بالنسبة لهذا الشعب المضطهد وما إلى ذلك من حجج أخرى .

لقد تلقى صندوق افريقيا للعمل لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأته حركة بلدان عدم الانحياز مساهمات وتعهدات من ثلث أعضاء المجتمع العالمي . إن هذا الصندوق ، الذي وُصف في الاجتماع الذي عقدته مؤخرا بلدان حركة عدم الانحياز في نيقوسيا بقبرص ، بأنه مثال على قدرة الحركة على العمل الجماعي ، يمثل التزاما دوليا يتجاوز الحدود السياسية والجغرافية ، نحو دول خط المواجهة وحركات التحرير في الجنوب الافريقي .

ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض التمييز العنصري بصرف النظر عن المكان الذي يمارس فيه . وقد أشار وفدي في العام الماضي إلى التطورات السيئة الطالع التي وقعت في فيجي والتي كانت لها صفة عنصرية واضحة . وكنا نأمل أن يساعد تأييد المجتمع الدولي على استعادة روح الثقة والوثام والاتفاق التي سادت في فيجي منذ استقلالها . والهند باعتبارها عضوا في الامم المتحدة وفي لجنتها المعنية بإنهاء الاستعمار كانت في طليعة المناضلين من أجل استقلال فيجي . ومما يبعث على أسفنا العميق أن الحالة في فيجي تزدت على نحو كبير في العام الماضي ، وهناك دلالات واضحة على أنه يجري بذل محاولات لإضفاء الطابع المؤسسي على التمييز العنصري في فيجي ، ونفهم انه ستجرى عملية تشاور مع مختلف الطوائف قبل وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور . ونأمل أن تمكّن هذه العملية جميع قطاعات الشعب من المشاركة في هذه العملية بطريقة غير تمييزية . لقد وُصفت فيجي في وقت ما بأنها الصورة التي ينبغي للعالم أن يكون عليها ، وكان الوثام بين الأجناس والسلم والهدوء في فيجي مثالا يحتذى به العالم . ونأمل أن تعود فيجي إلى أوقات الوثام هذه .

إن تأييد الہند لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ترجع جذوره إلى كفاحنا ضد الحكم الاستعماري . لقد حدثت تغييرات كثيرة في المنطقة ولا يزال تصميم الشعب الفلسطيني ثابتا . إن رسالة الانتفاضة إلى العالم لا لبس فيها : فَشَلَّ الاحتلال بعد ٢٠ عاما فشلا ذريعا في قمع الروح الوطنية القوية لدى الشعب الفلسطيني . ولا بد أنها أوضحت للعالم ، بما في ذلك اسرائيل ، أن الأراضي المحتلة على نحو غير شرعي لا يمكن الاحتفاظ بها إلى الأبد . ولا بد لاسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . إننا نؤكد من جديد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلم معني بالشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . وهذا المؤتمر ، في رأينا ، ينبغي أن يسَّهل إنشاء وطن مستقل للفلسطينيين ، وخلق الأوضاع التي يمكن فيها لجميع الدول في المنطقة أن تعيش داخل حدود آمنة معترف بها .

لقد دأبت الہند على تأييد تطلعات شعب قبرص في العيش معا ، في دولة مستقلة غير منحازة دون الانتقاص من سلامتها الإقليمية . ونحن نقدر عميق التقدير استئناف الحوار بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . ونحث الجانبين على ألاَّ يدخرا جهدا للاهتمام إلى حل للمشكلة ضمن الحدود الزمنية التي يتوخاها الأمين العام .

وبالمثل يشجعنا قبول الجانبين المعنيين بمشكلة الصحراء الغربية لمقترحات الأمين العام بشأن إيجاد حل لهذه المشكلة . وهنا أيضا نأمل أن تحسم هذه المسألة حسما مرضيا حتى يتمكن شعب الاقليم وشعوب البلدان الأخرى في المغرب من العيش معا في كنف السلام والتعاون .

وفي شبه جزيرة كوريا التي لاتزال مقسمة لسوء الحظ ، هناك شعور جارف يؤيد السلم والمصالحة والحوار . ونأمل أن تتحقق في موعد مبكر طموحات الشعب في هذه المنطقة في إعادة التوحيد السلمي .

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويكتسي هذا الإعلان الذي يرسى الأساس الفلسفي لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، أهمية قصوى . فهو ، على غرار الميثاق ، يشير إلى تكافل حقوق الإنسان ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والسلام والأمن الدوليين . وفي العقود الأربعة الماضية جرى تطوير وإثراء المفاهيم المتضمنة في هذا الإعلان ، وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولانزال نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الكرامة المتأصلة للشخص البشري تتطلب الاحترام الكامل لحقوقه السياسية والمدنية - وعلى نحو متساو أيضاً - لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولئن كانت تطورات مشجعة قد حدثت مؤخراً في المجال السياسي ، فإن آفاق المستقبل في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي لاتزال قاتمة . إن انخفاض معدلات النمو في التجارة العالمية ونتاجها في السنوات الأخيرة لا يكفي لحسم أية مشكلة من المشكلات الكبرى التي تواجه الاقتصاد العالمي . ولاتزال المعدلات العالمية للبطالة في البلدان الصناعية مستمرة ، الأمر الذي يجعل من الصعب عليها القيام بعملية التكيف الهيكلي اللازمة على المدى الطويل . ولايزال الاختلال الرئيسي ، مع ما يترتب عليه من قلق ، مستمراً . وآفاق المستقبل بالنسبة للبلدان النامية أكثر سوءاً . وأدى عدم كفاية تدفقات الموارد وتردي معدلات التبادل التجاري والعبء الثقيل للدين الخارجي إلى وقف عمليات التنمية في هذه البلدان . وأعاق ذلك كله المحاولات الرامية إلى معالجة مشكلة الفقر والحرمان الأساسية . وتعتبر الثمانينيات عقد التنمية الضائع .

تشكل سياسات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية العوامل الأساسية التي تحدد البيئة الخارجية للبلدان النامية . ولم يبذل جهد مدرّوس ومترابط لصياغة هذه السياسات على أساس العمل الدولي التعاوني الذي يأخذ في الاعتبار آثار هذه السياسات وعواقبها على البلدان النامية . ومن المفيد أن نذكر هنا بالاقتراحات التي قدمتها البلدان النامية بإزالة أوجه القصور الهيكلية وأوجه العيب الأساسية في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية . إن المشاكل الهيكلية المستمرة القائمة في

الاقتصاد العالمي لابد من تناولها بإجراءات دولية تعاونية ومدروسة تعترف تماماً بالتكافل العالمي . وعلى البلدان النامية والمتقدمة النمو أن تنتهج سياسات متقاربة تعزز الوحدة الأخرى في مجالات التجارة والنقد والتمويل المتصل بعضها ببعض . ويتسم مجال التجارة الدولية بصورة متزايدة بامحلال القواعد والانظمة المقبولة والاعتماد على إجراءات تمييزية انفرادية . وعلى الرغم من التأكيد المتكرر للالتزامات الخاصة بتجميد سعر السلع أو تخفيضها لاتزال الحمائية تنمو دون هوادة . وتُفرض تدابير حمائية في المجالات التي أُنشئت فيها البلدان النامية قدرتها على التنافس والتي وظفت فيها استثمارات من أجل الإصلاحات الهيكلية . ولم يحرز تقدم يذكر حتى الآن في جولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في المجالات التي تهم البلدان النامية مباشرة ، مثل الضمانات والمنسوجات والزراعة والمنتجات المدارية . وينبغي لجولة أوروغواي أن توفر فرصة هامة لتعزيز وصيانة النظام التجاري المتعدد الاطراف . وينبغي أن تساهم في تخفيف حدة التوتر والانحرافات التي تميّز النظام التجاري العالمي .

ولابد أن تكون المقترحات التي تتعلق بالمجالات الجديدة والتي قُدمت في جولة أوروغوي متسقة مع حق البلدان النامية في إدارة اقتصاداتها وفقا لأهدافها وأولوياتها الوطنية ، وفي تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وتوجيه الاستثمارات إلى ما تشاء من قطاعات اقتصادها . وينبغي أن تشجع تلك المقترحات التنمية الذاتية والقائمة على الاعتماد على الذات في تلك البلدان .

وشمة مجال آخر يبعث على القلق وهو الركود أو التقلص اللذان أصابا ، وذلك بالقيمة الحقيقية ، تدفقات الموارد إلى البلدان النامية . وقد فشل النظام المالي الدولي في كفاءة نقل الموارد الكافية وبالشروط المناسبة إلى البلدان النامية وعلى ذلك لم يوفر التمويل الكافي للأنشطة الانمائية . إن تخفيف أزمة التنمية الراهنة يقتضي نظاما أكثر فعالية يكفل للبلدان النامية تدفقا متزايدا من الموارد ، وبخاصة موارد المساعدة الانمائية الرسمية ، ويضمن أيضا حصول مؤسسات النقد والتمويل الدولية على ما يكفي من الموارد .

فلنعترف جميعا بضرورة إقامة نظام قاعدته أوسع يعنى بإدارة الاقتصاد العالمي ويعبّر عن مصالح مجموعات البلدان قاطبة ويوفر أساسا منصفا ومتجانسا للإدارة الجماعية للتكافل العالمي . وقد كانت الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خطوة صغيرة في هذا الاتجاه . ويجب علينا في الأيام المقبلة أن نغتني الفرص الأخرى كي نبنى مجددا توافقا في الآراء بشأن التنمية الموجهة ضد مشكلة الفقر والجوع العالمية . ويمثل إعداد وصوغ استراتيجيات للتنمية الدولية من أجل عقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع إحدى هذه الفرص .

وإزاء الشلل الفعلي الذي أصاب الحوار بين الشمال والجنوب يتعين بشدة على البلدان النامية أن تضاعف جهودها للنهوض بالاعتماد الجماعي على الذات من خلال التعاون الاقتصادي فيما بينها . وأصبح من الحتمي أن تعتمد تلك البلدان على عمليات التكامل بين اقتصاداتها . وفي هذا الصدد ان الاتفاق الذي أبرم في بلغراد في مستهل العام الحالي وهو الاتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية يعد انجازا هاما ،

إذ أنه يبرسي للمرة الأولى فيما بين البلدان النامية الموقّعة عليه الأساس القانوني والمؤسسي للتوسع التجاري .

وفي منطقتنا وقرّ إنشاء رابطة جنوبي آسيا للتعاون الاقليمي إطارا للتعاون الاقتصادي والتقني واسع النطاق . فقد حددت الدول الاعضاء مجالات التعاون ذي المنفعة المتبادلة وتضطلع بتنفيذ التدابير العملية في هذا السبيل .

بيد أن المرء لا يسهه إلا أن يلاحظ أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم يتطور إلا جزئيا ولم تستكشف بعد إمكاناته الكاملة . وما يلزم هو نظرة فاحصة في برامج عملية تعالج ، في المقام الأول وبصفة رئيسية ، الاحتياجات الانسانية الأساسية لدى شريحة كبيرة من النوع البشري . وفي هذه المجالات يمكن إحداث أثر أفضل مما لمسناه حتى الآن .

تعرضت بلدان نامية كثيرة خلال العام الحالي إلى كوارث طبيعية تتطلب عمليات إغاثة دولية . فقد ابتليت افريقيا في مساحات شاسعة منها بجفاف طال أمده . واجتاحت جامايكا إعصار لم يسبق له مثيل في شدته وعمرت الفيضانات السودان . أما منطقتنا ، جنوبي آسيا ، فقد حل بها دمار واسع النطاق نجم عن الفيضانات وبخاصة في بنغلاديش وإن كنا نحن أيضا لم نسلم من تلك الفيضانات . وتم تشكيل فريق عمل من خبراء بنغلاديش والهند لإجراء دراسة مشتركة بشأن نهري الغانغ وبراهمابوترا من أجل احتواء الفيضانات وتدفق المياه فيما بعد .

على امتداد العقدين الماضيين أصبح لظاهرة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها أبعاد مشكلة عالمية كبرى ليس لأنها تمس المتعاطين فحسب بل وأيضا لأنها تسبب مشاكل خطيرة لدول المرور العابر . وأملنا أن يصادف النجاح مؤتمر المغوضين المزمع عقده في فيينا في أواخر هذا العام لوضع مشروع اتفاقية خاصة بهذه المسألة في صيغته النهائية .

تكرس الأمم المتحدة نفسها لبلوغ هدفين توأمين هما السلم والتنمية . وهي جديرة بالتقدير لما أحرزته من انجازات بارزة في هذين المجالين وبخاصة في الأشهر

الأخيرة حيث شهدنا تقدما مشجعا في تسوية القضايا السياسية المعقدة . ولكن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان نجاحها الرئيسي في العقود الماضية ، إذ تبدو إنجازاتها الأخيرة متواضعة نسبيا . ويجب علينا أن نجدد التزامنا باستئصال شأفة الفقر والمرض والامية من خلال العمل الدولي المتضافر . فهذا نضال لا بد أن يخوضه الجنس البشري بأسره . وكما قال جواهر لال نهرو أمام الجمعية العامة عام ١٩٦٣ "إن الحرب الوحيدة التي نريدها هي حرب ضد الفقر والمرض وما يتمخضان عنه" .

ومنذ قرون بعيدة وجه حكماء الهند النداء التالي "فلنتحرك معا ولننتحاور معا ولنستلهم فكريا واحدا مشتركا" .

إن تجدد الإحساس بروح الجماعة الذي نشهده اليوم في الأمم المتحدة يشيع الامسلسل في أن الهيئة العالمية ستستطيع في العام المقبل ، وهي تستعد للدورة الرابعة والاربعين ، أن تقترح جدول أعمال محددًا يصلح للتسعينيات ويمكن أن يسهم في إعداد كوكبنا للقرن الذي يركض إلينا سريعا . ويجب أن يحدد جدول الأعمال هذا وسائل الوفاء بالحد الأدنى من احتياجات الانسان : فالعالم ، كما قال المهاتما غاندي ، لديه ما يكفي للوفاء باحتياجات الانسان لا لتلبية أطماعه . ويصبح هذا التمييز بين الحاجة والشرهة أكثر جلاء وحسما من ذي قبل في وقت لا بد فيه من التوفيق بين الحتميات الجغرافية البيئية والاقتصادية والسياسية بما يكفل بقاء الانسانية . ولا بد من تهذيب ما لدى الحمقى من رغبات سريعة التقلب بحيث تتناسب مع القدرة على الاستجابة لهما . فإن صممنا جميعا على ذلك فليكن هذا المحفل ، أي الأمم المتحدة ، هو المكان السنوي نبدأ منه لأن قوة الأمم المتحدة هي من قوة إرادة أعضائها .

وعندما نتكلم عن الأعضاء يجدر بنا ألا ننسى رجال ونساء العالم الذين يقفون خلف الدول الأعضاء الممثلة في الجمعية العامة . فهم الذين يمدون هذه المنظمة بأسباب الحياة وعلى ذلك يحق لهم أن يملوا عليها مطامحها وجهودها . إن مراقبتهم لأولوي الأمر الذين يقصرون عن النهوض بولايتهم أو يتجاوزون حدود تلك الولاية ليست ملموسة كما ينبغي لها أن تكون ولكن هذا جزء من تطلع الانسان الدائم الذي يتعين أن

تضعه الأمم المتحدة نصب عينها لتسمع العالم أصوات الملايين ممن ليس في مقدورهم التعبير عن أنفسهم .

ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز سيادة الشعوب لتترجم إلى الواقع ما قد تود هذه الشعوب أن تقيمه فيما بينها من علاقات .

إن الأمم المتحدة ، وقد اكتسبت بعدا شعبيا وضربت بجذورها في زمن يمكن فيه أن تصبح عملية السلام غير قابلة للنقض وأن تتاح فرصة استغلال طاقات الانسان المحدودة للنهوض بشأنه ، لتجد نفسها وقد بلغت اللحظة التي يجب أن تمتد حتى تكمل المنظمة رسالتها في خدمة الانسانية .

السيد النعيمي (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، يسعدني

باسم الامارات العربية المتحدة أن أتقدم اليكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الاعتيادية الثالثة والأربعين . ويعكس هذا الانتخاب تقدير المجتمع الدولي للدور القيادي الذي تقوم به الأرجنتين على صعيدها الاقليمي فسي أمريكا اللاتينية ، ولدورها الرائد في المجتمع الدولي ، وبالذات في الأمم المتحدة . كما يمثل ثقة المجتمع الدولي وبقينه أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة الهامة بالرأي السديد والتوجيه القدير والحكمة الفائقة .

كما يسعدني أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل لسلفكم ، السيد بيتر فلورين ، على إدارته القديرة والحكيمة للدورة الاعتيادية السابقة وما تلاها من دورات مستأنفة وخاصة .

كما يسرني أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر مجددا عن ثقة بلادي بالامين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير دي كوييار ، وتقديرها لجهوده في المحافظة على المنظمة في مواجهة الأزمات التي تعرضت لها ، وفي تعزيز دورها ، ولمساعيه الدؤوبة في حل المشكلات الدولية وتسوية الخلافات بالطرق السلمية ، التي كلل معظمها بالنجاح في غضون السنة الحالية .

إن الدورة الثالثة والأربعين تنعقد في ظروف دولية مميزة ، بعد أن شهد العالم خلال هذا العام مجموعة من التطورات الايجابية على صعيد العلاقات الدولية ، وعلى صعيد تسوية المشاكل الاقليمية .

ويأتي على رأس تلك التطورات مؤتمر القمة الذي عقد بين زعمي الدولتين العظميين في شهر مايو المنصرم ، ذلك المؤتمر الذي أحرز انجازا هاما في مسيرة نزع السلاح ، وذلك بإبرام اتفاقية إزالة القذائف النووية ذات المدى المتوسط والقصير ، كما أحرز انجازا سياسيا ذا أهمية كبرى ستترتب عليه تغييرات ايجابية ملموسة فسي الحالة الدولية . لقد تحقق في ذلك المؤتمر عزم الدولتين العظميين على تخفيف حدة التوتر القائم بينهما ، وذلك باستبدال ظلال الشك والتشكك في علاقاتهما بالحوار

والانفتاح على بعضهما البعض ، وعلى ايجاد جو من الانفراج ، بل والاتفاق ، بشأن بعض المشاكل الاقليمية القائمة .

كما ان لهذه الدورة ايجابية فريدة من نوعها ، إذ أنها تنعقد في ظل نجاح المنظمة الدولية في تسوية العديد من المشاكل الاقليمية المعقدة ، حيث استطاعت الأمم المتحدة ضمن آلياتها المختلفة العمل على الوصول الى تسوية لمشكلة افغانستان . وإيقاف الحرب العراقية الايرانية ، والتقدم بمبادرة جديدة ومقبولة من الطرفين لتسوية قضية قبرص ، وبدء الحوار بين الاطراف المعنية بقضية ناميبيا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الخاص بناميبيا .

إن هذه المنجزات تمثل نقطة تحول سياسي هامة في الحياة الدولية تؤذن بدخول مرحلة جديدة ، ونحن في الامارات العربية نرحب بتلك المنجزات ونأمل ، بل ونحث ، على ضرورة الاستفادة منها واستثمارها لأجل دفع مسيرة التعايش السلمي والتعاون قدما نحو مرحلة متطورة في العلاقات الدولية ، تقوم على احترام الحقوق والمساواة بين الدول ، ونيل جميع الشعوب لحريتها واستقلالها . ونرى من جانبنا أن الوصول الى مثل هذه المرحلة المتقدمة يتطلب ما يلي :

أولا : ألا تكتفي الدولتان العظيمان بالحفاظ على ما تهيأ من مناخ سياسي مؤات بينهما ، بل أن تعمل بجهد ومثابرة على إضفاء طابع الاطراد والتطور على جميع العلاقات القائمة بينهما شائيا ، وتوسيعه ليشمل العلاقات القائمة فيما بين دول الكتلتين العسكريتين اللتين تنتميان اليهما .

ثانيا ، استيعاب العظة من نجاح الأمم المتحدة في تسوية بعض المشاكل الاقليمية ، وذلك بتجديد الثقة بها وبفعاليتها ، وبالعامل على تعزيز دورها وتقويته ، وذلك بالتزام جميع الدول . وخاصة الكبرى منها ، بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وبنوده ، وبالاستفادة من آليات المنظمة الدولية المتعددة في مختلف المجالات .

ونخص بالذكر في هذا الصدد مجلس الامن الذي ندعو الى ضرورة الاستفادة منسه كمحفل للتفاوض بشأن المشاكل الدولية العاجلة ، ولاعتماد التدابير الوقائية وغير ذلك من السبل .

لقد أصبحت الأمم المتحدة الاساس الذي يستند اليه نظام المستقبل الدولي ، والاداة التي يتعين عليه من خلالها بذل جهد جماعي لمعالجة الصراعات الدولية والخلافات بين الدول ، وإبعاد المنازعات الاقليمية عن امكينة المجابهة بين الدول النووية . كما استطاعت الأمم المتحدة كذلك انجاز العديد والكثير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والقانونية الخ ...

وفي ضوء ما تقدم ، فإن من واجبنا جميعا الحفاظ على هذه المكاسب ودفعها قدما عن طريق تعزيز دور المنظمة الدولية .

ثالثا : الاستفادة من الظروف الدولية الايجابية لتعزيز الرغبة الصادقة في تسوية النزاعات الاقليمية عن طريق الاستفادة من آليات الأمم المتحدة على نحو يشمل جميع المشاكل الاقليمية والانسانية . وأخص بالذكر هنا قضية فلسطين ، والتميز العنصري في جنوب افريقيا .

لقد رحبت بلادي بقبول جمهورية ايران الاسلامية مؤخرا ، أسوة بالعراق ، قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) كأساس لتسوية الحرب القائمة بين الجارتين المسلمتين : العراق وايران . كما رحبت بلادي باتفاق الطرفين المتنازعين على ايقاف اطلاق النار والدخول في مفاوضات مباشرة من أجل تسوية جميع المشاكل القائمة بينهما . ونود في هذا الصدد أن نسجل تقديرنا للدور الذي قام به الامين العام للأمم المتحدة للتوصل الى وقف اطلاق النار وجمع الطرفين على مائدة المفاوضات ، كما نشكره على الجهود التي يبذلها حاليا لتضييق شقة الخلاف بينهما .

إننا في الامارات العربية المتحدة نعتبر الاتفاق على وقف اطلاق النار ، وما تلاه من اتباع أسلوب الحوار السلمي ، نقطة تحول أساسية في تكييف وتنظيم العلاقات المستقبلية بين البلدين المتنازعين . ونأمل من جانبنا تنويع تلك المبادرة

بالاتفاق على أسس سلام عادلة ومتكافئة بينهما ، لا يُترك فيها مجال أو عذر للعودة الى استعمال السلاح مرة أخرى .

إننا كدولة خليجية نتطلع الى عودة السلام والأمان الى منطقتنا كما كانت عليه في الماضي ؛ سلام عادل ومقبول تقوم فيه العلاقات بين دول الخليج ، كبيرها وصغيرها ، على أساس حسن الجوار ، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ونحن نتابع سير المفاوضات بكل عناية ، ولدينا اليقين الكامل بأن البلدين لهما مصلحة أساسية في عودة السلام ، وان حسن النوايا لا بد وأن يقود الى ذلك . وسنعمل ما في وسعنا من أجل تحقيق هذه الغاية .

رغم الانفراج الذي يسود العلاقات الدولية ، ورغم التوجّه العالمي نحو تسوية العديد من المشاكل الإقليمية ، فإن أزمة الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين . ما زالت تراوح مكانها وتشكّل مصدرا للقلق والتوتر ، وما زالت بعيدة عن إحلال السلام . وما زال الشعب الفلسطيني يعاني الاضطهاد والسجن والتعذيب تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي البغيض . ومع أن أهداف إسرائيل في رفض السلام والتمسك بالاحتلال قد أصبحت واضحة للجميع ، فإننا لا نستطيع فهم محاولات بعض الدول الكبرى عزل القضية الفلسطينية عن تيار السلام العالمي . وخاصة ان إسرائيل ما زالت تضع العراقيل التي تؤيدها فيها الولايات المتحدة للحيلولة دون عقد المؤتمر الدولي للسلام ، الذي أصبح مطلبا وموقفا عالميا . ان المشكلة أن إحدى القوتين الأعظم تتبنى بالكامل سياسة إسرائيل العدوانية ، ولا تعترف بأن هناك شعبا مضطهدا ومحروما من حقوقه الأساسية وهو الشعب الفلسطيني ، بل وتعمل مع إسرائيل على طمس الهوية الفلسطينية في محاولات يائسة لإلغاء الشعب الفلسطيني من خريطة التاريخ . ولكن الشعب الفلسطيني بانتفاضته الباسلة التي استنفدت إسرائيل خلالها جميع وسائل القمع ضده ، قد عبّر بشكل واضح عن وعيه التام بحقوقه الوطنية وتصميمه على نيلها .

ان التشبث بالحرية والسعي للاستقلال ومقاومة الاحتلال هي من الظواهر الأساسية التي رافقت نضال الشعب الفلسطيني خلال العقود الأربعة المنصرمة ؛ وبالتالي فنحن واثقون من أن هذا النضال لا بد أن يتوج بالحرية ، وتأسيس الدولة المستقلة الفلسطينية .

ان الاتجاه القائم في استخدام آليات الأمم المتحدة لتسوية بعض النزاعات والمشاكل الإقليمية يؤكد صحة الرأي بأن الآلية الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق السلام العادل والدائم للنزاع العربي الإسرائيلي تتم عن طريق عقد المؤتمر الدولي وفق قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ دال (١٩٨٣) تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها الشعب الفلسطيني ، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .

وما زال لبنان أيضا بؤرة خطر ومصدر قلق لنا جميعا . ولا يمكن لهذا البلد الشقيق استعادة عافيته إلا بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية التي تحتلها ووقف تدخلها في شؤونه الداخلية واعتدائها على مدنه وقراه .

كما نحث من جانبنا الاخوة في لبنان على العمل على نيل خلافتهم وتسوية نزاعاتهم ، وذلك عن طريق الحوار الحر فيما بينهم ، لكي يسترد لبنان دوره الاصيل والطبيعي كرائد طبيعي للحضارة والتقدم .

ولقد تابعت بلادي باهتمام مسيرة المفاوضات التي جرت بشأن استقلال ناميبيا ، وبشأن وضع حد للاعتداءات المتكررة من قبل جنوب افريقيا ضد انغولا وما تم التوصل إليه في هذا الشأن ؛ ونأمل ألا تتراجع حكومة بريتوريا عن التزامها بالبدء في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اعتمد منهجا متكاملا لاستقلال ذلك الإقليم . كما نود في هذا الصدد أن نكرر تأييدنا ودعمنا لنضال شعب ناميبيا ، بقيادة منظمة سوابو .

ورغم التقدم الذي حدث بشأن قضية ناميبيا ، فإن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا تزداد سوءا في ممارساتها وما يترتب عليها من ضحايا . ونحن ندين من جانبنا النظام المؤسس لتلك السياسة التي تقوم على إنكار الحقوق الاساسية للفالبية العظمى من السكان مما يتعارض مع الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقواعد العدالة ومسيرة التاريخ .

كما تشجب بلادي بشدة أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتكررة ، التي يرتكبها نظام بريتوريا ضد دول المواجهة الافريقية .

وتؤمن بلادي إيمانا راسخا بالميثاق ، وتدعم الاجهزة المنبشقة عنه ، وتدعو الى استخدام الآليات المتوفرة في تلك الاجهزة ، كما تؤكد على وجوب الالتزام بمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية .

ومن هذا المنطلق رحبت الإمارات العربية المتحدة بإبرام اتفاقات جنيف في نيسان/ابريل المنصرم لتسوية مشكلة افغانستان ، والتي كان لآلية التي وفرها الامين العام دور رئيسي في إبرامها ، وفي مشاركة الدولتين العظميين في ضمان تطبيقها ،

وفي العمل على إنهاء التدخلات الخارجية في شؤون أفغانستان الداخلية ، والاحترام الكامل لاستقلالها وسيادتها .

كما نرحب أيضا بالحوار الذي جرى مؤخرا بين أطراف النزاع في قضية كمبوتشيا ، وبالدور البناء الذي قامت به في هذا الصدد حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (مجموعة الآسيان) .

كما نرحب أيضا بالحوار الذي جرى ، وما زال يجري ، لحل النزاعات والمشاكل التي تعاني منها دول أمريكا الوسطى ، ونؤيد في هذا الصدد مبادرات مجموعة الكونثادورا وفريق الدعم .

ونحث من جانبنا على ضرورة تسوية النزاع القائم بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية عن طريق استمرار الحوار الحر بينهما بدون ضغوط أو قيود لإزالة أسباب النزاع ، ولتحقيق رغبة شعبيهما في استعادة الوحدة . ونرحب باستعداد الأمين العام لمساعدتهما في هذا السبيل .

وأما بالنسبة لقضية قبرص ، فإننا نزجي الشكر الى الأمين العام لمبادرتسه الاخيرة التي حظيت بقبول أكبر من جانبي النزاع .

كما نرحب بقرار زعماء طائفتي قبرص اليونانية والتركية التعاون مع الأمين العام ، وبرغبتهم في الاجتماع بدون أية شروط مسبقة ، وتحديد لهم لتاريخ ا حزيران/يونيه ١٩٨٩ كموعده للوصول الى تسوية بالتفاوض على جميع جوانب المشكلة القبرصية . ونرجو أن تكون التسوية عادلة وشاملة ودائمة ، يتحقق في إطارها الأمن والتعايش للطائفتين ، ويضمن لجزيرة قبرص استقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها وعدم انحيازها .

ولقد انعقدت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في غضون هذا العام ، ضمن ظروف مواتية من الانفراج الدولي . ولقد شجعت بالذات النتائج الناجحة للمفاوضات الشنائية بين الدولتين العظميين في ميدان نزع السلاح العديدين من المشاركين في الدورة على الاعتقاد بأنه يمكن ترجمة هذه المكاسب الى حوافز جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف . وكنا مع غيرنا نطمح الى الوصول عن طريق توافق الآراء

الى وشيقة ختامية تنعكس فيها التطورات الجديدة في ميدان نزع السلاح . إلا أن الطموح تعدى الواقع القائم ، نظرا لعدم توفر الإرادة السياسية بصورة كافية لدى بعض الدول من أجل التوصل الى خاتمة مشمرة وناجحة للدورة الاستثنائية . إلا اننا مع ذلك نأمل في تغيير مواقف تلك الدول مستقبلا ؛ إذ أنه حسبما يقول الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ، وأقتبس :

"ان نزع السلاح وتنظيم التسليح سيظلان محكا حاسما لتحسّن

العلاقات الدولية وتعزيز السلم" . (A/43/1 ، ص ١٦) .

وتكرر بلادي في هذا الصدد ترحيبها بخلق مناطق خالية من التسلح النووي ،
وبالذات في منطقة الشرق الأوسط .

كما تجدد تأييدها لقرار الأمم المتحدة بإعلان المحيط الهندي منطقة سلام
والتزامها به ، ونتطلع الى زوال العقبات التي حالت حتى الآن دون انعقاد المؤتمر
المعني بالمحيط الهندي .

ان التحسن الذي طرأ على الحالة السياسية الدولية ، لم ينعكس حتى الآن على
وضع الاقتصاد الدولي بالدرجة المنشودة حيث ما زالت الاختلالات الهيكلية في النظام
الاقتصادي عميقة الاثر ينتج عنها عدم استقرار أسعار المواد الأولية وتدنيها . كذلك
فإن السياسات الحمائية والممارسات التمييزية والقيود التجارية ضد صادرات البلدان
النامية تؤثر سلبيا على جهود التنمية ، وبالتالي ، تعزز من أزمة المديونية
الخارجية للبلدان النامية .

اننا نعتقد انه لا يمكن تعزيز الانفراج الدولي بدون تشيبت أركانه
الاقتصادية ، بما يتطلبه ذلك من تعزيز روح التعاون ، وتنشيط دور المؤسسات
الاقتصادية الدولية ، واتباع سياسات أكثر مرونة من قبل الدول المتقدمة ، وكذلك
إجراء إصلاحات هيكلية في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية .

كما أننا نؤكد على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كمحفل
رئيسي للحوار والمفاوضات المتعلقة بقضايا التعاون الدولي من أجل التنمية . ونشدد
على ضرورة مراعاة مبدأ التعددية ، واتباع نهج متكامل تجاه المشاكل المتعلقة
بالمجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون والتجارة والموارد المخصصة للتنمية .
كما ندعو الى التمسك بميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ، والامتناع عن
استخدام القيود التجارية أو عمليات الحظر والحصار والعقوبات أو التهديد بها
كوسيلة سياسية في العلاقات الاقتصادية ، مما يخالف الميثاق .

تمثل هذه الدورة فرصة كبيرة أمام أعضاء المجتمع الدولي لمراجعة وتقييم
ما تم تحقيقه من انجازات ضخمة عبر التعاون الجماعي ، وما أصاب البشرية من نكسات
وعشرات نتيجة السياسات الانانية أو العدوانية . وتمثل الامم المتحدة مرجعا أساسيا

لتدقيق هذه الحسابات . فهل نستطيع أن نكرس هذه الدورة للاستفادة من تجاربنا الماضية ، الإيجابية منها والسلبية ، من أجل استخلاص دروس التاريخ التي تؤكد جميعها أن السلم والأمن رديفان للشقة المتبادلة وأنهم جميعا الطريق الأمثل للوصول بالبشرية الى المستوى المنشود من التقدم الاقتصادي والرقى الحضاري والاستقرار الاجتماعي .

لقد علمتنا دروس التاريخ الحديث أن الأمم المتحدة قادرة ، عبر أجهزتها وآلياتها على قيادة المجتمع الإنساني الى التفاهم والتعاون . فهل نستطيع جميعا أن نضع ثقتنا فيها ، والأهم ثقتنا ببعضنا من أجل عالم تسوده العدالة والاحترام وينعم فيه الإنسان بالحرية والاستقرار ؟ هذا ما ستجيب عليه تطورات المستقبل الذي نشارك جميعا في صناعته .

السيد تران كوانغ كو (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود

وفد فيت نام أن يهنئ السيد دانتي كابوتو على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن واثقون من أن دورتنا ستترك ، في ظل قيادته ، أثرا يتناسب مع الأهمية الحاسمة للفترة الراهنة .

ونفتنم أيضا هذه الفرصة لنعرب عن بالغ تقديرنا للإسهام الكبير الذي قدمه الرفيق بيتر فلورين ، رئيس الدورة الثانية والأربعين ، في انجاح الدورة الماضية للجمعية العامة .

ويود وفد فيت نام أن يضم صوته إلى صوت من سبقوه في تناول الكلمة للإعتراب عن تقديره العميق للجهود الدؤوبه التي ما برح يبذلها الأمين العام السيد بيريز دي كوييار طيلة العام الماضي في سبيل إحلال السلم والأمن في أجزاء كثيرة من العالم .

منذ الدورة الثانية والأربعين ، شهدنا تطورات بعيدة الأثر في الحالة العالمية والحالة الإقليمية على السواء تنعش الآمال لدى من يكافحون من أجل إقامة عالم يسوده السلم والصدقة والتعاون بين الأمم .

فاجتماعا القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والتصديق على معاهدة إزالة القذائف النووية متوسطة المدى والأقصر مدى ، والتقدم الذي أحرز ، بالرغم من تواضعه ، في المفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في

المائة تشكل كلها أوجه تقدم هامة أتاحت فرصة حقيقية لتحقيق المزيد من النتائج في النضال الطويل من أجل تحرير الإنسان من شبح الغناء النووي . إن تعزيز التعاون الدولي وتوسيع نطاقه على الصعيدين العالمي والإقليمي - وهما ضرورة موضوعية - من ضرورات عصرنا - وخاصة التوقيع للمرة الأولى ، على اتفاق يقيم علاقات رسمية بين مجلس التعااضد الاقتصادي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، أمور تعطي قوة دفع هامة للعملية المغضية إلى إقامة عالم يسوده السلم والانفراج والتعاون .

إن هذه الأحداث المشجعة قد أسهمت في تحسين المناخ السياسي الدولي بعد سنوات طويلة من التوتر والمواجهة . ولم تؤدِّ هذه الأحداث إلى تعزيز إمكانية صون السلم وتجنب خطر حرب الإبادة أكثر من أي وقت مضى فحسب ، بل وبشرت أيضا بمقدم عصر جديد في العلاقات الدولية ، عصر من النضال والتعاون في ظل التعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة . ونتيجة لذلك ، أصبح بمقدور كل أمم العالم أن تتصدي معا بشكل أفضل للتحديات التي تواجه الجنس البشري بأسره ، والتي ليس بمقدور أي بلد أن يحلها اليوم بمفرده أيًا كان حجمه أو ثروته ، وانني أشير في هذا الصدد إلى التحديات التي يشكلها تلوث البيئة ، والانفجار الديمغرافي ، ومشكلة الغذاء العالمي ، ومشكلة مصادر المواد الخام .

غير أن تلك التطورات الإيجابية في الحالة العالمية لا تشكل - على أهميتها - سوى بداية . فالبشرية ما زالت تواجه خطر سباق تسلح محموم في الفضاء الخارجي . وما زالت تشهد إهدار موارد طبيعية ضخمة على سباق التسلح أو الصراعات الإقليمية ، بينما يعيش ثلثا البشرية في فقر بسبب الأعباء الثقيلة لِماضٍ استعماري طويل ونظام اقتصادي دولي مجحف .

لم يحدث قط من قبل أن شارك الجنس البشري في مثل هذه الإرادة القوية المشتركة لقبول هذه التحديات الخطيرة والتغلب عليها . فقد جعلت أعوام النضال الضاري ، والتضحيات والخسائر التي تجل عن الوصف ، جعلت شعوب العالم أكثر إدراكاً الآن لحقيقة أن السلم والانفراج العالميين لا يتجزآن ، بل وأكثر من ذلك للارتباط الوثيق بين السلم والانفراج من ناحية وبين الاستقلال والتنمية من ناحية أخرى . ولا يمكن أن يكون هناك سلم وانفراج في العالم دون ضمان استقلال الأمم وأمنها وتنميتها في كل منطقة . بل إن استقلال الأمم وأمنها وتنميتها تشكل كلها عاملاً حاسماً في الحفاظ على سلم دائم وراسخ على وجه الأرض . وفي هذا السياق ، فإن المبادرة الخاصة بإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين يستهدف تشجيع الحوار الدولي على أساس احترام استقلال الأمم وسيادتها ، ستحظى دون شك بقبول قطاع عريض من الرأي العام العالمي وتأييده .

ولقد تم إحراز نجاحات أولية ، وبضاعف المجتمع الدولي الآن جهوده في النضال من أجل تحقيق السلم والتنمية . إن الاجتماع الوزاري الخاص بنزع السلاح الذي عقدته في هافانا ، بلدان حركة عدم الانحياز ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، والحركة الواسعة النطاق استجابة لحملة "موجات السلام" في عام ١٩٨٨ ، كلها قد أعربت إعراباً قوياً عن التطلعات الخالصة للأمم للعيش في سلم بمنأى عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتمتع بشمار انفراج حدة التوتر العالمي ، وتحقيق أمن حقيقي في كل منطقة ، حتى يمكنها أن تركز جهودها على التنمية طويلة المدى لبلدانها . إن التحرك الواسع النطاق صوب إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، الذي ينتشر عبر أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية والأوقيانوس ، إنما يبرهن على إصرار الشعوب على مواصلة نضالها من أجل عكس سباق التسلح الخطير والباهظ التكلفة في الفضاء الخارجي ، وضمان تحقيق حظر كامل على التجارب النووية وحظر انتاج واستحداث وتجريب أسلحة التدمير الشامل الأخرى .

ان الحاجة الى النضال من أجل تحقيق السلم ونزع السلاح لا يمكن فصلها عن نضال الأمم من أجل الاستقلال والتنمية . وان الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلدان النامية حاليا تتطلب جهودا مشتركة من قبل المجتمع الدولي لاجتياز الهوة المطردة الاتساع بين البلدان المتقدمة والنامية . كما أن الدين الخارجي ، وتدفق موارد رأس المال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، والحمائية ، ومعدلات التبادل التجاري غير المتكافئة ، كلها مشاكل خطيرة تتطلب حولا فعّالة وعاجلة من شأنها أن تسهم في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد عادل ومنصف . فالحتميات الحقيقية لعصرنا هذا تتمثل في توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي الثنائي والمتعدد الأطراف ، ولا سيما دعم التعاون الإقليمي من أجل مواجهة التحديات الكبرى على نحو أكثر فعالية ، بالإضافة الى ضرورة إعادة تكييف الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية للأمم حسبما تقتضيه الثورة التكنولوجية والعلمية .

ان التطورات الجديدة المتعلقة بالتعايش السلمي في العالم ، والمساعي المستمرة التي تبذلها الأمم في مناطق شتى لتحقيق السلم والاستقلال والتنمية قد أوضحت إمكانية الحقيقية لحل المشاكل الإقليمية حلا سلميا عن طريق الحوار . ورغم أن النتائج المحققة تتفاوت درجاتها نتيجة لأسباب شتى ، فإن محادثات السلم قد أحييت آمالا عريضة حول السعي من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراعات الإقليمية ، فدجن نشهد مظاهر حيّة ومختلفة للاتجاه الذي سلغت الإشارة إليه في أجزاء شتى من العالم ، من أفغانستان الى الجنوب الأفريقي ، ومن الخليج الى شبه الجزيرة الكورية ، ومن قبرص الى الصحراء الغربية .

ان فييت نام ، تمشيا مع موقفها الذي لا يحد ، تقدم تأييدها الدائم والقوي للشعوب الباسلة في كوبا ونيكاراغوا وبنما في نضالها العنيف ضد القوى الامبريالية التي لا تزال تواصل - في تعنت - انتهاج سياساتها العدوانية والتدخلية ، ومن أجل الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

اننا نقدرّ أيما تقدير الجهود الكبيرة التي تبذلها كل من أفغانستان والاتحاد السوفياتي ، وما أبدياه من حسن نية في تنفيذ اتفاقات جنيف . ونحن نحث

الاطراف المعنية الأخرى بقوة على تنفيذ هذا الاتفاق بحذافيره ، حتى يمكن وضع حد سريع للصراع ، وتمكين الشعب الأفغاني من أن يحيا في سلم ووثام وطني .

ان فييت نام - على غرار بقية المجتمع الدولي - تؤيد ما أظهرته كوبا وأنغولا من حسن نية ، وكذلك الموقف الصحيح الذي اتخذاه من أجل ضمان إحراز تقدم فسي المفاوضات الرباعية التي تستهدف التوصل الى حل من شأنه ضمان سيادة أنغولا وأمنها وسلامة أراضيها ، وكذلك الاستقلال الحقيقي لناميبيا . ويتعين على سلطات جنوب افريقيا أن تنفذ بدقة الاتفاقات التي تم التوصل إليها ، وأن تضع حدا للسياسة الحربية التي تنتهجها ، حتى يمكن استعادة السلم والأمن عما قريب الى تلك المنطقة .

ولصالح السلم في الشرق الأوسط والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الباسل ، تؤيد فييت نام تماما عقد مؤتمر دولي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الأخرى ، بهدف إيجاد تسوية واقعية ومنصفة .

ونحن نرحب من أعماق قلوبنا بوقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، ويحدوننا الأمل في أن تتوصل المحادثات الثنائية بينهما عما قريب الى تحقيق سلم دائم لشعبي هذين البلدين .

أما بالنسبة لشبه الجزيرة الكورية ، فيحدوننا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة في المستقبل غير البعيد من الترحيب بين صفوفها بكوريا موحدة سلمية متحررة من الوجود الأجنبي .

أما فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية ، فإن جمهورية فييت نام الاشتراكية تقف دائما موقف المؤيد للاتجاه السائد بين بلدان كل منطقة صوب التسوية السلمية للصراعات والنزاعات القائمة في تلك المنطقة على أساس احترام استقلال كل بلد وسيادته ، وكذلك المصالح المشروعة والأمن المتساوي لجميع الاطراف المعنية ، وتأييد جميع العمليات التي تستهدف تحقيق مصالح وطنية دون تدخل خارجي . ويتفق هذا الموقف الفيتنامي مع رأي حركة عدم الانحياز ، كما أعرب عنه مؤخرا في الوثيقة الختامية لاجتماعها الوزاري الذي عقد في نيقوسيا بقبرص .

لقد شهدت منطقة جنوب شرقي آسيا مؤخرا تطورات ايجابية تتوافق مع الاتجاهات العالمية ومع التطلعات الخالصة لشعوب تلك المنطقة ، وخصوصا أن فييت نام أعلنت مؤخرا بالاتفاق مع جمهورية كمبوتشيا الشعبية انسحاب ٥٠ ٠٠٠ جندي مع قيادة قواتها الطوعية من كمبوتشيا . وتنبثق للمرة الاولى في ذلك الجزء من العالم ، الجزء السني كان دوما ساحة للتوتر المستمر على مدى الاربعين عاما الماضية ، عوامل مؤاتية لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين والتعاون الودي فيما بين بلدان هذه المنطقة ، باعتبار ذلك أمرا ضروريا للتوصل الى حل سياسي منصف ومعقول للمسألة الكمبوتشسية ، ولجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلم واستقرار دائمين .

وانطلاقا من الاتفاق الذي تم التوصل اليه في مدينة هوشي منه في تموز/يوليه ١٩٨٧ بين اندونيسيا وفييت نام اللتين تمثلان مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا ، اتفقت الاطراف الاربعة للجانبين المتعارضين في كمبوتشيا ومجموعتا بلدان جنوب شرقي آسيا للمرة الاولى بعد ١٠ سنوات من المجابهة المكثفة على الدخول في حوار في اجتماع جاكارتا غير الرسمي لمناقشة الحل السياسي للمسألة الكمبوتشسية وذلك في إطار منطقة جنوب شرقي آسيا السلمية والمستقرة .

لقد نجح اجتماع جاكارتا غير الرسمي في إخراج المسألة الكمبوتشسية من حالة الجمود التي طال أمدتها لأنه لم يتبع النهج السابق الذي استمر ١٠ سنوات والذي فرضت فيه ارادة ومصالح جانب واحد على الجانب الآخر . ويشكل نجاح ذلك الاجتماع انتصارا للتعاون الاقليمي والتفاهم المتبادل واحترام كل جانب لمصالح الجانب الآخر ، وأولا وقبل كل شيء للمصالح المشروعة للشعب الكمبوتشي .

ومن ثم ، فقد أمكن في ذلك الاجتماع للمرة الاولى التوصل الى توافق في الآراء فيما بين الاطراف المعنية بشكل مباشر في المنطقة على الاعتراف بالقضيتين الرئيسيتين المترابطتين للمشكلة الكمبوتشسية ، ألا وهما انسحاب القوات القويتنامية من كمبوتشيا ومنع نظام بول بوت الذي مارس الإبادة الجماعية من العودة الى كمبوتشيا . وبالإضافة الى هذا الانجاز الهام للغاية الذي حققه اجتماع جاكارتا غير الرسمي ، أمكن التوصل

الى اتفاق في جاكرتا بين الامير سيهانوك والرئيس هون سن على أن يستأنفا محادثتهما في باريس لمواصلة مناقشة المشاكل الداخلية في كمبوتشيا بروح المصالحة الوطنية .

إن نتائج اجتماع جاكرتا غير الرسمي والاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الامير سيهانوك والرئيس هون سن لم تكسر الجمود الذي ظل على مدى عشرة أعوام فحسب ، بل إنها هيأت أيضا إطارا لتسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية في جانبها الداخلي والدولي . وبالتالي فتحت آفاقا لحل المسألة الكمبوتشية في المستقبل غير البعيد .

هذا هو على وجه التحديد السبب في توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي كان موضع ترحيب وتأييد على نطاق واسع من الرأي العام العالمي من الشرق الى الغرب . لقد اعتبر الرأي العام العالمي ذلك تحركا هاما على الطريق الصحيح ينبغي أن يلقى المزيد من التشجيع والتأييد . إن حركة عدم الانحياز بوجه خاص قدمت بمبادراتها البناءة دعما قيّما في الوقت المناسب للمسااعي المشتركة لبلدان جنوب شرقي آسيا من أجل التوصل الى حل مبكر للمشكلة الكمبوتشية ، وبالتالي المساهمة في تحويل هذه المنطقة من مناطق المجابهة والتوتر الى منطقة للسلم الدائم والاستقرار والصداقة والتعاون .

وفي هذا المحفل بالذات نجد أن جميع البلدان التي تهتم بالمشكلة الكمبوتشية وبإحلال السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي آسيا والتي تتوق بإخلاص الى المساهمة بشكل بناء نحو هذه الغاية - هذه البلدان قد لاحظت بمشاعر الارتياح أنه مع التغييرات العميقة التي حدثت مؤخرا في منطقة جنوب شرقي آسيا توجد الآن امكانية حقيقية للتوصل الى تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية .

إلا أنه مما يبعث على الاسف أنه رغم هذا الاتجاه المشترك لا يزال هناك البعض ، في هذا المحفل ، ممن يحاولون مناوئة هذا التيار . وما فتئ هؤلاء البعض يحاولون طوال ١٠ أعوام ، مستخدمين كل الوسائل المتاحة لهم ، إلهاء الرأي العام العالمي في محاولة للتستر على الجرائم المروعة التي ارتكبتها ذلك النظام للإنساني بالمرّة ضد

أمة بأسرها بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، ولطمس كل المخاطر الحقيقية لويلات الإبادة المتجددة في أرض أنكور .

إنهم يسوقون حججا من جانب واحد تنطوي على تشوية للحقائق في كمبوتشيا فـفي محاولة لإظهار الزمرة التي مارست الإبادة الجماعية كضحايا يستحقون الشفقة لأن قسوات أجنبية حرمتهم دون وجه حق من حريتهم في إرتكاب عمليات الإبادة الجماعية . هل سمح لتلك الزمرة المقترفة للإبادة الجماعية بالاحتفاظ بحق تمثيل الشعب الكمبوتشي فـفي الأمم المتحدة كتعويض عن ذلك ؟ إن من بذلوا كل جهد مع أخوانهم الكمبوتشيين عبر السنوات العشر الماضية من أجل بعث كمبوتشيا من حطامها ومن ساحات القتل التي خلفها نظام بول بوت لتصبح دولة كمبوتشية جديدة تنبض بالحياة وتمارس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هؤلاء يجدون أنفسهم محرومين من حقهم المشروع هذا .

إن هذا هو الواقع المؤسف رغم أنه توجد منذ عام ١٩٤٨ اتفاقية للأمم المتحدة لمنع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها . وما هو أسوأ من ذلك أنه في مواجهة الإدانة القوية لزمرة بول بوت المقترفة للإبادة الجماعية من جانب الرأي العام العالمي يتخذ مؤيدو تلك الزمرة موقفا فكريا عجيبا بوضعهم على قدم المساواة خطورة زمرة بول بوت المقترفة للإبادة الجماعية مع وجود ادارة جمهورية كمبوتشيا الشعبية التي تتمتع بالتأييد الكامل من الشعب الكمبوتشي والتي بذلت قصارى جهدها للتغلب على التركة الرهيبة التي خلفها نظام بول بوت مرتكب جريمة إبادة الاجناس .

ويدعي نفس هؤلاء الناس أيضا أنهم لا يتوخون أي مصلحة ذاتية في معالجتهم للمشكلة الكمبوتشية . ولو كان الأمر كذلك فلماذا يتقدمون بسلسلة من المطالب تصل الى فرض ارادتهم على الشعب الكمبوتشي وعلى مسائل تتعلق بالمشاكل الداخلية البحتة لكمبوتشيا ؟ إنهم يطالبون بأن تكون الادارة المقبلة في كمبوتشيا على نمط معين يحددونه هم وكذلك الأمر بالنسبة لجيشها . هل هذا هو السبيل الذي يؤدي الى احترام حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ؟ أليست هذه المطالب لا تهدف إلا الى خدمة غرضهم الذي يتوخى الحفاظ على قوات بول بوت المقترفة للإبادة الجماعية وإضفاء الصبغة الشرعية عليها كجزء من حل المشكلة الكمبوتشية ؟

لقد وجدت لزاما عليّ أن أعرب عن الآراء السالف ذكرها لكي أجيّب على تساؤلات لا يمكن أبدا تركها دون رد . وليس في نيتي الدخول في جدل في هذا المحفل . فكل ما أريده هو إجراء تبادل ببناء للآراء هنا في جوّ يسوده حسن النية بغية الإسهام بطريقة مفيدة في تحقيق السلم العالمي والسلم والاستقرار في منطقتنا .

وتؤكد فييت نام من جديد مرة أخرى تأييدها الكامل ومساهمتها الفعالة في كل الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي مبكر للمشكلة الكمبوتشية . ونرى أن التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية ينبغي أن تكفل المصالح المشروعة للشعب الكمبوتشي وفي المقام الاول حقه في أن يعيش بعيدا عن مخاطر التعرض لإبادة جماعية أخرى ، مع المراعاة الواجبة للمصالح الامنية لكل الاطراف المعنية ، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية .

ولمسألة كمبوتشيا ، كما هي الحال بالنسبة للمشاكل الاقليمية الاخرى جانبان :
 الاول داخلي والآخر دولي . وتود فييت نام أن تكفل تحقيق تسوية شاملة من شأنها أن
 تحل هذين الجانبين الداخلي والدولي على حد سواء . وإذا ما استحال ذلك ، فإننا
 نعتقد أن الجانب الدولي لمسألة كمبوتشيا يمكن أن يحل أولا كما أشار بجلاء اجتماع
 جاكارتا غير الرسمي . أما بالنسبة للجانب الداخلي للمسألة ، فإن ذلك ينبغي أن
 يترك للكمبوتشيين أنفسهم لكي يقوموا بتسويته دون أي تدخل أجنبي . وينبغي أن تحترم
 كل الدول الاخرى حق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير والاتفاقات التي توصلت اليها
 الاطراف الكمبوتشية .

وستبذل فييت نام ، من جانبها ، بروح من التعاون الاقليمي مع دول جنوب شرقي
 آسيا ، قصارى جهدها من أجل أن تكمل الدورة المقبلة لاجتماع جاكارتا غير الرسمي
 بالنجاح . وتماشيا مع روح التعاون الاقليمي ، ستنفذ فييت نام بدقة ما أعلنته بشأن
 سحب ٥٠ ٠٠٠ جندي من قواتها في كمبوتشيا في عام ١٩٨٨ ، بحيث يكتمل سحب القوات
 الفيتنامية المتبقية ، في عام ١٩٩٠ ، كما ذكرنا آنفا ، وإذا ما تسنى التوصل الى
 حل سياسي شامل أو جزئي ، فسيقع الانسحاب الكامل قبل ذلك الموعد المعلن عنه .
 وسيرتبط الجدول الزمني لانسحاب القوات ارتباطا وثيقا بالجدول الزمني لوقف جميع
 أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا بروح توافق الآراء الذي تسنى
 التوصل اليه في اجتماع جاكارتا غير الرسمي .

لقد ظلت رغبة فييت نام الدائمة متجهة الى تحقيق تسوية عادلة ومعقولة
 لمسألة كمبوتشيا . إلا أن ذلك لا يبرهن بتصميم من جانب واحد بل يقتضي توافر حسن
 النية لدى جميع الاطراف المعنية ، وبصفة خاصة تصميم دول المنطقة على مواصلة
 التعاون فيما بينها من أجل حسم هذه المشكلة على أساس توافق الآراء وبخاصة في
 اجتماع الفريق العامل التابع لاجتماع جاكارتا غير الرسمي في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر .
 ورغبة منا في إيجاد حل سياسي منصف ومعقول في وقت مبكر يضمن للشعب
 الكمبوتشي حياة سعيدة يسودها السلم على أساس المصالحة الوطنية ، ويغي بتطلعات

جميع دول جنوب شرقي آسيا المشتركة الى السلم والتنمية ، نُؤيد تأييدا كاملا الاقتراح الذي قدمته جمهورية كمبوتشيا الشعبية في جاكارتا والذي تضمن سبع نقاط نوردها فيما يلي :

أولا ، اقامة كمبوتشيا سلمية ومستقلة وديمقراطية وذات سيادة وحيادية وغير منحازة .

ثانيا ، بحلول شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أو الربع الاول من عام ١٩٩٠ ، يستكمل انسحاب كل القوات الفيتنامية الطوعية المتبقية انسحابا كاملا من كمبوتشيا بالاضافة الى وقف جميع المساعدات الاجنبية ، وعدم منح اللجوء لقوات الخمير وبول بوت الاجرامية ، وتوقف استخدام الخمير المتواجدين في معسكرات اللاجئين في شن الهجمات على شعب كمبوتشيا ، ووقف التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

ثالثا ، تسوية المشاكل الداخلية لكمبوتشيا من قبل الاطراف الكمبوتشية ذاتها على أساس المصالحة الوطنية واستبعاد القيادة الاجرامية لنظام بول بوت الإبادي وعدم السماح بتواجد قوات الخمير الحمر المسلحة .

رابعا ، الحفاظ على الوضع الراهن في كمبوتشيا لحين إجراء الانتخابات العامة للجمعية الوطنية التي ستعتمد دستورا جديدا وتشكل حكومة ائتلافية .

خامسا ، إقامة مجلس للمصالحة الوطنية يتألف من الاطراف الكمبوتشية الاربعية ويرأسه الأمير نوردوم سيهانوك ، وتتناط به الواجبات التالية : تنفيذ كل الاتفاقات التي يتسنى التوصل اليها بين الاطراف الكمبوتشية المختلفة ، وإجراء الانتخابات العامة للجمعية الوطنية .

سادسا ، إنشاء لجنة دولية للرقابة تقوم بالاشراف على تنفيذ كل الاتفاقات المبرمة .

سابعا ، عقد مؤتمر دولي تشترك فيه كمبوتشيا ، ولاو ، وفييت نام ، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ، ورؤساء مؤتمرات القمة السادسة والسابعة والثامنة لبلدان عدم الانحياز ، والاتحاد السوفياتي ، والصين ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ،

والمملكة المتحدة ، والأمين العام للأمم المتحدة وبلدان أخرى ساهمت في عملية السلم في جنوب شرقي آسيا . وسيكون الغرض من عقد هذا المؤتمر ضمان استقلال كمبوتشيا وسيادتها وحيادها وعدم انحيازها وضمان إقرار السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . إننا نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام والرامية الى النهوض بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في اجتماع جاكرتا غير الرسمي والى تأييد الاجتماع الذي عقد بين الرئيس هون سين والامير سيهانوك في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حتى يكمل بالنجاح .

إن الفترة التي تفصلنا عن عام ١٩٩٠ تتيح لنا أفضل الغرض الممكنة لإنهاء مشكلة كمبوتشيا وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين دول جنوب شرقي آسيا . وتود فييت نام بإخلاص أن تبني علاقات ثقة متبادلة وتعاون مع جميع البلدان في المنطقة وفقا لروح الاقتراح المؤلف من سبع نقاط بشأن المبادئ التي تحكم العلاقات بين بلدان جنوب شرقي آسيا التي قدمتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الاجتماع غير الرسمي في جاكرتا . وتشكل علاقات الثقة المتبادلة والتعاون بين دول جنوب شرقي آسيا عاملا ذي أهمية بالغة لخلق مناخ مؤات لتسوية مسألة كمبوتشيا . وعلى المدى البعيد ، يوفر ذلك أساسا سليما يستند اليه ضمان المصالح المتعلقة بالأمن والتنمية لكل دولة من دول جنوب شرقي آسيا فالمشاكل الاقليمية لا تحل إلا من خلال التعاون الاقليمي .

يتجه العالم اليوم صوب الحوار والتعاون بعيدا عن المواجهة . والتغيرات الايجابية التي طرأت في هذا الاتجاه في الحالة الدولية في السنوات القليلة الماضية من القرن العشرين قد ولدت آمالا في ايجاد عالم تعيش فيه الأمم على قدم المساواة في سلم وصدقة دون التعرض لخطر حرب الإبادة النووية ، ويمكن فيه حل النزاعات الاقليمية عن طريق الحوار لا استخدام القوة ، ولا ثقف فيه الخلافات الايديولوجية حجر عثرة في طريق التعاون من أجل رفاهية البشر . ويحدونا الامل في أن تتحول هذه التطورات السامية ، بفضل انبثاق هذه التغيرات ، الى واقع ، في مستقبل قريب لكل مناطق العالم ، بما في ذلك جنوب شرقي آسيا .

السيد إيفانز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أهنيئ

بحرارة السيد كابوتو ممثل الأرجنتين لانتخابه لشغل هذا المنصب الهام ، منصب رئيس الجمعية العامة . ويشترك بلدانا في أهداف أساسية تتعلق بانتاركتيكا ، وتحريير التجارة في المنتجات الزراعية . كما أنني أقدر الدور الشجاع الذي قام به شخصيا في دعم الديمقراطية الدستورية في الأرجنتين . ولهذا ، فمن دواعي سروري البالغ أن أراه يرأس مداولاتنا في هذا الوقت ذي الأهمية الخاصة بالنسبة للأمم المتحدة .

وعامنا هذا ، عام ١٩٨٨ له أهمية خاصة بالنسبة لاستراليا لأنه يوافق الاحتفال بمرور مائتي سنة على وجودنا ، كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة لأنه يوافق الاحتفال بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كان علامة بارزة في كفاح المجتمع الدولي لضمان الحقوق الفردية لكل الناس . وليس من قبيل المصادفة أيضا أنه يوافق ذكرى مرور أربعين عاما منذ رأس هذه الجمعية واحد من الآباء المؤسسين للأمم المتحدة ، وواحد من أقوى الأصوات التي دافعت عن الدول الصغيرة والمتوسطة ، وهو هيربرت فير ايفات الذي كان وزيرا لخارجية استراليا في ذلك الوقت ، والذي عمل بدون كلل من أجل اعتماد الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعلن خلال رئاسته .

وعندما كنت أستعد لمخاطبة هذه الجمعية لأول مرة ، رأيت أن أستمد شيئا من التشجيع ، فرجعت الى حكمة وكتابات سلفي الموقر عضو الحكومة العمالية . فلم تخيب آمالي . فالكثير مما فعله السيد ايفات أو فكّر فيه أو أولاه اهتمامه قد صمد للاختبار خلال هذه السنوات الأربعين . فقد شهد السيد ايفات في حياته العالم يتهزق مرتين . وقد قتل شقيقاه في الحرب العالمية الاولى . وشهد عصبة الأمم تتهاك وتفقد الجدوى والأهمية . وفي الحرب العالمية الثانية كان وزيرا لخارجية استراليا في أوقات واجهت فيها خطرا جسيما . ولهذا فإن فاتحة الميثاق - "نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" - لم تكن بالنسبة له مجرد عبارة بليغة بل التزاما نبع من اليأس والضرورة .

ومن حسن الطالع إننا جميعا نجونا من نشوء حرب عالمية شالطة منذ ذلك التاريخ ؛ ولكن هذه الفترة شهدت مآسي ومعاناة نكب بها أخوتنا من بني البشر ، جرهما عليهم سيل لم ينقطع من نزاعات اقليمية وداخلية على السواء لطخت وجه الأرض . لقد شهدنا عودة الأسلحة الكيميائية ، وأدت الحروب الى ازدهام المخيمات باللاجئين في شتى أنحاء العالم . وترتب على العنف فقر ومعاناة وتشرد على نطاق مسّنا جميعا .

وقامت الأمم المتحدة بعمل لم يكن هناك معدى عنه في معالجة النتائج المأسوية لهذه النزاعات ، ولكن الواقع الحزين انها خلال الشطر الاكبر من العقود الاربعة الماضية حيل بينها وبين تأدية المهمة التي خلقت من أجلها ، وهي حسم النزاعات بالوسائل السلمية . ولهذا فإننا نتطلع الى الثمانية عشر شهر الماضية بشعور عميق بالأمل في المستقبل ، فمن الجنوب الافريقي الى الصحراء الغربية ، ومن الشرق الاوسط والبحر المتوسط الى أفغانستان وكمبوتشيا نرى الأمم المتحدة بقيادة أمينها العام تعبّر أخيرا عن الارادة الجماعية للأمم العالم وعزمها وتصميمها .

إن الأمين العام ، وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، يستحقان عن جدارة جائزة نوبل للسلام عن هذا العام . وقد جاءت الجائزة في أوانها اعترافا بالالتزام بأن هذه المنظمة لا بد أن تستمر لتؤكد ضرورة حسم الخلافات المتأصلة والعميقة الجذور بسدون إراقة دماء أو جلب للمعاناة للأفراد العاديين الذين يقعون ضحايا لنزاعات ليست ممن صنعهم .

وفي أفغانستان لا تزال اتفاقات جنيف سارية بالرغم من كثير من المشاكل . وقد وفى الاتحاد السوفياتي بتعهدده بسحب ٥٠ في المائة من قواته ، ونحن نحثه على الوفاء بالعهد المتفق عليه بالانسحاب الكامل . فسيوفر الانسحاب الظروف المواتية للخطوة الأساسية التالية وهي إتاحة الفرصة لشعب أفغانستان كي يقرر بنفسه شكل حكومته . وعلى المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، مسؤولية المساعدة في إعادة تجميع ذلك البلد الذي خربه الغزو والحرب ، والمساعدة في توفير ما يحتاجه ملايين اللاجئين الذين أوجدتهم هذه الحرب .

لقد رحبنا جميعا بارتياح بوقف إطلاق النار بين إيران والعراق ، وهو انجاز باهر آخر للأمم المتحدة . ولكن ما يقلقنا أشد القلق ، أنه على الرغم من توقف القتال يبدو أنه لم يتحقق تقدم يذكر في المحادثات الدائرة بين إيران والعراق تحت رعاية الأمين العام . وتستحث استراليا الطرفين على أن يقيما سلما دائما وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفي الجنوب الأفريقي هناك أمل واضح بأن استقلال ناميبيا أصبح وشيكا ، ولكنه لا يزال مجرد أمل . وأن استراليا بوصفها مناصرا تقليديا لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ، تجدد إبداء استعدادها للإشتراك في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا .

كما تؤيد استراليا جهود الأمين العام الرامية الى حسم النزاع في الصحراء الغربية تأييدا تاما .

وقد عقد في الأسابيع الأخيرة اجتماع يعتبر من أهم الاجتماعات الواعدة خلال سنوات عديدة وهو الاجتماع بين رئيس قبرص وزعيم الطائفة القبرصية التركية وكان ذلك مرة أخرى تحت رعاية الأمين العام .

وهناك أيضا مؤشرات مشجعة في اقليمنا ، فزيارتي لكاليدونيا الجديدة التي تمت منذ ثلاثة أسابيع ، ومحادثات مع كل الأطراف الرئيسية ، تؤكد أن العملية التي بدأت باتفاقات ماتينيون وأودينو قابلة للتنفيذ ، بل لقد ولدت روحا جديدة من المصالحة والتفاؤل . وتؤيد استراليا ومحفل جنوب المحيط الهادئ العملية التي التزمت بها حكومة روكار والجماعات الرئيسية كلها . ونحن في جنوب المحيط الهادئ نشارك فرنسا تصميمها على المساعدة في الانتقال السلمي لكاليدونيا الجديدة الى مرحلة تقرير المصير على نحو يضمن المصالح المشروعة لكل شعب كاليدونيا الجديدة ومنهم سكانها الأصليون الماليزيون ، وأن تتوافر لهم الحماية الكاملة . وأن تتاح لهم الفرصة لتحقيق تطلعاتهم .

ومرة أخرى ، وبعد سنوات طويلة عادت كوريا الى جدول أعمال الجمعية العامة - ولكنها أول مرة توضع فيها تحت بند واحد . وتؤيد استراليا من كل قلبها الهدف المشترك لهذا البند الجديد ، وأعني به السلام والمصالحة وبدء الحوار في شبه

الجزيرة الكورية . وشرى استراليا أن من الامور المشجعة ما أبدته كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية مؤخرا من استعداد للنظر في استئناف الحوار . ونعتقد أن هناك فرصة حقيقية لوضع حد للمواجهة التي دامت ٣٥ عاما .

كما حدثت تطورات هامة مؤخرا فيما يتصل بالنزاع في كمبوديا . فالمحادثات جارية بين الأطراف المعنية . واجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد تحت رئاسة السيد العطاس وزير خارجية اندونيسيا والقدير أظهر على نحو واقعي أن الحل لا يتطلب انسحاب القوات الفيتنامية فحسب بل ويستلزم الحيلولة دون عودة سياسات وممارسات بول بوت والخمر روج القائمة على الإبادة الجماعية . ومشروع القرار المقدم من رابطة جنوب شرق آسيا هذا العام يؤكد هذه النقطة ، ونحن نرحب بذلك .

ومن المؤسف أنه لا يزال هناك عدد من النزاعات والتوترات الاقليمية لم يحدث بشأنها شيء من التقدم .

ويقلق استراليا ، بوجه خاص ، الطبيعة المعقدة الواضحة للنزاع العربي الاسرائيلي . والتزام استراليا تجاه دولة اسرائيل التزام راسخ ، وهو يرجع الى أيام السيد إيغانز ولم يتزعزع منذ ذلك الحين . فحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها هو شرط لا غنى عنه للسلام . وعلى أساس هذا الالتزام الراسخ لاسرائيل وصادقتنا لها ، نقرر أنه لن يتوافر لإسرائيل السلام والعدالة ما لم يتوافر السلام والعدالة للفلسطينيين كذلك .

فيجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة إذا شأوا . ولا يسع أصدقاء اسرائيل إلا أن ينظروا بقلق الى الاحتلال المستمر للضفة الغربية وغزة . والحوادث التي وقعت هناك مؤخرا تعرض سمعة اسرائيل ومستقبلها كدولة ديمقراطية ليبرالية للخطر ، وتزيد من عزلتها عن أصدقائها وأنصارها التقليديين ، مثلنا ، ممن يضعون احترام المثل الديمقراطية وحقوق الإنسان في المكان الأول* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونتالغو (اكوادور) .

وقد حان الوقت أيضا ليتخذ الفلسطينيون قرارات تاريخية بشأن علاقتهم بإسرائيل . وعلى منظمة التحرير الفلسطينية أن تنبذ بشكل قاطع اللجوء الى الارهاب ، وأن تقبل عملية التفاوض ، وأن تكون مستعدة ، بشكل واضح ولا لبس فيه للاعتراف بإسرائيل . وبغية أن تكون التسوية التفاوضية دائمة ، لا بد أن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل من الجمهورية العربية السورية ، والأردن ، ولبنان ، وغيرها من بلدان الاقليم .

وفي بورما شهدنا إزهاق الأرواح المفجع بينما كان شعب بورما يناضل من أجل حقوقه السياسية والاقتصادية . ونحن نعبر عن تعاطفنا العميق مع شعب بورما ونعرض عليهم مساندة استراليا في فترة إعادة التعمير والمصالحة التي لا بد أن تعقب تسوية الازمة الراهنة .

وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يحتاج للعمل ، فإن الأحداث الأخيرة تبعث على الأمل في سلام كنا نراه من سنوات قليلة ضربا من الخيال الساذج . فمن منا مثلا كان يتصور من سنتين بل من سنة واحدة أن يقف الرئيس ريفان أمامنا ويقول ان الاتحاد السوفياتي قد أظهر في كثير من النزاعات الاقليمية "روح الواقعية البناءة" ؟ وقد أسهمت الأمم المتحدة نفسها إسهاما هاما في تحسن الجو بين الشرق والغرب . وإذا كانت الأمم المتحدة تحتاج الى الدول العظمى فإن الدول العظمى تحتاج أيضا الى الأمم المتحدة . وهناك جدول أعمال كبير لمسائل يتعذر حسمها من جانب الدول الكبرى منفردة أو على نحو ثنائي . والدولتان العظميان بإمكانهما ، معا أو كلا على انفراد ، اصابة الأمم المتحدة بالعجز ، ولكنهما لا يستطيعان معا أو على انفراد أن يجعلها تعمل . فالأمم المتحدة الفعالة تحتاج الى إرادة جماعية ، والى التزام من قبل المجتمع الدولي بأكمله . وعندما يتم التسليم بهذا من قبل الجميع ستصبح صحة الأمم المتحدة ، بكل إمكاناتها ، صحة دائمة .

وذلك يتضح بأجلى صورة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة . وقد كان إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وهو أول اتفاق في مجال الحد من الأسلحة يسفر عن إزالة مجموعة كاملة من الأسلحة النووية ، تطورا بالغ الأهمية . وكذلك كانت الموافقة ، بموجب ذلك الاتفاق ، على نصوص تتعلق بالتحقق تشمل تدابير تدخلية للغاية ، مما يتيح إمكانية عقد اتفاقات أخرى . وقد تم إحراز تقدم كبير في سبيل عقد اتفاق يسفر عن تخفيض الترسانات النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ؛ ويجدر بنا أن نعبر عن الامتنان للرئيسين ريفان وغورباتشوف لكل هذه التطورات .

غير أن نزع السلاح والحد من الأسلحة ليسا من المسائل التي لا تعني غير الدول العظمى التي تملك حاليا أسلحة نووية ، لأنه إذا وقع نزاع نووي فلن تقتصر آثاره على شعوب الدول الحائزة للأسلحة النووية بل ستمتد لتشمل جميع شعوب العالم . وبما أن شعوب جميع الأمم ستكون من الضحايا المحتملة للكارثة النووية فمن حقها أن تطلب إحراز تقدم حقيقي وإزالة جميع الأسلحة النووية في النهاية ، ومن حقها أن تطالب بالأخذ بسباق التسلح النووي أشكالا أخرى ، بما في ذلك امتداده إلى الفضاء الخارجي . ومن الأمور القليلة التي أعطت شعوب العالم بعض الثقة في أن الكارثة النووية لن تحدث ، أن جميع شعوب العالم تقريبا قد تعهدت بالأخذ بأسلحة نووية . وترى استراليا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تشمل ذلك الالتزام ، ربما كانت أهم اتفاق قائم في الوقت الحالي بشأن الحد من الأسلحة . ونحن نعتبر أن للحفاظ على هذا الاتفاق أهمية بالغة لصون السلم والأمن .

إننا نتفهم شعور الكثير من البلدان لخيبة الأمل ونشاركها هذا الشعور بسبب التقدم البطيء جدا تجاه نزع السلاح النووي ، إلا أننا لا نعتقد أن هذا الشعور سيؤول بالتشكيك في جدوى معاهدة عدم الانتشار في حد ذاتها . فهل توجد أمة واحدة تعتقد فعلا أن أمنها أو أن سلامة العالم ستتحقق في عالم تزداد فيه الدول التي تملك أسلحة نووية ؟ إن انتشار المزيد من الأسلحة النووية لن يسفر إلا عن وجود عالم تزيد فيه

الاطار عما هي عليه الآن . ولذلك ، فإننا نناشد مرة أخرى جميع البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة أن تفعل ذلك دون إبطاء . كما أننا ، إذ نتذكر - كما يجب أن نفعل دائماً - ما ورد في معاهدة عدم الانتشار من تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بحسن نية لنزع السلاح النووي في أقرب وقت ، نناشد مرة أخرى تلك البلدان الحائزة حالياً للأسلحة النووية أن تعجل بالتقدم في سبيل إزالة تلك الأسلحة .

إن الإبرام العاجل لمعاهدة شاملة لحظر جميع التجارب النووية من جانب جميع الدول ، وفي كل الظروف ، وفي كل الأوقات ، سيكون عائقاً جوهرياً لتطوير هذه الأسلحة النووية ، ويشكل عقبة إضافية أمام من يحتمل أن ينشروا هذه الأسلحة في المستقبل . وآمل أن تطلب الجمعية مرة أخرى من مؤتمر نزع السلاح بإلحاح أن يستأنف عمله بشأن حظر التجارب النووية .

أما الخطر الحادّ فيتمثل في الأسلحة الكيميائية . ولقد تبين للأمين العام ، بعد إجراء تحقيق دقيق ، أنه تم على نحو متكرر استخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة الخليج . ونحن نشجب دون أي تردد أو موارد استخدام هذه الأسلحة ، ونعتقد أن الحل الوحيد لمنع الاستخدام المتزايد لهذه الأسلحة البشعة ، وانتشارها ، هو أن يعجل مؤتمر نزع السلاح في جنيف بعقد اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية . وتؤيد استراليا بقوة كافة التدابير العملية التي تشجع تقدم المفاوضات المتعلقة بعقد تلك الاتفاقية ، ووقف المزيد من الضرر الذي يلحق بالقواعد الدولية التي تمنع استخدام الأسلحة الكيميائية .

وفي هذا السياق ، تؤيد الحكومة الاسترالية الاقتراح الذي قدمه الرئيس ريفان في الأسبوع الماضي بعقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية ، ونأمل أن تؤيده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وثنغيفاً لذلك الاقتراح يجب أن نسعى لتأمين مشاركة جميع الدول في هذا المؤتمر الدولي ، وأن يعقد في أقرب فرصة خلال هذا العام ، وأن يكون الحضور فيه على أعلى مستوى . ويجب أن يكون للمؤتمر هدف محدد

بوضوح : وهو إعلان بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية بأي حال من الأحوال ، والالتزام بإبرام اتفاقية عالمية بشأن الاسلحة الكيميائية ، كالاتفاقية التي يجري حاليا التفاوض بشأنها في جنيف ، لتعمل على إزالة هذه الاسلحة من العالم إلى الأبد .

وكان من التوجيهات الواضحة التي يمكن أن نستخلصها من الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت في حزيران/يونيه ، أننا نتحمل جميعا مسؤولية في نزع السلاح . ولا يمكن أن نلقي اللوم ، في الحالة التي وصل إليها العالم الآن ، على الدول الحائزة للترسانات النووية وحدها .

ونحن جميعا نعرف ذلك السعي إلى تحقيق المزيد من الأمن عن طريق المزيد والمزيد من الاسلحة التقليدية . وقد أثبت ذلك بوضوح المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ولم يعد من الصعب إدراك أن زيادة الاسلحة لا تساوي زيادة الأمن بل تزيد حالة عدم الاستقرار وتزيد من أرباح من يقومون بتوريد الاسلحة بكميات تزيد كثيرا عما يلزم للدفاع عن النفس . والطريق الوحيد لضمان السلم والأمن بصفة نهائية هو قبول العالم لمبادئ الأمن المشترك التي حددتها لجنة بالم في عام ١٩٨٢ ، والتي خلصت إلى نتائج أهمها أنه لا يمكن لأي بلد أن يضمن أمنه عن طريق تهديد الآخرين ، وأنه لن يتم إنجاز أمن حقيقي إلا مع البلدان الأخرى لا ضدها .

وفي حين رأى مؤسسو المنظمة أن الدور الرئيسي للأمم المتحدة يكمن في معالجة المسائل الفورية المتعلقة بالسلم والأمن ، فإنهم أدركوا بوضوح أن الأسباب الرئيسية للكثير من نزاعات العالم تكمن في الفقر والمعاناة وانتهاك حقوق الإنسان .

وتؤكد استراليا أن حقوق الإنسان لا تعرف حدودا . ويجب أن يكون لحقوق الإنسان دائما أولوية في جدول أعمال المنظمة . ونظام الفصل العنصري القائم في جنوب افريقيا ، الذي يدعو إلى الاستياء والازدراء ، يمثل أخطر حالات الانتهاك المؤسسي لحقوق الإنسان التي نواجهها اليوم ، ونحن نحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اعتماد جزاءات اقتصادية إجبارية شاملة كوسيلة فعالة للقضاء على نظام الفصل العنصري بصورة سلمية .

وفي غياب تلك الجزاءات الإلزامية من جانب الأمم المتحدة ، فقد عملنا في إطار الكومنولث على وضع نمط فعال من الجزاءات الاقتصادية التي تستهدف بصفة خاصة النظام المصرفي والمالي ، وإعداد استراتيجيات للرد على الدعاية التي تطلقها جنوب افريقيا ، وتعزيز الأمن الاقتصادي لدول خط المواجهة لتمكينها من مواجهة أعمال زعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا .

وترى استراليا أيضا أن كل دولة مسؤولة أمام أمم العالم عن هذه الامور ، وإن استراليا على استعداد لأن تكون مسؤولة أمام كل أمم العالم عن سياساتها وأفعالها . وتشهد كل سنة شكلا أو آخر من أشكال الاحتفال بذكرى ما ، إلا أن سنة ١٩٨٨ ، كما ذكرت من قبل ، لها طابع خاص بالنسبة لبلدي ، فمنذ مئتي سنة وصل الأوروبيون إلى استراليا للاستيطان فيها بشكل دائم ، وبالطبع كان يعيش فيها قبلنا أهل البلاد الأصليون وسكان جزر مضيق تورس . وهم في الواقع يحتفلون في هذا الوقت لا بمرور مئتي سنة ، وإنما بمرور مئتي سنة على مرور مئتي سنة ، فقد عاشوا في أراضي استراليا منذ حوالي ٤٠٠٠٠ سنة . وقد عاش الاستراليون الأصليون ، خلال معظم فترة المئتي سنة من الاستيطان الأوروبي في معاناة وتمييز عنصري وقسوة واضطهاد ، ولكن الاستراليين اليوم لا يمكنهم عكس اتجاه ذلك التاريخ ، كما أن الاستراليين الذين يعيشون في استراليا اليوم لا يتحملون مسؤوليته . ولكن من واجبنا اليوم أن نعترف بحقيقة تاريخنا وأن نعمل على إصلاحه .

ولقد تم خلال العشرين سنة الماضية إحراز تقدم كبير . فأصبح لسكان استراليا الأصليين وسكان الجزر الاسترالية نفس الحقوق القانونية والمدنية كغيرهم من الاستراليين . وإنما نتخذ تدابير خاصة للتعجيل بحصولهم على الخدمات ، وإرساء الأساس للمزيد من تقدمهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية . ونحن نسعى إلى وضع اتفاق أو ميثاق مع مواطنينا الأصليين وسكان الجزر يعترف بوضعهم الطبيعي ، ليس فقط في ماضي قارتنا العريقة بل أيضا في حاضرها ومستقبلها .

وعلى الرغم من أن جهودا كثيرة بُذلت لتحسين وضع الاستراليين الاصليين ، فما زال من المتعين بذل جهود أكبر . ولقد تعهدنا لسكاننا الاصليين ، وأؤكد هذا التعهد أمام الأمم المتحدة ، أننا لن نترك أي عمل يمكن إنجازه لتصحيح هذا الخطأ الفادح الذي حدث في ماضيها . إن الظلم والتمييز العنصري لا مكان لهما في أي مجتمع معاصر ، ولا مكان لهما في بلدي اليوم . ومنذ أكثر من ٢٠ سنة تم التوصل إلى اتفاق بين الحزبين الرئيسيين في استراليا لوضع حد للسياسة التقييدية الخاطئة القائمة على التمييز العنصري في مجال الهجرة والتي كانت مقررة رسميا لمدة طويلة . وإنني أتعهد هنا اليوم ، باسم حكومتي ، وبموافقة مجلسي برلماننا الوطني بموجب قرار اتخذ مؤخرا ، بالأنا نستخدم أبدا العنصر كمعيار لممارسة حقنا الشرعي في تحديد من يُسمح له بدخول بلدنا . ونحن لا نعلن هذا التعهد من منطلق تأييدنا العميق للمبدأ فحسب وإنما نعلنه لأن استراليا إن لم تفعل ذلك لاستحقت استنكار العالم .

وتؤيد استراليا ما تراه البلدان النامية من أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تظطلع به في مجالي التجارة والتنمية على الصعيد الدولي .

ويقع علينا التزام لا يعطو عليه التزام لكفالة نجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، وتعتبر تلك الجولة فرصة تاريخية للعالم لكي يدلل بشكل حاسم على التزامه بالنظام التجاري المتعدد الأطراف ، ويسارع في الحيلولة دون الانقسام إلى كتلتين تجارية متعادية كتلك التي ألحقت الضرر بنا جميعا في الثلاثينات . إن المنافع المحتملة المترتبة على الليبرالية كبيرة والحاجة إليها ماسة . وإن تحقيق نتائج في المجالات الرئيسية سيكون أمرا على درجة عالية من الأهمية لدى استعراض منتصف المدة لجولة أوروغواي التي من المقرر أن تعقد في كانون الأول/ديسمبر . إن تحقيق نتائج مبكرة سيعزز من ثقة المشاركين في الجولة وسيرسسي أساسا صلبا من أجل نجاحها النهائي .

إن لاستراليا وزملائها الأعضاء في مجموعة كيرنز لبلدان التجارة المنصفة في مجال الزراعة ، بوصفهم منتجين أكفاء للسلع الأساسية الزراعية ، مصلحة مشتركة في التشجيع على إيجاد نظام تجاري يتسم بقدر أكبر من الليبرالية في مجال الزراعة . ومع ذلك يمكن تقاسم المنافع المستمدة تقاسما أوسع بكثير . وتشير الأبحاث التي أجريت مؤخرا إلى أن مستوردي الموارد الغذائية سينتفعون من الليبرالية ومن إزالة الاختلالات في مجال التجارة الزراعية الدولية . واتخاذ سياسات زراعية موجهة للسوق في البلدان الصناعية يكمن في صميم مسألة إصلاح التجارة الزراعية .

كذلك فإن مصالحنا لا تقتصر على الإصلاحات في مجال التجارة الزراعية . فاستراليا تؤيد بكل قوة تعزيز إطار مجموعة "غات" ، وكفالة ليبرالية عريضة القاعدة في مجال التجارة ومد تطبيق النظام المتعدد الأطراف إلى مجالات جديدة مثل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية . وتوفر جولة أوروغواي فرصة لنا جميعا لتناول هذه المشاكل المستمرة الخطيرة ، وهي فرصة قد لا تسنح ثانية في القريب العاجل .

وتتجلى قيمة الأمم المتحدة بوجه خاص عندما تساعد المنظمة في حل المشاكل التي لا تعرف حدودا فيما بين الدول . وتتمثل إحدى هذه المشاكل في البيئة ولا سيما

التغيرات التي تطرأ على بيئة العالم . وقد سبق أن أشارت استراليا وجاراتها الجزرية في المحيطين الهادئ والهندي إلى التبعات الخطيرة المحتملة المترتبة على ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض . وعدد من البلدان الشقيقة في العالم يتعرض وجودها ذاته للخطر . ولا يمكننا أن نحمي أنفسنا إلا عن طريق تعهد دولي شامل ، ونحن ننتظر من الجمعية العامة أن توجه اهتماما أكبر إلى اتخاذ تدابير دولية للتصدي لهذا التهديد الموجه لبيئتنا .

ومعاهدة أنتاركتيكا مثل طيب على التعاون الدولي الذي يتضمن شواغل بيئية وشواغل متعلقة بنزع السلاح . وقد زاد عدد الموقعين على هذه المعاهدة من ١٢ موقعا في عام ١٩٥٩ إلى ٢٨ في أيار/مايو الماضي ، وذلك بانضمام كندا إليها . إن أحكام نزع السلاح التي تتضمنها معاهدة أنتاركتيكا تكفل قصر استخدام الإقليم على الأغراض السلمية . وتشجع المعاهدة الأبحاث العلمية وحماية البيئة وصيانتها ، وقد حافظت على القارة بمنأى عن التوترات الدولية ، وهي تستحق تأييدنا المستمر .

بدأت دورة الجمعية العامة في جو من التفاؤل العظيم على الأقل بسبب تعهد الولايات المتحدة بدفع التزاماتها المالية ومتأخراتها للأمم المتحدة ، وما فتئت استراليا تؤكد دائما أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي لها جميعا أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي موعد السداد ، وقد فعلت استراليا ذلك دائما .

ولا ينبغي ، مع ذلك ، أن يدفعنا قرار الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماتها المالية إلى التواكل إزاء الحاجة إلى الإصلاح . لقد فعلنا الكثير من أجل زيادة فعالية الأمم المتحدة ، منذ قدم فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الثمانية عشر تقريره عن الإصلاح في عام ١٩٨٦ ، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به ، ولا سيما في مجال تنفيذ عملية مبرنة محسنة وترتيب الأولويات وتفادي الازدواجية .

إن الأمم المتحدة القوية الفعالة هي أفضل ضمان على أن المنظمة ستكون قادرة على التصدي للتحديات الجديدة والمتنوعة التي تواجهها . ولا يمكن ضمان استمرار الدعم

الموجه إلى الأمم المتحدة من جانب البرلمان ودافعي الضرائب في الدول الأعضاء إلا إذا كانت الأمم المتحدة قوية وفعالة . والحال كذلك بوجه خاص في وقت يحتمل فيه أن تؤدي عمليات حفظ السلم الجديدة إلى إشغال كاهلنا جميعا بأعباء أكبر بكثير .

واستراليا لن تتصل عن الإسهام بنصيبها في هذا العبء وخاصة في الوقت الذي نجد فيه أن الأمم المتحدة تحرز النجاح في القيام بدورها في صنع السلم وحفظه . ولقد أسهمنا بالافراد والموارد المالية في قوة حفظ السلم في الخليج ؛ وتعهدها بتقديم أموال لإعادة تعمير أفغانستان ؛ وتعهدها مبدئيا بإعارة ٣٠٠ فرد لترتيبات الأمم المتحدة الانتقالية في ناميبيا . وفي ضوء هذه الخلفية - وهذه الإيجابيات ، على ما أحسب - نحث الأمانة العامة على تحقيق اقتصاد أكبر في النفقات لدى وضع خططها لحفظ السلم .

إن عملية الإصلاح ينبغي أن تمضي على أعدة متعددة . هناك حاجة ماسة إلى الترشيد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة . وينبغي أن يكون للأمين العام قدر أكبر من المرونة في تكييف الموارد البشرية للمنظمة للاضطلاع بالاولويات الجديدة مثل حفظ السلم وحقوق الإنسان وبرامج مكافحة العقاقير المخدرة ومركز المرأة .

بدأت ملاحظاتي اليوم بالإشارة إلى السيد إيغانز . واسمحوا لي أن أختتمها بنفس الإشارة . كان إيغانز شخصية عملاقة بزت معاصريها في الحياة الاسترالية . لقد كان من أعظم محامينا ، وكان قاضيا في محكمتنا العليا ، ورئيسا للقضاة في محكمة الدولة العليا . كان نائبا عاما ، ووزيرا للخارجية وقائدا للمعارضة . كان صحفيا وكاتباً مجددا ومبدعا . وكان في مركز التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أمتنا لعقود ، وفي كثير من الأحيان كان من أكثر الشخصيات إشارة للجدل . ولقد كان وطنياً غيوراً .

بيد أنه بالقياس إلى وطنيته الغيورة لم يكن هناك شيء في حياته العملية أكثر أهمية من هذه المنظمة الدولية هنا في نيويورك . ومع كل إنجازاته وألقابه

التشريعية وأمجاده الكثيرة ، لم يُكتب على قبره المتواضع في عاصمتنا الوطنية إلا اسمه وعبارة "رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة" . ولقد وصف إيفانز بطريقته التي تتسم بالصراحة ما رآه هدفاً للأمم المتحدة . ففي عام ١٩٤٨ ناشد الحكومات أن ترعى العهد إزاء شعوبها . فقال إنهم لا يريدون

"سوى السلم والعدل ومستويات معيشية كريمة لأنفسهم ، ولكن أساساً لأطفالهم" .

هذه عبارات بسيطة متواضعة . إنها تذكرنا بأن هذا المكان لا ينتمي إلى القوي أو الغني ، وليس قائماً من أجل الدبلوماسيين أو المسؤولين أو رجال الدولة . إن هذه المنظمة تنتسب إلى الرجال والنساء العاديين في عالمنا . لقد قامت على وعد قُطع لهؤلاء الرجال والنساء بأن قادتهم لن يجلبوا عليهم مرة أخرى الحرب والظلم والفقر . إن ذلك الوعد لم يوفَّ به حتى الآن .

وأمامنا الآن فرصة ثانية ، فرصة للوفاء بوعده عمره ٤٠ عاماً لشعوبنا فنوفر لهم السلم والعدل ومستوى معيشة كريماً .

لنقم بالواجب على الوجه الصحيح هذه المرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أزمع تعليق الجلسة لمدة خمس

دقائق .

عُلمت الجلسة الساعة ١٨/٣٥ ، واستؤنفت الساعة ١٨/٤٠*

السيد لوبيز كونتيريراس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

السيد الرئيس ، يسعدني بمفظة خاصة أن أنقل إليكم ارتياح حكومتي للقرار الذي اتخذته هذه الجمعية بانتخاب ممثل بلدي استعاد الديمقراطية حديثا ليدير مداولاتنا . وذلك القرار ، دون شك ، إنما يستند إلى تسليم بقدرتك الشخصية ومهاراتك المهنية . وهو أيضا تشريف لبلدك الذي تربطنا به علاقات ودية بحكم التاريخ والموقع الجغرافي وبمشاركتنا في مساندة المثل العليا والمبادئ الديمقراطية . ونحن واثقون تماما من أن عمل هذه الجمعية تحت قيادتكم الحكيمة سيكفل بالنجاح الكامل .

وبالمثل ، أود أن أعرب لسلفكم ، السيد بيتر فلورين ، عن تهانينا الخاصة على الطريقة البناءة والماهرة التي أدار بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية .

لقد شهدت البشرية خلال الشهور القليلة الماضية - أولا بعدم تصديق ثم بأمل بعد ذلك - الطريقة التي يمكن أن يحل بها عدد من الازمات التي يعاني منها العالم ، وذلك بفضل مجموعة من الظروف الجديدة . ويبدو أن الصراعات في الخليج الفارسي ، وأفغانستان ، وكمبوتشيا ، وقبرص ، والصحراء الغربية ، والجنوب الافريقي ، تتحرك صوب الحل التفاوضي .

ومن بين تلك الظروف التي ساهمت في استعادة الإيمان بقدرة الإنسان على حمل خلافاته بطريقة سلمية ينبغي أن نذكر الوفاق ، من ناحية ، بين الدولتين العظميين نتيجة لحوار واقعي وإيجابي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ومن ناحية أخرى ، الدور الذي لعبه الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويار ، في سعيه من أجل إيجاد تسويات تفاوضية لهذه الصراعات . فإن حكمته ومهارته الدبلوماسية ومشايرته المعهودة ، كلها عوامل ذات أهمية أساسية تسمح لنا الآن بالتطلع إلى عمليات سلم في مختلف المناطق التي تعاني من الصراعات . وأود أن أقدم للأمين العام

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

شكرنا وامتناننا على عمله الشاق الخارق للعادة من أجل السلم وأن أعرب عن تشجيعنا له في جهوده .

تؤكد حكومتي مرة أخرى إيمانها بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وتأييدها لها ، وهي المقاصد والمبادئ التي يشكل احترامها أفضل ضمان لصيانة السلم والأمن الدوليين وأفضل سبيل لتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب . وتود حكومتي أيضا أن تسجل قلقها إزاء نقص السيولة النقدية الذي تجسده المنظمة نفسها فيه ، وهذا عامل يمنعها من تحقيق أهدافها بصورة كاملة . فالأزمة المالية لا تزال تهدد المنظمة رغم الجهود التي يبذلها الأمين العام لتطبيق توصيات فريق الثمانية عشر .

إننا نشاطر مشاعر البهجة التي يشعر بها الجميع إزاء التقدم الذي أحرز في المفاوضات الرامية إلى إزالة شبح المواجهة النووية . والنجاح الذي حققته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاتفاق على معاهدة تعني ، للمرة الأولى ، إجراء خفض حقيقي في شبكات النقل النووية ، إنما يعتبر خطوة نشجعها جميعا . وإننا نشق أن توقيع معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى يعتبر مقدمة لاتفاقات جديدة تزيل إلى الأبد تهديد المحرقة النووية وبداية عصر جديد للتفاهم المتبادل والرخاء للجميع .

إن وقف المعارك بين إيران والعراق وكذلك بدء المفاوضات بين الطرفين يعتبر أيضا مبعث فخر لمنظمتنا . وانسجاما مع مبدأ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، فإننا نشجع هاتين الدولتين اللتين تكبدتا معاناة مفرجة من جراء الحرب على تجديد جهودهما لإيجاد حل سلمي وعادل لخلافتهما .

ونود أن نؤكد أهمية الانسحاب الكامل والنهائي للقوات الأجنبية من أراضي أفغانستان بالنسبة للسلم العالمي . ويراودنا أمل كبير بأن تؤدي هذه العملية إلى الوفاق بين الشعب الأفغاني وإلى أن يمارس حقه في تقرير المصير .

كذلك تشجعنا المحادثات التي تجري في جنيف بمشاركة حكومات أنغولا وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا بغية خلق الظروف التي تمكن ناميبيا من تحقيق استقلالها وهذا يؤدي بدوره إلى خفض التوتر في ذلك الجزء من العالم .
إننا ننظر بحماس إلى التحول الإيجابي الذي اتخذته الاحداث في الصحراء الغربية ، حيث بدأت في الظهور الآن اتفاقات نأمل أن تؤدي إلى تسوية بين طرفي الصراع . وفي هذا المقام ، كان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب عنصرا بئاً .

للأسف ، لم تنتشر روح الوفاق إلى حالات حساسة أخرى في العالم مثل حالة كمبوتشيا ، حيث منع عدم الاتفاق انسحاب قوات الاحتلال تحت إشراف دولي . بيد أننا واثقون من أن جهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستؤتي ثمارها في المستقبل القريب .
وتود هندوراس أن تعرب مرة أخرى عن أملها الوطيد بأن تحل جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة نزاعهما على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات .
وننصح بلدان الشرق الاوسط بأن تبذل قصارى جهدها لإيجاد حل دائم لنزاعهما .
وإن الاتفاقات التي توصلت إليها مصر وإسرائيل دليل على أن التصميم على تعزيز السلم ، حتى في منطقة شهدت صراعات دموية مطولة ، يمكن أن يؤتي ثماره .

وفي هذا الصدد تؤيد هندوراس عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط .
ويؤكد وفد بلادي مرة أخرى رأيه القائل بأن مسألة كوريا يجب حسمها سلميا عن طريق الحوار والمفاوضات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية .
واخلاصا منا لمبدأ عالمية هذه المنظمة ، نؤكد إيماننا بأن من الضروري أن تكون جميع الأمم التي تعتنق مبادئ ميثاق سان فرانسيسكو منتمة إلى الأمم المتحدة .
وتود بلادي أن تؤكد رفضها لكل سياسات التمييز . وخاصة سياسة الفصل العنصري التي تواصل حكومة جنوب افريقيا اتباعها .

وإحدى المشاكل التي تنظر حكومة بلادي اليها بعين القلق المتزايد هي مشكلة الأعمال غير القانونية المتصلة بانتاج المخدرات وتهريبها واستهلاكها . إن هندوراس ، أسوة بالدول المجاورة الأخرى في امريكا الوسطى والبحر الكاريبي ، وبحكم موقعها الجغرافي في ملتقى الطرق بين البلدان المنتجة للمخدرات والبلدان المستهلكة لها ، تشعر بالخطر بسبب المحاولات المستمرة لاستخدام اراضيها كجسر لتهريب المخدرات . ونود أن نسجل تأييدنا القوي لعمليات مكافحة بلاء المخدرات وتصميمنا على المشاركة في الجهود الدولية الجديدة لوقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات . كما شاركنا في الماضي .

وفي مجال التعاون الدولي من أجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، فإننا نرغب مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به هذه المنظمة ، ولا سيما عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ونحن نشاطر مشاطرة تامة القلق الذي أعرب عنه في هذه الجمعية رئيس جمهورية فنزويلا ، فخامة السيد خايمي لوسينثشي ، الذي قال ان التغلب على مشكلة الديون الخارجية ضرورة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية .

ويسر حكومة هندوراس بالغ السرور ان تعلم بقرار صندوق الأمم المتحدة للطفولة إقامة مكتب اقليمي في تيغوسيغالبا بما يتيح تناول البرامج الهامة التي تقوم بتنفيذها في برزخ امريكا الوسطى بطريقة اكثر كفاءة وفعالية .

ونرحب أيضا بالتقرير الذي قدمه الأمين العام إلى هذه الدورة عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية . وتفرض حقيقة أن هاتين المنظمتين تسعيان إلى تحقيق نفس الأهداف حاجة قيامهما بأعمال مشتركة . وقد استهدفت مبادرتنا ، المعتمدة في العام الماضي والداعية إلى تعاون أوثق وأنجع بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ، تحقيق ذلك الهدف .

ومن بين أجهزة الأمم المتحدة التي يستحق عملها في أمريكا الوسطى تأكيدا خاصا مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . فقد أدت أزمة أمريكا الوسطى ، المتممة بأزمات محلية في بعض بلدان المنطقة ، إلى تشرد دولي لمئات الآلاف من الناس بحثا عن الأمن . ويوجد لهندوراس حدود مع ثلاثة بلدان في المنطقة تدور فيها حروب أهلية أو صراعات عسكرية داخلية أدت إلى تدفق هائل من اللاجئين .

وتقوم هندوراس حاليا بتوفير الحماية في أراضيها لحوالي ٤٥ ٠٠٠ لاجئ - من نيكاراغوا والسلفادور ، وبدرجة أقل من غواتيمالا - في مخيمات تتلقى مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويتعين علينا أن نضيف إلى هذا العدد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن من تلك البلدان دخلوا هندوراس منذ عام ١٩٧٩ وانتشروا في أراضينا الوطنية ، ولا يوجد لدى العديد منهم وثائق رسمية . وبالنسبة لبلد صغير مثل هندوراس ، التي تناضل باصرار ووضوح كبيرة للخروج من التخلف ، فإن دخول عدد كبير من اللاجئين إلى أراضيها يفرض عليها عبئا يتجاوز طاقتها . وفي هذا الصدد ، من الضروري إيجاد حل دائم لمشكلة توطين هؤلاء اللاجئين ، سواء عن طريق تيسير عودتهم إلى وطنهم ، الأمر الذي يتطلب بالضرورة النجاح في إضفاء الطابع الديمقراطي على البلدان المعنية وتحقيق المصالحة فيها ، أو توطينهم في بلدان شالثة . وأود أن أشيد بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تستحق التقدير والثناء على ما قامت به من عمل صعب فيما يتصل بتقديم الرعاية المادية للاجئين في أمريكا الوسطى وبتسهيل عودتهم الطوعية إلى بلدانهم .

وجدير بالذكر أنه سيعقد في أيار/مايو ١٩٨٩ في غواتيمالا مؤتمر دولي معني باللاجئين في امريكا الوسطى ، شارك فيه المكسيك أيضا وتدعمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من أجل إيجاد حلول عملية لمشاكل إعادة توطين اللاجئين في امريكا الوسطى . ويحدونا الأمل أن يشارك المجتمع الدولي ، الذي أعرب مرارا عن رغبته في المساعدة على حل مشاكل امريكا الوسطى ، مشاركة فعالة في هذا المسعى الدولي ، الذي له أهمية حيوية بالنسبة لبلداننا .

لقد اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي القرارين ١/٤٢ و ٢٠٤/٤٢ اللذين طلبت فيهما القيام على وجه السرعة بوضع خطة خاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى . وبالفعل قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/42/949 الخطة الخاصة التي وضعت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وبالتنسيق الوثيق مع حكومات أمريكا الوسطى والمؤسسات الإقليمية في أمريكا الوسطى . وقد حظيت هذه الخطة بتأييد جميع أعضاء الجمعية العامة ، الأمر الذي مكن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تاريخ لاحق من تخصيص الأموال للنفوس بالخطة وتنسيقها وتنفيذها ومتابعتها وتحقيق أهدافها .

إن هندوراس بلد صغير يقع في قلب أمريكا الوسطى ، بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ ، وله حدود مشتركة مع السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا . وتسعى هندوراس في سياستها الخارجية إلى تحقيق هدفين أساسيين : تعزيز النظام الديمقراطي الذي اختاره شعب هندوراس طريقة حياته وحكمه ، وضمان تمتع مواطنينا بمستويات أفضل من الرفاهية . والشرط المسبق الأساسي لتحقيق هذين الهدفين هو توفر البيئة السلمية والمستقرة والأمنة في برزخ أمريكا الوسطى ، الأمر الذي ما برحنا نناضل بقوة من أجله .

ويتفق نهج سياستنا الخارجية مع قواعد القانون الدولي ومبادئه ، ولا سيما التسوية السلمية للمنازعات ، والوفاء بحسن نية بالالتزامات المقطوعة ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير ، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. هذه هي الأهداف التي تسعى

حكومة بلادي إلى تحقيقها ، على الرغم من الأزمة التي تعاني منها المنطقة منذ النصف الأخير من العقد الماضي . وهذا هو السبب الذي جعلنا نشترك اشتراكا فعالا في المفاوضات التي تبنتها مجموعة كونتادورا وفريق دعمها ، وبعد ذلك في إطار اتفاقيات اجتماع اسكيبولاس الثاني .

ويعد اتفاق اسكيبولاس الثاني إلى حد كبير استجابة للأزمة الاقليمية ، فهو يرسى الاجراء الذي اتفقت عليه الحكومات الخمس في المنطقة والذي يرمي إلى إعادة التطبيع الداخلي في البلدان التي عانت من الحرب الاهلية وتعزيز النظام الديمقراطي للحكم .

ويجدر التذكير بأن الجمعية العامة قد اعتمدت ، في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، القرار ١/٤٢ الذي أعلنت فيه تأييدها الحاسم لعملية اسكيبولاس . وفي هذا القرار جددت الجمعية تأييدها للحل التفاوضي للأزمة ، وكانت قد دلت على هذا التأييد منذ عام ١٩٨٣ .

ولقد وفّت هندوراس بالالتزامات المترتبة عليها بموجب تلك العملية ، بما في ذلك إيداع الصك الأساسي لبرلمان أمريكا الوسطى . بيد أنه من المستحيل التفاوض عن أن الحالة الخاصة للبلدان تلك ، التي تعاني من الصراع الداخلي المسلح ، تشكل عاملا حاسما في هذه الأزمة الاقليمية .

وهندوراس على علم بالصعوبات التي ظهرت على طاولة المفاوضات بسبب تعقيد الحالة . ففي بعض الأحيان ، كانت الاهداف التي تسعى المعارضة المسلحة إلى تحقيقها متعارضة تماما مع مبادئ الديمقراطية . ولكن في أحيان أخرى ، كان افتقار السلطات للارادة هو الذي أدى بالحوار القائم بين الحكومات وقوى المعارضة إلى طريق مسدود . وهذا الافتقار الداخلي إلى الارادة يتجلى أيضا في السياسة الخارجية . فحكومة نيكاراغوا التي وقّعت مع غيرها من حكومات أمريكا الوسطى على اتفاق اسكيبولاس الثاني ، قد انخرطت بصورة مفرطة في أعمال دولية لا تتماشى مطلقا مع هذا الاتفاق . وقد أكدت هندوراس على عدم الانطباق هذا في هذه الجمعية وفي محافل أخرى على حد سواء ، لكي يظهر السجل التاريخي أن الجهود الاقليمية الرامية إلى إرساء السلم قد تأثرت تأثرا عكسيا بسبب موقف حكومة نيكاراغوا .

وأشير إلى الاجراءات القانونية التي قامت بها نيكاراغوا ضد هندوراس في محكمة العدل الدولية بشأن نفس ذلك الموضوع الذي تمت معالجته في إطار العملية

السياسة الاقليمية وهذا التعارض ما بين اللجوء القانوني والاجراء السياسي في اسكيبولاس الثاني قد اصاب العملية المذكورة في صلبها ، مما احبط مبادرة السلم التي قام بها الرئيس أرياس ، وهدد الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي في امريكا الوسطى التي اعتمدها الأمم المتحدة ، وعرض للخطر التعاون القائم بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأمريكا الوسطى - وكل هذه الجهود تساندها هندوراس .

في تموز/يوليه ١٩٨٦ ، رفعت الحكومة الساندينية دعوى ضد هندوراس وكوستاريكا أمام محكمة العدل الدولية بشأن مسائل لا داعي لذكرها هنا لأن المهم بالنسبة لنا هو انقاذ اسكيبولاس الثاني .

وقد احتجت هندوراس وكوستاريكا ، على أساس انطباق القانون ، بأن محكمة العدل الدولية قد افتقرت إلى التشريع ، وقد أكدت الحكومتان على أنهما لم تتمكنتا من الاستمرار في التفاوض بينما لا تزال الدعوى التي أقامتها نيكاراغوا معلقة .

وعلى أساس هذا المعيار ، وبعد توقيع "اجراءات اقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى" - اسكيبولاس الثاني - سحبت نيكاراغوا الدعوى ضد كوستاريكا ووعدت أن تسحب دعواها ضد هندوراس ، وهو وعد لم تف به بعد .

وعلى العكس من ذلك ، سعت الحكومة الساندينية ، منتهكة مبدأ حسن النية ، إلى استخدام دعواها المرفوعة كعنصر لغرض الضغط على اسكيبولاس الثاني .

وبالنظر إلى هذا العناد السانديني ، وبهدف تحرير تنفيذ اسكيبولاس الثاني من تدخل الاجراءات القانونية ، طلبت هندوراس من محكمة العدل الدولية أن تعقد المرحلة الشفوية من المسألة القانونية التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام .

وقد دلت هندوراس امام المحكمة بصورة أكيدة على افتقار المحكمة للاختصاص القانوني في هذه القضية .

وقد استخدمت حكومة نيكاراغوا المرافعات القضائية في محكمة العدل الدولية كوسيلة لتحويل الانتباه ، ومن الواضح أنها كانت ترمي إلى تبرير عدم امتثالها للالتزاماتها فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية واضفاء الطابع الديمقراطي وإعادة

اللاجئين النيكاراغوايين المشتكين الآن في أرجاء العالم والبالغ عددهم مليون لاجئي -
أي ثلث أهالي نيكاراغوا .

والمفاوضات التي جرت بين حكومة نيكاراغوا والمقاومة النيكاراغوية في سابوا
بنيكاراغوا ، دليل دامغ على أن الدعوى المرفوعة ضد هندوراس تندرج بين الحالات
المعروفة في ممارسات المحكمة بأنها "حالات جارية أو مائعة" ، ولهذا فمن غير الصحيح
أن تتخذ بشأنها قرارات قانونية .

والقرائن التي قدمت لصالح هاتين القضيتين قرائن غير سليمة في أساسها وغير
مناسبة لتنظر فيها المحكمة .

وأثناء المفاوضات التي أجرتها الحكومة الساندينية والمقاومة النيكاراغوية
في مدينة سابوا بنيكاراغوا ، توصل الطرفان إلى اتفاقات من حيث المبدأ بشأن
القضايا الامنية . وقد اتخذت هذه الاتفاقات طابع المعاهدة الدولية لأن الامين العام
لمنظمة الدول الامريكية وممثلين عن الكنيسة الكاثوليكية قد شاركوا في المفاوضات
بمفتهم شهودا مؤهلين . وقد حضر التوقيع على الوثيقة الختامية لسابوا في
٢٣ آذار/مارس من هذا العام رئيس جمهورية نيكاراغوا دانييل اورتيجا شخصيا* .

ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أن أطراف الصراع قد اتفقت رسميا في اتفاق
سابوا على وقف العمليات العسكرية ذات الطابع الهجومي في جميع أرجاء الاراضي
الوطنية - وأكرر : وقف العمليات العسكرية ذات الطابع الهجومي في جميع أرجاء
الاراضي الوطنية .

من العسير للغاية أن نوفق ما بين هذه اللغة المختارة بعناية وبين الاتهامات
التي قذفت بها نيكاراغوا ضد هندوراس بصدد أن هندوراس تستضيف وتدعم المجموعات

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دلاميني (سوازيلند) .

المسلحة التي يفترض أنها تظلع بأعمال هجومية من منطقة الجبهة ضد حكومة نيكاراغوا .

والواقع هو أن حكومتي لم تعترف أبدا بالمقاومة النيكاراغوية ، ووجودها المحدود والمتفرق في منطقة الحدود الهندورية هو حالة أمر واقع مماثلة لما حدث في الماضي مع الساندينيين ، الذين استخدموا هم أيضا أرضنا ملاذا في قتالهم ضد نظام سوموزا .

وأرى من الأساسي التأكيد على أن الحكومة الساندينية والمقاومة النيكاراغوية في نفس اتفاق سابوا قد حددتا مناطق اقليمية داخل نيكاراغوا ، تصل مساحتها إلى ٢٠ ألف كيلو متر مربع - وهي تقريبا بحجم جمهورية السلفادور - تتمركز المقاومة فيها دون أن تلقي سلاحها ، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن اطلاق النار . وقد نص الاتفاق أيضا على أن المقاومة النيكاراغوية يمكن أن تتلقى المساعدة الانسانية الخارجية .

ومن الحقائق المعروفة تماما أن الحكومة الساندينية قد أبطأت المفاوضات بشأن هاتين النقطتين عمدا .

وعلى ضوء هذه الحقائق يصبح استمرار نيكاراغوا في دعواها ضد هندوراس أمرا سخيفا وغير مقبول تماما . إن الحكومة الساندينية لا حكومة هندوراس هي التي تعترف بالقوات المتمردة بوضعها الحالي كمنظمة محاربة لها قاعدة إقليمية وقدره على التفاوض على قدم المساواة مع حكومة بلدها . والحكومة الساندينية هي التي تتفاوض وتحدد مناطق للجيوب ، وبذلك تعترف بالوجود المسلح لقوات غير نظامية داخل أراضيها . وهي التي وافقت من حيث المبدأ على تسليم المعونة الانسانية الاجنبية لمعارضيه المسلحين في جيوب التجمع داخل نيكاراغوا ذاتها .

بيد أن أغرب جانب من هذه المهزلة هو أن الحكومة الساندينية التي تطالب حكومة هندوراس بمنع المقاومة النيكاراغوية من استخدام أراضيها ، هي التي حددت في سابوا ثلاثة جيوب تجمع تبلغ مساحتها ٨٠٠٠ كيلومتر مربع وطولها حوالي ٢٣٠ كيلومترا ، في منطقة متاخمة لأراضي هندوراس .

أما اتفاق سابوا فهو أبغى دليل على السلوك الدولي للحكومة الساندينية ، التي في الوقت الذي تطالب فيه بلجنة تفتيش دولية للتحقق من عدم استخدام المجموعات المسلحة للأراضي المتاخمة لحدودها على الجبهتين البريتين تهية الظروف التي تشجع المقاومة النيكاراغوية على استخدام المناطق الحدودية لهندوراس . فحرمان الجيش المتمرد من المساعدة الانسانية الأجنبية يرغمه على التسلل إلى أراضي هندوراس مدفوعا بغريزة حب البقاء .

كيف إذن تجرؤ نيكاراغوا على اتهام هندوراس في حين أن مواطنيها هم الذين يدخلون حدودنا فرارا من التصفية الجسدية ؟ ألم تكن الحكومة الساندينية ذاتها هي التي وافقت في سابوا على إنشاء ثلاثة جيوب تتركز فيها المقاومة أمام حدود هندوراس مباشرة ؟ كيف يمكن بمقتضى المنطق والاخلاقيات السياسية التفاوضي عن هذا الاستخدام المتناقض وغير المقبول لإجراءات دولية متضاربة ؟ أليس من الواضح أن هذه مناورة سياسية تقوم بها الحكومة الساندينية لخدمة أغراضها التخريبية المحلية والدولية ؟

إن حكومة الرئيس خوسيه اسكونا الديمقراطية والدستورية قد أوفت بجميع التزاماتها بموجب اتفاق اسكيبولاس الثاني . وأوفت أساسا بالتزامها بالحفاظ على السلم الداخلي ، بل انها أنشأت لجنة وطنية للمصالحة ، على الرغم من أن هندوراس ، منذ عام ١٩٥٧ ، استوفت الولاية الدستورية لتشكيل حكومات للمصالحة الوطنية . وأخيرا فإنها وافقت على المك المؤسس لبرلمان امريكا الوسطى المنصوص عليه أيضا في اتفاق اسكيبولاس الثاني ، وصدقت عليه وأودعته .

وبالنظر إلى العناصر الممزقة التي تشكل السمات الرئيسية لازمة أمريكا الوسطى وتتسبب فيها ، وبخاصة رغبة دولة عظمى غريبة عن القارة الأمريكية في فرض هيمنتها السياسية والعسكرية والمقاومة التي نشأت لتصدي لتلك الاطماع ، فقد أصبح من الضروري ايجاد حل دولي وشامل لهذه المشكلة .

وفي هذا المحفل تساند حكومتي الاقتراح الذي طرحناه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية . ونحث الامين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد على العمل من أجل إنشاء قوة سلم دولية تتألف من وحدات من كندا وأسبانيا وجمهورية المانيا الاتحادية ، ترابط على طول الحدود بين هندوراس والسلفادور ونيكاراغوا ، لضمان عدم استخدام المتمردين المسلحين في هذين البلدين لأراضي هندوراس المتاخمة للحدود .

ان هندوراس لها حدود مع بلدين من أمريكا الوسطى تدور فيهما حاليا حروب متعددة . والصراعات الداخلية تلك تغذيها الدولتان العظميان المهيمنتان . فكيف يمكن إجبار حكومة هندوراس على تشتيت حركات التمرد المسلح في نيكاراغوا والسلفادور إذا كان ذلك يعني دخولها في مواجهة مع سياسات هاتين الدولتين العظميين ؟ وعلى أى أساس تجري محاولة فرض التزام على هندوراس بحسم المشاكل الامنية في الدول المجاورة ؟

من المعترف به عالميا أن أزمة أمريكا الوسطى مشكلة لها طابع دولي معقد . وبالتالي يتعين على المجتمع الدولي إن يتحمل مسؤولياته إزاء الحفاظ على السلم

والامن الاقليميين ، دون استبعاد فكرة إنشاء قوة دولية لحفظ السلم . فهذه القوة ستضمن - عن طريق التفتيش والاجراءات التنفيذية إذا لزم الأمر - عدم استخدام متمردي السلفادور ونيكاراغوا لأراضي هندوراس الحدودية .

ومع ذلك ، يجدر التذكير بأن إجراء اسكيبولاس الثاني لم يقصد به حسم مشكلة نيكاراغوا الامنية فقط ، وانما أيضا وضع حد للتخريب الذي تموله مصادر أجنبية والذي وقعت السلفادور ضحية له .

وكما يكتسب منع تهريب الاسلحة إلى متمردي السلفادور الأهمية ، فمن المهم أيضا الحيلولة دون استخدام متمردي نيكاراغوا والسلفادور لمناطق الحدود الهندورية كملاذ .

لذلك ، فإن على قوة حفظ السلم الدولية أن توطن أولئك المقاتلين في أماكن أخرى في نيكاراغوا والسلفادور بعيدا من حدود هندوراس . أما إذا أريد إعادة توطيئهم في بلدان أخرى فينبغي أن يكون ذلك من مواقع في كوستاريكا وغواتيمالا ، وهما بلدان أعلنت حكومتاهما الحياد ، ولم تعترض حكومتا نيكاراغوا والسلفادور على هذا الإعلان .

وبالتوازي مع هذا يمكن للأمين العام ، عن طريق جهاز دولي ملائم ، أن يقوم بالترتيبات الضرورية لمنع تدفقات جديدة من اللاجئين إلى هندوراس ، وأن يبادر على الفور إلى ترحيل اللاجئين الموجودين في أراضيها أو إعادة توطيئهم في دول أخرى . إن هندوراس ، حكومة وشعبا ، لا يمكنها الاستمرار في تحمل ذلك العبء الذي ينوء به كاهلها طوال تسع سنوات ، والذي تسبب فيه وجود عشرات الالوف من لاجئي امريكا الوسطى . لقد أوفينا بنصيبنا كاملا في المجال الانساني ، ومن غير المعقول أن يتوقع منا بذل المزيد من التضحيات على حساب تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية وتوازننا الايكولوجي .

ولتحقيق هذه الخطة بنجاح ، من الضروري أن تكون عملية تطبيع الأوضاع في أمريكا الوسطى بمنأى عن أي تدخل قد يضر بها ، مثل الاجراءات الدولية المتضاربة .

وقد يكون من المفيد في تنفيذ هذه المبادرة أن يدعو الأمين العام أية أطراف يراها ضرورية للتغلب على هذا التدخل الذي يحول دون حل أزمة أمريكا الوسطى . وعلى سبيل المثال ، ينبغي التفكير في إجراء مفاوضات بين الدولتين العظميين من ناحية ، وبلدان أمريكا الوسطى الخمسة من ناحية أخرى ، وبين الولايات المتحدة ونيكاراغوا - عندما ترى الأطراف ذلك ملائماً ، وهو ما اقترحناه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية .

هذا النهج العالمي من شأنه أن يكفل تعاوننا متوازيا بين جميع الاطراف المعنية ، وييسر تناول موضوع الامن ، مع التركيز على الحفاظ على توازن القوى الذي لم يتناول حتى الآن بشكل فعّال .

إن مشكلة الامن ذات أهمية خاصة بالنظر إلى سياق التسلح الاحتمالي الذي بدأتها الحكومة الساندينية ، التي جعلت هدفها تجنيد مئات الالوف من الافراد العسكريين ، والتي أكدت مؤخرا أن حجم الجيش السانديني "ليس موضوعا لأي نوع من المفاوضات" . وهذا المسلك الذي لا يمكن فهمه يتعارض تعارضا شديدا مع الاتفاق الذي توصلت إليه مؤخرا الدولتان العظميان لإزالة القوات النووية المتوسطة المدى .

إن إنشاء قوة دولية لحفظ السلام ، الذي اقترحته هندوراس ، واعتماد التدابير المكتملة ، التي قدمت إلى الأمين العام لدراستها ، سيقويان زخم صنع السلام المتمثل في اتفاق اسكويبولاس الثاني ، الذي يبدو الآن معرضا للخطر . وإن إقامة سلام مستقر دائم في أمريكا الوسطى تتوقف على ما إذا كانت الحكومة الساندينية ستفي بالتزامها بالسماح لشعب نيكاراغوا باختيار مصيره ، دون فرض إرادتها عليها بطريقة ما تطيل معاناة الشعب ، لتحقيق العدالة والحرية والسلام .

وبنفس الروح ، تؤكد بلادي مجددا احترامها الثابت لقواعد القانون الدولي ، وبخاصة تلك المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات عن طريق الاجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية .

وفي الختام ، تشمر هندوراس حكومة وشعبا بالاعتباط لمنح جائزة نوبل للسلام إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وتهنئ الأمين العام عليها ، فهي تعد تقديرا له ما يبرره لانجاز تلك القوات الراضع للمهام التي تقوم بها منذ أعوام عديدة ، وهو انجاز اتسم بنكران الذات والتفاني والتضحية .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنقل إليكم

تحيات بليز حكومة وشعبا . وانتهز هذه الفرصة لاهنئ السيد دانتي كابوتو ممثل الأرجنتين بمناسبة انتخابه لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة . وإنني

واثق من أنه يتولى هذا المنصب بتخبرته وطاقته اللتين يتميز بهما ، وأتمنى له رئاسة بالغة النجاح يحق له ولدولته العظيمة الأرجنتين أن يفخرا بها .

ولا يفوتني أن اعترف بالامهام العظيم في عملية الرئاسة الذي قدمته زميلتي وصديقتي ، السيدة نيثا بارو ممثلة بربادوس . أتمنى لها أيضا النجاح في حياتها المهنية المستمرة البارزة .

ويؤسفني أن أحيط الجمعية علما بأن وزير خارجية بليز ، السيد دين بارو ، لم يتمكن من شغل مكانه على هذا المنبر بسبب مرض أحد أفراد أسرته . وما كان لامر أن يبعده عن هنا إلا بهذا القدر من الأهمية القصوى . وهو يبحث بتحياته إلى جميع زملائه ، في الرسالة التالية :

"تبدأ الدورة الثالثة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في مناخ يسوده التفاؤل البالغ . ومنذ لقائنا آخر مرة وقعت تطورات مواتية في العلاقات الدولية بسرعة أذهلت الرافضين . إننا نشهد تخفيفا لحدة العديد من النزاعات المهلكة التي ابتلي بها جدول الأعمال العالمي من قبل . كما أننا نشهد احتمال بداية نهاية الجنون المتمثل في تكديس الأسلحة النووية .

"لذلك نرجو أن يُفغر لنا إذا تحولت بياناتنا من الخطاب البلاغية المعتادة إلى عبارات الاحتفال المناسبة أحيانا . لأننا نستمتع بانتصار متعدد الأشكال ، وهذا الانتصار ليس سوى نجاح للتعددية ، وتجديد لملاحية منظومة الأمم المتحدة ، وتجربة في زمننا المعاصر لرؤيا آبائنا المؤسسين التاريخية .

"وأعتقد أنه من الملائم بشكل خاص أن تكون مهمة توجيه هذا الشوط المثير نحو طرق جديدة للتعاون الدولي قد أقيمت على كاهل واحد من عمالقة أمريكا اللاتينية - ابن للأرجنتين . وإنني أهنئكم - سيدي الرئيس - بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب السامي ، واثقا من أن سلطتكم وقدرتكم منقطعتا النظير . ويتمنى وفد بلادي لكم الخير وأنتم تبدأون هذه المهمة الصعبة . إن العيب الذي تلغيه عليكم واجباتكم سيخفف منه بالتأكيد وجود ابن بارز آخر من

أبناء أمريكا اللاتينية ، في شخص أميننا العام ، خافيير بيريز دي كوييار ، إلى جواركم .

"إن الأمين العام يشهد الآن الكثير مما سعى إلى تحقيقه وقد أصبح حقيقة واقعة . وإنني أهنته على صبره وإصراره وعلى نجاحه .

"كثيرا ما تمضي تضحيات وكلاء الأمين العام وأعمالهم الشاقة دون أن يلاحظها أحد في خضم بيروقراطية الأمم المتحدة . ويستويج وفد بلادي الجمعية العامة عذرا في أن يسجل تقديره لوكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وللمعاملين معه . لقد عملوا جميعا بكفاية في دورة الجمعية العامة الماضية ودوراتها المستأنفة ، وكذلك في الدورة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح .

"إن حدوث خفض ملموس في التوترات الإقليمية والدولية خلال العام الماضي لا شك فيه . وقد أقيمت علاقات أوطد بين الدولتين العظميين ، والمجتمع العالمي يشعر ببعض الارتياح ، وحلم السلام العالمي أخذ في التحقق . ويمكن إرجاع الكثير من الفضل في إحراز هذا التقدم إلى المنظمة . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللذين تشكل كاهليهما أفكار المصالح الوطنية ، ويظللها مفهوم الاستقطاب الثنائي ، ما كان يوسعها التوصل إلى الدرجة الراهنة من التقارب لولا المناخ الذي هيأته الأمم المتحدة . وإذا كان الفضل في تحقيق الدولتين العظميين للمستوى الراهن من الانفراج الذي لم يسبق له مثيل يرجع إلى امتنارتهما ، فالفضل في ذلك - يرجع نفس القدر إلى مناشدات وضغوط الدول الاعضاء المحبة للسلام .

"وحكومة بلادي تهنئ الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الخطوة الاولى الإيجابية التي اتخذها لخفض توازن الرعب . إنها ، بموافقتها على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، استجابتا ولو بقدر يسير لمصحة المجتمع العالمي ، الذي يرفض أن يكون رهينة الإبادة النووية المحتملة .

"وفي الوقت نفسه ، أشيرت نقطة معقولة إلى حد ما هي أنه إذا كانت لدى الدولتين العظميين القدرة على تدمير العالم خمسين مرة فإن الانجاز المتمثل بمعاهدة تخفف تلك القدرة إلى النصف فتجعلها قادرتين على تدمير العالم ٢٥ مرة فقط ، انجاز رمزي أكثر من أن يكون حقيقيا .

"لذلك ، نشجع الدولتين العظميين الرئيسيتين على مواصلة الحوار ، وعلى أن تدركا أن مسؤوليتهما تقتضي ألا تدعا وهم السلم يحتل محل السلم الحقيقي . فعالمنا سيكون عالما أفضل ، إذا ما وجد الأقوياء منا سبلا للتعاون فيما بينهم وقبلوا بفكرة أن أمنهم لا يستمد من كمية الأسلحة التي يملكونها بل من مقدار الثقة التي تتوافر فيما بينهم . وسوف تستفيد شعوبهم وشعوبنا من تخفيض الميزانيات العسكرية التي بلغت حدا مذهلا ، ومن توجيه بعض الوفورات إلى أشد البلدان فقرا وعوزا فيما بيننا .

"إن معظم البلدان ، ولا سيما في منطقتنا في أمريكا اللاتينية والكاريبية ، بدأت تدرك أن مشكلات السلام والتنمية مترابطة ولا انفصال بينها . فإذا لم يتوافر السلم لن تكون هناك تنمية . ومن غير التنمية سيكون السلام محفوبا بالمخاطر بصفة دائمة .

"تهنئ حكومتي جيرانها ، جمهوريات أمريكا الوسطى على مسيرة السلم والتنمية التي شرعت فيها بتوقيع اتفاق اسكيبولامي الثاني . ومع ذلك ، نلاحظ أن الطريق لم يكن سهلا . ويبدو أن الوهن بدأ يتسرب إلى الإرادة السياسية التي أدت إلى هذا الاتفاق الإقليمي . فقد أخذ الركود يظهر . وربما كان هناك بعض التراجع أيضا . ولذلك ، نحث بلدان أمريكا اللاتينية أن تستعيد الطاقة التي تسمح لها بإيجاد حل حقيقي ودائم لهذه المشكلة المعقدة . وفي نفس الوقت ندعو المصالح الخارجية إلى أن تمتنع عن تعريف احتمالات السلام للخطر بتحويل المعوقات إلى مشكلات محلية تتخذ أبعادا تتسم بالتنافس بين الشرق والغرب . كما نحث جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة على أن تلتزم بمبادئ الميثاق وبصفة خاصة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . إن الاحترام الدقيق لمعايير السلوك الدولي سوف يكفل استمرار العملية الإقليمية التي تؤدي إلى السلم وإلى التحسين الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والأمن .

"وحكومة بليز ، من جانبها ، تؤيد حق جميع الدول ، بما في ذلك جمهورية بنما وجمهورية نيكاراغوا ، في أن تختار قادتها وأن تحدد نظمها

السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون تهديد أو ضغط . إن هذا السبيل البسيط الذي ن فكر فيه يمكن أن يسهم في عملية المصالحة والاحترام الإقليميين .

"يتمثل الإسهام الآخر في عملية العلم في أمريكا الوسطى في رغبة بليز التي أبدتها دائما في أن تبعد نفسها عن مجالات الصراع في المنطقة . وفي سياق هذا الجهد ، نكرر تقديرنا للدول الاعضاء ، لتأييدها المستمر لاستقلال بليز وسيادتها وسلامتها الإقليمية . إن اهتمام هذه الدول ومشاركتها النشطة في تعزيز حقوق شعب بليز ستظل دائما مصدر قوة لنا .

"إن موافقة الحكومة المدنية لجمهورية غواتيمالا على مشاركتنا البحث عن حل للمشكلات التي منعت الدولتين من التمتع الكامل بالعلاقات الطبيعية كجارتين مستقلتين ، يعد دليلا على نضج ذلك البلد .

"ويسر بلدي أن يقرر أن بعض التقدم قد أُحرز خلال الأشهر القليلة الماضية . فقد أنشئت لجنة مشتركة دائمة تضم ممثلين من بليز وجمهورية غواتيمالا بمشاركة إضافية من ممثلي المملكة المتحدة . وكلفت تلك اللجنة بإعداد مشروع اتفاقية شاملة تهدف إلى حسم الحالة بين بليز وغواتيمالا على نحو نهائي .

"لقد شرعت جميع الأطراف في هذه الممارسة بحسن نية ، للتوصل إلى حل عادل ومشرف تقبله جميع الأطراف المعنية . ونظرا لأن مشاركة الشعب عنصر أساسي في الديمقراطية التي تقوم عليها بليز فإن أي معاهدة توضع ، يجب أن يصدق عليها شعب بليز في استفتاء عام قبل أن تقبل بصورة نهائية .

"تقيم بلادي علاقات ودية حارة مع جميع جيراننا في أمريكا الوسطى ويرحب شعبنا بأية صيغة تمكن بليز وغواتيمالا من التعايش في جوار جغرافي والتعاون في تناسق إنساني .

"ولا تزال نواجه التحديات الكامنة في واقعنا كبلد من بلدان الكاريبي على برزخ أمريكا الوسطى . وقد شجعنا اعتراف منظومة الأمم المتحدة بأن بليز لها تراث مزدوج يؤهلها للاحتفاظ بهويتها كبلد من بلدان الكاريبي ، وكبلد من بلدان أمريكا الوسطى .

"لذلك شاركت بليز بروح تتفق مع مركزها الخاص في الحوار بين وزراء خارجية امريكا اللاتينية والكاريبى ، الذي بدأه النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية والذي عقد في كاراكاس في ايلول/سبتمبر . ونحن نؤيد نتائج الحوار ونود أن نشارك بفعالية في بذل المزيد من الجهود لتعزيز وحدة امريكا اللاتينية والكاريبى .

"ولا تزال منطقتنا ، على غرار معظم بلدان العالم النامي تواجه أزمة اقتصادية خطيرة تؤثر على نوعية الحياة لشعبنا وتخلق ظروفًا تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وإلى التوترات الاجتماعية ، وتتنافى مع تعزيز الديمقراطية .

"إن الاختلالات الخارجية القائمة ، التي يتسم بها الاقتصاد الدولي في الوقت الراهن تؤدي حتماً إلى الانخفاض الحاد في عائدات البلدان المنتجة للسلع الأساسية والبلدان المدينة ، مهما كانت بسالة جهودها من أجل زيادة الانتاج وخدمة الدين في المواعيد المحددة .

"ونلاحظ أنه ، على الرغم من أن النمو الحقيقي في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة بلغ في المتوسط ٢,١ في المائة في العام الذي انقضى لتسوية مقابل ٢,٨ في المائة في عام ١٩٨٦ ، فإن نمط الأداء في البلدان النامية كان مختلفاً ، إذ نقص معدل عائدات النمو في تلك البلدان في مجموعها بمقدار ١ في المائة عن معدل عام ١٩٨٦ .

"ولا تزال مشكلة المديونية بالنسبة لكثير من البلدان النامية مشكلة خطيرة . وقد اتضحت الحاجة إلى الوفاء بمدفوعات خدمة الدين في مواعيدها حتى يمكن الإبقاء على درجة من الاهلية الائتمانية ، في السياسات المالية والتقنية التقييدية التي اتبعتها تلك البلدان والتي أدت إلى الحد من معدلات النمو . وفي مواجهة الحاجة إلى تحسين الحسابات الخارجية ، لجأت البلدان المدينة إلى زيادة المدخرات على حساب الاستثمار أو إلى تخفيض المدخرات على حساب

الاستثمار وفي الحالتين كليهما ، كان هناك أثر معاكس على القدرة على تحقيق النمو في المستقبل . ولا تزال أساليب حل مشكلة المديونية تركز على خيار كل حالة يعينها على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بالطبيعة المتعددة الجوانب والمتكافئة للحالة . كذلك فإن الجهود التي تبذل للتخفيف من عبء الديون الناشئة عن القروض التي تمنحها البنوك التجارية أصابها التعقيد بسبب الخط المتزايد الصعوبة الذي ينتهجه منظمو البنوك فيما يتعلق بشروط منح القروض .

"وبغية توفير الظروف الملائمة لعصر التنمية الذي ينبغي أن يصاحب بداية عملية السلم ، يجب اتخاذ قرارات صعبة للقضاء على المصادر الرئيسية للاختلال بين البلدان الصناعية الكبرى ، من ناحية ، والبلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة الدائنة ، من ناحية أخرى . وما لم تساعد البلدان النامية المثقلة بالديون للتغلب على هذه الحالة الراهنة ، فسوف تزداد بطريقة طوعية أو غير طوعية نفقات خدمة الدين وبالتالي يزداد الاختلال الاجتماعي والسياسي ، ومن ثم لن يكون لفكرة السلام أي معنى في وقتنا .

"ولئن كنا غير محصنين ضد التقلبات في الحالة الاقتصادية الدولية ، فقد سجلت بليز قدرا متواضعا من النمو في السنة الماضية . وقد حاولنا أن نعيد هيكلة عبء الدين حتى نتمكن من خدمة ديوننا بطريقة فعالة . وازدادت تدفقات الاستثمار العام والخاص لتسهيل تطوير الهياكل الأساسية وتنمية القطاع الزراعي وقطاع السياحة . وبمقتضى بعض الترتيبات التفضيلية أمكن توفير مناخ تجاري مؤات لمادراتنا من السلع الأساسية وأدى التركيز على التنويع في مجالات النشاط الأخرى إلى إحداث بعض التعادل خاصة بعد انخفاض الدخل الناشئ عن تدهور أسعار السكر في السوق الدولية .

"تماشيا مع سياسة حكومتي القائمة على توفير البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية تيسيرا لتنمية القطاع الخاص اقتصاديا ، وإتاحة فرص العمل لشعبنا ، شرعنا في تنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية الكبيرة منها اصلاح وتوسيع مدرج المطار الدولي ، وزيادة قدرة شركة الكهرباء على توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية جنبا إلى جنب مع اجراء تقديرات جدوى لمشاريع إقامة منشآت صغيرة لتوليد القوى الكهربائية في جميع أنحاء البلد ؛ والحصول على خدمات هاتفية دولية من شركة أجنبية ، وبناء مستشفى عام جديد ؛ واصلح وتوسيع الشبكة الرئيسية للطرق البرية السريعة ؛ وتوفير الاعتمادات لمشاريع القطاع الخاص ، والاضطلاع بعدد من المبادرات والمشاريع الصغيرة بهدف تحسين نوعية الحياة بوجه عام .

"تواصل بليز الاعتماد على كفاءة شعبها في إدارة الاقتصاد وتوجيهه ، لكننا نعمل أيضا على ادخال تحسينات بمساعدة ودعم المنظمات الإنمائية والمالية الدولية والبلدان الصديقة ومن بينها ، على سبيل المثال لا الحصر ، الولايات المتحدة ، وكندا ، والمملكة المتحدة ، والمكسيك .

"ويحدونا الأمل في توسيع قائمة البلدان المتعاملة معنا في مجال التنمية عن طريق اثبات قدرتنا وحسن ادراكنا عند ترتيب أولوياتنا الإنمائية . وفي الوقت نفسه ، نرى لزاما علينا أن نرفض ما تحاوله بعض البلدان المانحة والمنظمات المالية من إملاء الخطوات الواجب اتباعها في عملية التنمية على الدول المستفيدة . فقد أدت تلك الممارسة إلى اختلال ترتيب الأولويات في البرامج الاجتماعية والاقتصادية بعدة بلدان نامية بشكل جعل تلك الأولويات غير متوائمة مع الاحتياجات الإنسانية الأساسية لشعوبنا . ومن رأي وفدي أنه ينبغي للمانحين أن يتحلوا في هذه الحالة بقدر من الحساسية من شأنه أن يتيح للبلدان المستفيدة إعداد جداول أعمالها على أساس من الواقع ، وعلى ضوء خبراتها الخاصة .

"ولتهدئة مخاوف أولئك الذين يخشون سوء تخصيص أموال المعونة يمكن بلا شك ، إنشاء آليات للمحاسبة والتنسيق السليم . ويلزم اجراء تقييم شامل لاحتياجات القطاعات المستهدفة في البلدان المستفيدة على أن يكون ذلك بالتشاور مع تلك البلدان كما أن اشراك السلطات المحلية في مرحلة التخطيط يكفل مراعاة خصائص الجهاز البيروقراطي والتنسيقي المحلي ومن ثم يكفل تنفيذ المشاريع بما يحقق صالح أكبر عدد ممكن .

"وفي هذا السياق ، ترحب بليز بمبادرة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين و خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى . وقد استبعت بليز منها في بادئ الامر على أساس أنها لم تكن تاريخيا جزءا من أمريكا الوسطى ، إلا أن "قلم الرب ، كما يقول المثل السائر في هايتي لا ممحاة فيه" . ونحن الآن سعداء لادراج بليز ، السني جاء متأخرا ، في تلك الخطة ، مما يوفق بين مفهوم الانتماء التاريخي لأمريكا الوسطى وتلك الحقيقة الجغرافية البسيطة .

"لقد تدارمت بليز وقدمت عدة مشاريع تستهدف المساعدة على تجميع الاوضاع التي خلقتها مشاكل اقتصادية واجتماعية نجمت عن تدفق اللاجئين على بلدنا من جراء حالات الصراع في المنطقة . وتلبي هذه المشاريع احتياجات حقيقية وتستهدف مساعدة الآلية القائمة بإعادة توطين اللاجئين وتحقيق ما فيه صالحهم ومالح المجتمعات المحلية التي يدمجون فيها .

"ونحن على استعداد للعمل مع الوكالات المعنية لكفالة تنفيذ تلك المشاريع تنفيذا يكفل تحقيق النفع الامثل للمجموعات المستهدفة . وفي الوقت نفسه ، نضم صوتنا إلى من يناشدون المانحين المحتملين الذين لم يقدموا بعد ما يلزم من أموال أن يفعلوا ذلك ، لتحقيق هذه المبادرة الإنسانية في وقت مبكر .

"إن حكومتي تشارك فيما وجه من إشادة إلى الاتحاد السوفياتي لقراره بسحب قواته من أفغانستان . ونحن نهيب به ألا يسمح لأي شيء بأن يخيد به عن هذا القرار أو يؤخره عن تنفيذه .

"فقد لقي شعب أفغانستان من المعاناة ما يكفي وتأخرت تنميته تأخرا شديدا بسبب وجود القوات الأجنبية على أرضه . وأملنا أن يهيئ انسحاب تلك القوات مناخا يتيح لأفغانستان استعادة وضعها كدولة مستقلة بحق وغير متحيزة . ونحن نرحب بتعيين منسق لشؤون المعونة الإنسانية والاقتصادية المقدمة من الأمم المتحدة لأفغانستان . ونؤيد شعب ذلك البلد وهو على اعتبار عملية الإعمار . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري وتقدير حكومتي لباكستان حكومة وشعبا لما للدور البناء الذي قامت به خلال هذه الأزمات ، إذ استضافت ما يربو على مليوني لاجئ أفغاني مما يشكل عبئا ثقيلا على شعبها ومواردها . وأملنا أن يستطيع ذلك الشعب الآن الشروع في عملية إعادة بناء بلاده .

"ما زالت هناك في المناخ العالمي الراهن من المصالحة وحسن النوايا ، مناطق لم يحل بها السلام بعد . ومن تلك المناطق ، كمبودشيا التي تحتلها القوات الفيتنامية بالانتهاك لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز ، وهو احتلال يزيد من ثقل الأعباء الاقتصادية الواقعة على كامل فيتيت نام ذاتها . والواقع أن عهد المصالحة الراهن يتيح لفيتيت نام فرصة فريدة تجسد من خلالها الكفاح الذي خاضته في سبيل الاستقلال والذي نال تأييد واعجاب غالبية شعوب العالم . وعملا على أحياء روح التضامن لدى مجتمع الأمم ، نحث فيتيت نام على المشاركة في تسوية سياسية تنبني على انسحاب القوات الفيتنامية وإجراء انتخابات حرة تخضع لإشراف دولي .

"كما أشلج صدورنا قرار الجانبين المشتبكين في حرب الخليج قبول وقف إطلاق النار تحت إشراف مجلس الأمن وقد فات وقت تحديد الجانب المنتصر أو الذي ينبغي أن ينتصر في تلك المواجهة الحمقاء إذ أن الدمار والخراب اللذين خلا

بالجانبيين وبالمدنيين الابرياء بلغا حجما هائلا . ويوفر قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) اطار لتحقيق تسوية عادلة ودائمة . ونحن على ثقة من مقدرة الامين العام على التصرف كمفاوض يعوّل عليه ونشاهد اولئك الذين اختطوا لانفسهم دورا خاصا في هذه القضية ان يبذلوا اقصى ما في وسعهم لكفالة نجاح المفاوضات والعودة إلى التنمية والحياة الطبيعية في كل من إيران والعراق .

"لا تزال الحالة في الشرق الاوسط متفجرة . وقد سُرّت حكومتي في بداية العام الحالي عندما لاحت في الافق بوادر تنم عن احتمال التوصل إلى اتفاق فيما يتعلق بانعقاد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الاوسط . وإنما لنؤيد عقد هذا المؤتمر في وقت مبكر . وما زلنا نلتزم في سياستنا باحترام حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة - ولكن ليس على حساب إقامة وطن فلسطيني . ولتسوية هذه المسائل الصعبة ، وإعادة السلم إلى المنطقة ، لا بد من الحوار بين اسرائيل والدول العربية .

"بينما يلتقي الرياضيون من أركان العالم الاربعة في سيول للتنافس في ظل المودة والصداقة على الفوز بالميداليات الذهبية والفضية والبرونزية في دورة الالعاب الاولمبية الرابعة والعشرين ، قامت زعامة كوريا الجنوبية بوشبة كبيرة إلى الامام صوب تحقيق حلم توحيد شطري كوريا . ونحن نرحب ، وقد سررنا ، بما أعلنه الرئيس روه تيه وو من أن حكومته على استعداد لانهاء حالة المواجهة بين شطري كوريا وإقامة علاقات مع كوريا الشمالية تنبني على روح التعاون . فهذا التغيير الاساسي في المواقف يسهم اسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوترات شمال وجنوب خط العرض الثامن والثلاثين وإحياء الامل في إعادة توحيد شطري كوريا .

"ومما يثير غبظتنا التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالصراع الدائر في أنغولا منذ ١٣ عاما . ولما كانت قوات جنوب افريقيا والقوات الكوبية في طريقها إلى الانسحاب ، فإننا نامل أن تطوى نهائيا صفحة مسألة الربط ويفسح المجال كيما تنال ناميبيا استقلالها الذي طال انتظاره .

"إن تطلب الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا في رفض مشاركة السلطة على الاغلبية السوداء أمر يتعذر معه تغادي وقوع حمام دم في ذلك البلد .
ومما يؤسفنا أن بعض أعضاء المجتمع الدولي غير راغبين أو غير قادرين على المشاركة في فرض جزاءات إلزامية على تلك الدولة الارهابية . ونحن ، باسم اشقائنا المعذبين وشقيقاتنا المعذبات ، ندعو إلى وضع حد لهذا التدليل لنظام بريتوريا .

"قبل أشهر قليلة احتفلنا بعيد الميلاد السبعين للسيد نلسون منديلا .
ومصادفت تلك المناسبة أيضا الذكرى السادسة والعشرين لزوجّه في سجون السيد
بوتا . إن السيد منديلا ، في نظر العالم ، رجل دولة ومناضل من أجل الحرية .
إلا أنه لا يزال سجيناً في جنوب افريقيا كأبي مجرم عادي . واستمرار حبس السيد
نلسون منديلا وحظر المؤتمر الوطني الافريقي دليل على الافتقار الاخرق لبعيد
النظر من جانب نظام الفصل العنصري . قد لا يكون قد فات الاوان لإظهار شيء من
التعقل باتخاذ قرار الآن بالإفراج غير المشروط عن نلسون منديلا وغيره من
السجناء السياسيين ، إذ انه من شأن هذه الإيماءة أن تُيسّر الحوار بين نظام
بوتا وبين زعماء مجتمع السود ، ولقد تجنب القارة الافريقية معركة فاصلة في
جنوب افريقيا ستقع بكل تأكيد ما لم يحدث ذلك .

"يذكر الاعضاء أن وفد بلدي تناول في دورات الجمعية العامة السابقة
مسألة انتاج المخدرات والاتجار فيها واستهلاكها . إن خطورة تفاقم مشكلة
المخدرات وآثارها الضارة على المجتمعات تستدعي بذل جهود فورية ومتضافرة
لمعالجتها . ومن جانبنا ، اعتمدت بليز خطة عمل متعددة النظم لمنع وتخفيض
الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية : وذلك للحد من استخدامها ومن
توريدها ، ومنع الاتجار فيها ، وعلاج وإصلاح مسيئي استخدام المخدرات
وضحاياهم . وهذا نهج أقره مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في فيينا العام
الماضي .

"وقد اتضح منذ وقت طويل أن مشكلة المخدرات تتعدى الحدود والظروف
الاقتصادية والايديولوجيات ، وتهدد بخلق مذهبيتها ودواعيها المعنوية
والاجتماعية الخاصة بها . إن الحرب على المخدرات تتطلب تعاون جميع الدول ،
ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن الدافع الاساسي لانتاج المخدرات والاتجار بها
ينبع من توافر الاسواق المتاحة لها والمكاسب الضخمة التي تتحقق من تلك
الاسواق ، وبذا فإن إدراك أكثر البلدان استهلاكها لهذه الحقيقة يعتبر تطورا
يستحق الترحيب .

"إن على حكومات البلدان الصغيرة أن تظل تدافع باستمرار عن استقلالها السياسي والاقتصادي وسلامتها الإقليمية . فلقد أضيفت مؤخرا السلسلة قائمة الاعتداءات التي تتعرض لها سيادتنا محاولة إدخال النفايات الصناعية إلى منطقتنا . فنتيجة لتعاظم كميات النفايات الصناعية والنفايات السامة في البلدان المتقدمة ، جرت محاولة لإقناع الدول الصغيرة بأنها تستفيد على نحو ما من إلقاء تلك النفايات الصناعية في أراضيها ومياهها . ولقد كانت هذه قحة غريبة من جانب أولئك الذين صمموا على حماية توازنهم البيئي في حين يحاولون تدمير توازننا البيئي من خلال التلويح بهذه المغريات . وحكومة بلدي ترفض رفضا قاطعا هذه العروض وتدعو الصناعات المعنية أن تضع ترتيباتها الخاصة للتخلص من النفايات الناجمة عن ازدهارها في بلدانها هي .

"فليس هناك أي قدر من النفع الاقتصادي يعوّض الدمار البيئي والضرر الذي يلحق بالبشرية نتيجة لذلك التخلص العشوائي من النفايات الصناعية بإلقائها في أراضي الآخرين . إن نوعية الحياة التي نتمتع بها لا يمكن أن تقايف بكمية الوعود التي تعرض علينا .

"نحن في بليز قد خبرنا ، أكثر من مرة ، المحن المصاحبة للأعاصير المدمرة . ولذلك ، فإننا نتعاطف بصورة خاصة مع شقيقتنا جامايكا ومع جزر كايبا ومقاطعة يوكاتان في المكسيك . ونضم صوتنا للمناشدة الداعية إلى تقديم المساعدة الدولية لتلك المناطق حتى تعوّض الأضرار التي ألحقها بهما الإعصار غيلبرت .

"لئن ابتدأت كلمتي بالتفاؤل فإنه من المناسب أن أنهيا بكلمة تحذير . ففي حين أحرز تقدم حقيقي في العام الماضي ، إلا أن جدول الأعمال الدولي لا يزال غامضا بالصراعات .

"ولذلك ، سيكون من الخطأ أن نكتفي بتهنئة أنفسنا . فالحاجة تدعو ، بدلا من ذلك ، إلى مواصلة المسيرة بعزم جديد يستلهم التقدم الأخير الذي أحرزناه . وينبغي لتلك العزيمة أن تسعى ، في المقام الأول ، إلى المحافظة

على المكاسب التي أحرزتها عملية التعددية ، وتوسيع تلك المكاسب من الميدان السياسي إلى مجال العلاقات الاقتصادية .

"وإنني إذ أحث الدول الاعضاء على تجديد الالتزام بالتعددية ، أتذكّر حكاية أوديب . تذكرون يا سيادة الرئيس كيف قتل أباه دون أن يعرف انه أباه وتزوج أمه الملكة جوكاستا ، دون أن يعرف انها أمه وبذلك أصبح حاكم طيبة . وإذ ذاك تغشّى الطاعون بين رعاياه واجتاحهم وباء شديد . وعندما أدرك أوديب أنه كان سبب معاناتهم ، فقأ عينيه بيده وخرج من طيبة ضريرا تائها .

"إن اللجوء السياسي التشيكوسلوفاكي ، الكاتب ميلان كونديرا يستخدم هذه القصة ليفهمنا أننا لا نستطيع أن نتهرب من نتائج أعمالنا ، حتى ولو اقترفناها بغير علم منا .

"من الأفكار المتكررة الآن في العلاقات الدولية ، أن ما من شيء يضرر بنظام عالمي فعال أكثر من سيادة قانون الغاب ، أي أن يستغل القوي الضعيف ، وأن تعلق المصالح الشخصية على المسؤولية الجماعية .

"لذلك ، فإننا ، متى رفضنا التعددية نكون قد تجاهلنا عن عمد دروس التاريخ وعبره ولا يمكننا إذ ذاك حتى المحاجاة بأن ما فعلناه فعلناه عمسن جهل . ومن ذا الذي يستطيع أن ينكر أن تبعات أعمالنا قد يترتب عليها فناء حضارتنا وانقراض البشرية ؟

"إنه احتمال تقشعر له الابدان . إلا انه مما يسعنا تجنّبه بمواصلة التمسك بمفهوم التعددية ، فذلك المفهوم ، في المحصلة النهائية ، مبرر وجود منظومة الأمم المتحدة ذاتها" .

السيد عزيز (العراق) : السيد الرئيس يطيب لي أن أهنيكم رئيسا لهذه

الدورة . ان العلاقات الجيدة بين بلدينا تزيد من سرورنا ، وإننا لعلنا نشقة بنجاحكم في إدارة أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة التي تواجه الكثير من القضايا الحيوية التي تهتم المجتمع الدولي كما أود بهذه المناسبة أن أشهد بجهود سلفكم

السيد فلورين من المانيا الديمقراطية على حسن إدارته للدورة السابقة التي حفلت بالأعمال المهمة .

منذ عام ١٩٨٠ ، واصل وفدنا إطلاع الجمعية العامة على تطورات الحرب العدوانية والتوسعية التي فرضها النظام الإيراني على العراق . وفي كل مرة تحدثنا فيها من على هذا المنبر كنا نؤكد رغبتنا في السلام ، واستعدادنا له ، وعزمنا القوي على تحقيقه بالقوة نفسها التي كنا نؤكد فيها تصميمنا على الاستمرار في الدفاع المشروع عن سيادة بلادنا وأمنها وكرامتها وحققها في الحياة الحرة الكريمة .

وأخيرا ، وبعد ثماني سنوات من الحرب المفروضة علينا ، وما جرت به من تضحيات غالية في النفوس ومن تخريب ودمار ، نجد أنفسنا اليوم في بداية الطريق نحو السلام . ان المجتمع الدولي .. دون شك يهتم بالمفاوضات التي بدأت في الخامس والعشرين من آب/أغسطس ١٩٨٨ لتحقيق السلام .. ويتابع ما جرى فيها وما ينتظرها من آفاق .. ولكي تكون هذه المتابعة دقيقة لا بد من العودة الى الخلفية القريبة للموضوع .

لقد صدر قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) في العشرين من تموز/يوليه ١٩٨٧ . وقد رحب العراق بالقرار بصورة رسمية بعد يومين من صدوره وأكدنا استعدادنا لتنفيذه بحسن نية انطلاقا من موقفنا المبدئي الثابت في الرغبة في السلام .

أما النظام الإيراني فلم يقبل بالقرار ، واتبع سياسة المناورة والمماطلة والتسويف ، واخترع وسائل في التعبير عن موقفه من القرار لم يسبق لها مثيل فسي تاريخ التعامل مع قرارات مجلس الأمن . وكان القصد من وراء ذلك التغطية على رفضه الفعلي للقرار وتبرير إصراره على مواصلة الحرب على العراق وسياساته العدوانية ضد بلدان المنطقة . فبرغم صدور القرار الذي عبّر عن إرادة المجتمع الدولي في إحلال السلام ، واصل النظام الإيراني شن الهجمات العسكرية الواحدة تلو الأخرى ضد العراق ، واحتل المزيد من الأراضي العراقية كما احتل مدينة عراقية . وصدرت عن القيسادات الإيرانية تصريحات رسمية تؤكد النوايا في تكريس الاحتلال والإصرار على مواصلة الحروب والعدوان ، وواصل قادة النظام الإيراني استخدام عبارة "التحرير" كوصف لعمليات الاحتلال التي قاموا بها ، مما يؤكد أطماعهم في العراق . كما واصل النظام الإيراني أعماله العدوانية ضد دول المنطقة بالهجوم العسكري على الكويت ، وتهديد المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان المنطقة ، فضلا عن مواصلته التهديد لحرية الملاحة وضرب السفن المحايدة .

ثم جاءت نقطة التحوّل . فقد نجحت قواتنا المسلحة في تحرير شبه جزيرة الفاو من الاحتلال الإيراني في نيسان/ابريل من هذا العام . وأعقب ذلك بوقت قصير تحرير شرق البصرة ، والشلامجة ، وجزر مجنون ، ومنطقة زبيدات . وبهذه العمليات العسكرية الدفاعية الباسلة ، كسرت شوكة العدوانية الإيرانية ، وأحبط مخطط النظام الإيراني التوسعي ضد العراق ودول الخليج العربي ، وتلاشت أوهام النظام الإيراني في الهيمنة على المنطقة ، ولمس قادته لمس اليد الحاصلة المرة لسياساتهم العدوانية المناهضة لمنطق التاريخ وقيم العصر ومبادئ وقواعد العلاقات الدولية .

في هذه الظروف بالذات ، ظروف الهزيمة العسكرية الساحقة ، أعلن المسؤولون في إيران قبولهم بالقرار ٥٩٨ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

وبرغم هذه الحقيقة ، فقد تعاملنا مع الموقف من قاعدة موقفنا المبدئي فسي الرغبة في إحلال السلام ، وتصرفنا بصورة واقعية ومبدئية . . ورغبة منا في اختصار الوسائل الأفضل لتحقيق السلام ، اقترحت في رسالتي المؤرخة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨

والموجهة الى الامين العام ضرورة عقد محادثات رسمية ومباشرة بين ممثلين مخولين من الطرفين ، برعاية الامين العام ، لبحث تطبيق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

لقد انطلق هذا الاقتراح من حسن النية والرغبة العملية في التثبث من الفهم الإيراني للقرار ٥٩٨ بصورة مباشرة ، لان النظام الإيراني كانت له تفسيرات متناقضة وغريبة عن نص وروح القرار ، وعن مفاهيم القانون الدولي والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول في العصر الحديث .

لقد كان حقا مشروعا للعراق أن يتثبت من حقيقة الموقف الإيراني مباشرة . إن متابعة مواقف النظام الإيراني عبر عشر سنوات توضح لأي إنسان نزيه أن أهداف وشعارات حكام إيران قائمة على التوسع والعدوان والطمع ؛ كما تؤكد عدم إيمانهم بالقانون الدولي والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول في العصر الراهن . ولهذا السبب رفض النظام الإيراني كل قرارات ومبادرات السلام ، بدءا من أول قرار صدر عن مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وحتى مضي سنة على صدور القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ؛ بل رفض مبدأ التسوية السلمية للنزاع وولاية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية عليه .

لذلك كان من الضروري التثبث من نوايا المسؤولين الإيرانيين الحقيقية في قبول القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ؛ فالمسؤولون الإيرانيون قد لا يعنون بقبول القرار الإيمان بإحلال السلام الشامل والدائم القائم على الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بقواعد القانون الدولي في العلاقات مع العراق وبلدان المنطقة .

ومما يثير الشكوك الجديدة في الموقف الإيراني ما صدر عن القادة الإيرانيين من بيانات لتفسير قرارهم بالموافقة على القرار ٥٩٨ . فقد حفلت خطب وتصريحات المسؤولين الإيرانيين بالحديث عن الظروف الملجئة ، وبالاضطرار الذي لا يستطيعون الكشف عن ظروفه وأسبابه . وكانت أحاديثهم مليئة بالحزن وخيبة الأمل لاضطرارهم لقبول القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، في حين عبّر شعب العراق وشعوب المنطقة عن فرحهم بوقف إطلاق النار ، إيمانا منهم بالسلام طريقا للحياة . كل هذه الحقائق هي التي دعت العراق الى طلب المفاوضات المباشرة لمناقشة خطوات ومفهوم السلام وجها لوجه . ولا يمكن لهذا الموقف أن يكون شرطا ، لأن المفاوضات المباشرة لا تحقق مصلحة أحادية للعراق على حساب إيران .

وعلى أية حال ، ومن أجل الاستجابة لرغبة المجتمع الدولي في وضع حد سريع للقتال ، أعلن السيد صدام حسن رئيس الجمهورية العراقية في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ استعداد العراق لوقف إطلاق النار ، على أن تعلن إيران بوضوح لا لبس فيه وبصورة رسمية عن موافقتها للدخول في مفاوضات مباشرة بعد وقف إطلاق النار ، من أجل أن نبحث ونتفق ونطبق قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وبعد هذا الإعلان التاريخي الذي يعبر عن أصالة موقف العراق ورغبته المخلصة في السلام ، جرت اتصالات مكثفة مع الامين العام للأمم المتحدة وتم الاتفاق فسي ٨ آب/أغسطس على إعلان تاريخ وقف إطلاق النار ، كما تم الاتفاق على موعد وأسس وأهداف المفاوضات المباشرة بين الطرفين تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة . وقد وجه الامين العام الى الممثلين الدائمين للبلدين رسالة في التاريخ المذكور اقتبسها بالكامل لما لها من أهمية بشأن ما أعقبها من أحداث .

تقول الرسالة :

"صاحب السيادة ، تبعا للاتصالات الرسمية التي أجريتها مع العراق وجمهورية إيران الإسلامية ، أود أن أبلغكم بأن الحكومتين قد اتفقتا على أن تعقد محادثات مباشرة بين وزيرني خارجيتهما تحت رعايتي ، بعد تشييت وقف إطلاق النار مباشرة ، من أجل التوصل الى فهم مشترك للأحكام الأخرى لقرار مجلس الامن ٥٩٨ والإجراءات والتوقييات الخاصة بتنفيذها" .

ويتضح من هذا العرض لتسلسل الأحداث أن اتفاقا قد جرى بين الطرفين عبر الامين العام للأمم المتحدة لتحديد موعد وقف إطلاق النار قبل اتمام الاتفاق على كافة الأحكام المتعلقة به . وقد سري وقف إطلاق النار فعلا في ٢٠ آب/أغسطس بصيغة الامتناع عن الرمي ، واتخذ مراقبو الأمم المتحدة مواقعهم قبل أن تحسم الأحكام والالتزامات القانونية التفصيلية المتعلقة بوقف إطلاق النار باتفاق الطرفين مع الامانة العامة . وكان من الطبيعي أن يتم تناول هذه المسألة المهمة في مفاوضات جنيف من أجل تشييت وقف إطلاق النار باتفاق واضح محدد بين الطرفين تحت رعاية الأمم المتحدة ، ومن ثم الانتقال الى بحث الأحكام الأخرى في القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

على أساس من هذه الخلفية الوقائية بدأنا المفاوضات المباشرة في جنيف .
وقد طالب العراق في مفاوضات جنيف بأن تكون أحكام والتزامات تدابير وقف إطلاق النار واضحة ولا لبس فيها ، منعاً لآلية تفسيرات مغايرة لها عند التطبيق في المستقبل ، ومن أجل أن يكون وقف إطلاق النار حالة دائمة وخطوة أكيدة نحو السلام الشامل والدائم .
كما طالب العراق بأن تحقق الأحكام والتزامات المذكورة عند تطبيقها في البحر والجو والبحر فوائده متوازنة للطرفين ، ففي ذلك ضمانة أكيدة لتعزيز وقف إطلاق النار .

وعلى هذا الأساس العادل والمخلص ، دعا العراق الى ضرورة النص بوضوح على مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج العربي وعبر مضيق هرمز لكافة السفن دون إعاقة .

وقد استندنا في موقفنا هذا الى نص قرار مجلس الامن الذي يوجب وقف اطلاق النار وكافة الاعمال العسكرية في البر والبحر والجو باعتباره خطوة أولى نحو تسوية متفاوض عليها . كما استندنا أيضا الى قاعدة التوازن في الفوائد ، فلا يجوز أن تكون أحكام والتزامات الطرفين في البر والجو تفصيلية تتوازن فيها منافع الطرفين وتعاني في البحر من قصور مخل يؤدي الى تحقيق مزية لايران بسبب موقعها الجغرافي في الخليج العربي ومضيق هرمز على حساب العراق .

كما اقترح العراق تكليف الامم المتحدة بتطهير شط العرب وجعله صالحا وآمنا للملاحة دون أن يؤثر ذلك على الوضع القانوني للنهر .

ان شط العرب هو منغذ العراق الوحيد الى البحار العالية ، وان حجم العوائق الملاحية التي تراكمت عبر سني الحرب يجعل عملية ازالتها تستغرق وقتا طويلا ، وتستلزم توافر خبرات ونفقات دولية . وبما أن المفاوضات من أجل احلال السلام الشامل والدائم وحل كل القضايا المعلقة بين الجانبين قد تستغرق وقتا ليس بالقصير ، فإن من المنطقي أن يستفاد من هذه الفترة لجعل شط العرب صالحا للملاحة .

هاتان هما المسألتان الوحيدتان اللتان طالب بهما العراق في المفاوضات التي جرت في جنيف بين ٢٥ آب/أغسطس و ١٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

أما السلوك الايراني في مفاوضات جنيف فقد اتسم بالمرارعة وعدم الالتزام بما هو حق وعادل .

ففيما يتعلق بحرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج العربي وفي مضيق هرمز ، إدعى الوفد الايراني بحقه في التحكم في الملاحة الحرة من خلال الادعاء بحق التفتيش ، وفق تفسيرات لا تنسجم مطلقا مع أحكام القانون الدولي ذات العلاقة بنظام الامن الجماعي المكرس في ميثاق الامم المتحدة ، وتتناقض مع نص وروح القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والهدف الذي توخاه بتحقيق السلام الشامل والدائم . وكان واضحا أن تفسير الجانب الايراني لوقف اطلاق النار يستند الى مفاهيم الهدنة ، وليس الى اعتبار وقف اطلاق النار خطوة أولى في اتجاه التسوية ، كما نمت على ذلك الفقرة الاولى من القرار ، مما عزز شكوكنا في نوايا النظام الايراني وأهدافه الحقيقية من قبول

القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . ثم ألحق الوفد الإيراني موقفه المريب هذا بالاصرار على نص...
تغرض من حيث الواقع حظرا تسليحيا على العراق في البحر ، ثم صار يروج أكاذيب
مؤداها أن العراق يطالب بحق الملاحة الحرة في المياه الاقليمية الإيرانية ، في حين
كان طلب العراق واضحا في أنه يطالب بالملاحة الحرة في المياه الدولية وعبر مضيق
هرمز .

كما رفض الوفد الإيراني عملية تطهير شط العرب من قِبَل الأمم المتحدة في هذه
المرحلة ، وصار يضع شروطا تنطلق من الرغبة في الابتزاز والمناورة .
ان مطالبة العراق بالنص على حرية الملاحة وتطهير شط العرب ضمن ترتيبات وقف
اطلاق النار ليست مطلباً جديداً . لقد كان هذا هو موقف العراق الذي أكدناه عدة مرات
منذ تاريخ قبولنا القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . لقد طالبنا بذلك في رسالة قبولنا للقرار
بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، وأكدنا هذه المطالبة في رسالة السيد صدام حسين رئيس
الجمهورية العراقية في السادس من آب/أغسطس ١٩٨٨ ، والتي كانت المدخل الى الاتفاق
على وقف اطلاق النار ، كما أكدناها في رسالتين وجهتهما الى الأمين العام في ٢٠
تموز/يوليه ١٩٨٨ ، بعد قبول ايران القرار ، وفي ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، بعد تحديد
تاريخ وقف اطلاق النار وقبل مفاوضات جنيف .

ان ما تزعمه ايران من أن العراق فرض شروطا مسبقة في مفاوضات جنيف ليس
إلا محض كذب وتضليل . ان ما طالبنا به كما ذكرت موثقاً في رسائل رسمية عممت في
وثائق مجلس الأمن ويمكن الرجوع اليها . كما أن ما طالبنا به عادل ومشروع ومنسجم
تماماً مع نص القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وروحه ، ومع الأهداف التي يتوخاها ، وهي السلام
الشامل والدائم والعادل .

ان المجتمع الدولي وهذه المنظمة مطالبان بتقويم الموقف من مفاوضات جنيف
تقويماً صحيحاً ومنصفاً ، وتحديد من الذي يقدم مطالب وآراء مشروعة ومنطقية ومنسجمة
مع هدف السلام ، ومن الذي يراوغ ويتحايل على النصوص ويريد ابقاء الأوضاع معلقة بدون
حسم !؟

ان رغبة العراق في التوصل الى حل سلمي وشامل ودائم للنزاع مع ايران ليست بالامر الجديد . لقد كان هذا هو موقفنا منذ أن فرضت علينا الحرب في الرابع من ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وما سبقه وتلاه من أحداث . واستمر العراق متمسكا بهذا الموقف بثبات طيلة السنوات الثماني التي استمر فيها النزاع . وقد تعامل العراق مع المنظمة الدولية بجدية واخلاص ، وقَبِلَ قراراتها في كل الظروف ، وبصرف النظر عن تطورات الموقف العسكري ، بدءا من القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) الذي صدر في ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، وحتى آخر قرار أصدره مجلس الامن ، وهو القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي وافق عليه العراق بعد صدوره مباشرة .

إننا نؤكد رغبتنا وحرصنا على تطبيق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) بحسن نية ، وعلى السير قدما على طريق السلام الشامل والدائم ، وعلى التمسك بالمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجوار بين بلدان العالم ، وخاصة المتجاورة منها في العصر الحديث .

غير أن الحرص على عملية السلام وتحقيق الاهداف التي توخاها المجتمع الدولي من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) لا بد أن يأخذ في الاعتبار عددا من المسائل الجوهرية لكي يكون السلام دائما وشاملا وعادلا ، ولكي تعود المنطقة بأسرها الى حالة السلام والاستقرار وتواصل دورها الايجابي في المجتمع الدولي .

ان المسألة الاولى التي لا يجوز أن تغيب عن الالذهان هي أن النظام الايراني لم يقبل القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) طوعا واختيارا ونتيجة لفهم عميق ومستقر لضرورة السلام بينه وبين العراق ودول المنطقة ، وإنما هو قَبِلَ القرار نتيجة لظروف الهزيمة العسكرية الساحقة ، وفي اطار صراعات ونزاعات على السلطة داخل ايران ومع ضرورة التأكيد على الفرصة التي تحققت بوقف اطلاق النار ، فان كل الخطوات الرامية الى تطبيق القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) يجب أن تكون مدروسة ومتوازنة بطريقة تجعل منها مرتكزا لهدف السلام الشامل والدائم . ان أي تصرف يخل بهذه العناصر يشجع أولئك الذين اعتبروا الحرب قضيتهم الاولى ومهمتهم الوحيدة على عدم الالتزام مستقبلا بقواعد السلام .

وانطلاقاً من هذا الفهم الصادق للسلام ، لا ينبغي النظر الى القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) على أنه مجموعة توفيقيات واجراءات فقط . ان التوفيقيات والاجراءات ضرورية لتطبيق القرار ولا خلاف في ذلك . غير أن الاهم من ذلك هو المفهوم المشترك للقرار الذي يتوصل اليه الطرفان بالشكل الذي يؤدي الى اقامة سلام دائم بينهما ، لا الى جعل القرار واسلوب تطبيقه ساحة للنزاع السياسي بدلا من النزاع العسكري . وعلى هذا الاساس ، فان اتاحة الفرصة للطرفين للمضي في المفاوضات المباشرة ، مهما طال أمد هذه المفاوضات ، هي الطريق الجدي لتحقيق التفاهم . إن دور مجلس الامن والامانة العامة ضروري وحيوي ، ويجب أن يرافق هذا الدور عملية السلام من بدايتها حتى النهاية . غير أن هذا الدور لا يجوز أن يكون على حساب التفاهم بين الطرفين ، لأن الطرفين هما اللذان يتحملان المسؤولية في تنظيم العلاقات بينهما ، الآن وفي المستقبل .

إن إشارة أي ضغط سياسي أو إعلامي حول أجواء المفاوضات لا تخدم قضية السلام ، وتعتبر إما عن اتجاه خاطئ أو عن مقاصد مدبرة . ولا بد أن نشير هنا الى الحملة التي دبرت ضد العراق مع بدء المفاوضات في جنيف . فالأوساط الصهيونية التي تحالفت مع النظام الايراني طيلة سنوات الحرب ، والتي سعت بكل الوسائل الى استمرار هذه الحرب وأعتبرت استمرارها كسبا للصهيونية واسرائيل ، إن هذه الأوساط هي التي كانت وراء الادعاءات الكاذبة التي روجت ضد العراق . وإننا نأمل من الدول المحبة للسلام والتي لا صلة لها بدوافع وغايات هذه المخططات ألا تقع في أحابيل مدبري هذه الحملة المغرضة . إن القصد من هذه الحملات هو تشجيع النظام الايراني على عدم الالتزام الكامل بقواعد السلام والتعايش السلمي مع العراق وبلدان المنطقة ، وتشجيعه على رفض ما هو عادل ومنطقي .

وقد تصور مدبرو هذه الحملة أنهم سيضعون العراق في جوّ من الضغط والعزلة بحيث لا يصر على مواقفه العادلة والمشروعة ، ويقبل بحلول واهية تحت وطأة الضغط . إنهم واهمون . إن العراق دولة مستقلة ، وإن استقلال العراق ناجز في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية . وإن العراق لا يمكن أن يؤثر فيه الضغط من أي وسط كان ، وخاصة بعد أن دافع شعبه عن مقوماته الحضارية وتطلعاته الإنسانية ومكتسباته في حرب ضروس فرضت عليه واستمرت لمدة ثماني سنوات ، معتمدا في ذلك على مقوماته الذاتية وإيمانه بعدالة قضيته من أجل السلام .

ومن أهم القواعد التي ترسي دعائم السلام العادل والشامل ضرورة إقامة العلاقات بين بلدان المنطقة على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل والتخلي عن الاطماع والامتيازات غير المشروعة ، التي تحققت عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وكذلك التخلي عن مواقف ونزعات وسياسات التوسع والهيمنة والاعتداء على الآخرين والتدخل في شؤونهم . بدون هذه الاسس لا يمكن أن يحل السلام بمفهومه الحقيقي ، وسيبقى حالة شكلية عابرة تهدأ فيها الأوضاع مؤقتا لتتفجر الصراعات من جديد .

ولا بد أن نقول بصراحة إن عددا من الدول قد حاولت خلال الفترة الماضية أن تؤثر على سير المفاوضات ، لا حرصا منها على تحقيق السلام ، بل بدوافع مصالحها وأغراضها التجارية والاستراتيجية ، وصارت ترسل الاشارات الى النظام الايراني بأساليب مباشرة وغير مباشرة ، مستخدمة مواقف تتخذها من مجرى المفاوضات لتحصل على منافع تجارية أو استراتيجية في ايران . إننا نعرف خفايا هذه اللعبة ونعرف لاعبيها ، ونحذرهم بأن تصرفهم هذا لا يخدم قضية السلام ؛ ونأمل من الدول الاعضاء في مجلس الامن والدول المهتمة بالسلام والاستقرار في المنطقة أن تحرص على عدم السماح لأصحاب هذه اللعبة بتحقيق أهدافهم الانانية .

إن أنظار العالم كله تتطلع الى ما يجب على المجتمع الدولي والمنظمة الدولية أن يفعلاه إزاء القضية الفلسطينية ، هذه القضية العادلة التي طال الزمن دون أن تحل حلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني المناضل . إن العالم يشهد اليوم تصعيدا رهيبا للعدوان الصهيوني على هذا الشعب ، بحرمانه من حقوقه واحتلال أرضه وممارسة القمع الوحشي ضده .

لقد توجت "الانتفاضة" الفلسطينية نضال الشعب الفلسطيني عبر أربعين عاما لنيل حقوقه الشابتة في تقرير المصير . وتمثل هذه الانتفاضة صورة حية وبطولية لنضال الشعوب في سبيل الحرية والاستقلال ، مما يضع الامم المتحدة أمام حالة فريدة تفسح المجال أمام المنظمة الدولية لتأخذ المبادرة وتبرهن أنها تتمسك فعلا بالمبادئ التي قامت عليها ، وأنها مستعدة الآن لتحمل مسؤولياتها ولوضع تلك المبادئ في حيز التنفيذ . والامم المتحدة مدعوة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ القضية الفلسطينية الى دعم منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، ودعم قرارات القمم العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، وخاصة تلك التي تسم تبنيها في قمتي فاس والجزائر ، والتي تستند بدورها الى القرارات الدولية .

إننا نحث ، بل نطالب ، الامم المتحدة أن تتعامل بمسؤولية وبصورة جديّة مع المقترح الذي تطرحه منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي ورد ضمن مقررات قمة فاس

العربية ، بأن تتولى الامم المتحدة ادارة الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد أن تنسحب منها اسرائيل انسحابا كاملا لفترة محددة ، ريثما يتمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرض وطنه . وأؤكد هنا تصميم العراق على الوقوف بجميع إمكاناته مع منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني الشقيق ، لتمكينه من تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة في إقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس .

وإن تطورات الأوضاع في لبنان تشير قلقنا الشديد . إن هذا البلد العربي الصغير قد عانى أشد المعاناة من الاحتلال الاسرائيلي ومن التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية . إن الاحتلال والتدخل هما اللذان حالا حتى الآن دون تحقيق رغبة غالبية اللبنانيين في الوصول الى الوفاق الوطني المنشود وآخر نتائج هذا الوضع التدخل الخارجي غير المشروع وغير المقبول في انتخابات الرئاسة ، مما عطل انتخاب رئيس للجمهورية وأدى الى حالة شاذة . إن الدول العربية أولا ، والمجتمع الدولي شانيا ، مطالبان باتخاذ خطوات ملموسة وعاجلة لتمكين اللبنانيين من انتخاب رئيس للجمهورية بدون تدخل من الخارج كخطوة لا بد منها لمنع تدهور الوضع وللشروع في تحقيق الوفاق الوطني وإعادة الامن والاستقرار الى هذا البلد الشقيق .

إن شعوب العالم تتطلع اليوم بتفاؤل الى جو الانفراج الذي بدأ يسود العلاقات بين القوتين العظميين منذ لقاءات القمة التي عقدت بين زعميي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، والاتفاقيات التي تم التوصل اليها في مجال الحد من سباق التسلح . وقد رحب العراق بهذه التطورات المشجعة كما رحب بمؤشرات التحسن في احتمالات تسوية بعض النزاعات الاقليمية القائمة منذ عدة سنوات كالوضع في ناميبيا وأنغولا ، وقضية كمبوتشيا ، والوضع في أفغانستان . ويقدر العراق تقديرا عاليا الدور الذي تقوم به الامم المتحدة وأمينها العام في حل هذه النزاعات .

إن العراق الذي تعرض للعدوان يؤمن بالسلام إيمانا مخلصا ، ويؤمن بضرورة سيادة مبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار وحل النزاعات عن طريق المفاوضات ، كما يؤمن بتعزيز نظام الامم المتحدة وسيادة مبادئ الميثاق والقانون الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم

لبعد ظهر اليوم . والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون الكلام ممارسة لحق الرد .
وهل لي أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة
الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الاولى ، وبخمس دقائق للكلمة
الثانية ، ويدلي بها الممثلون من مقاعدهم .

السيد القيسي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قلت من

قبل إن وفد بلدي سيرد على الكلمة التي القاها أمس وزير خارجية إيران الإسلامية .
وإنني لن آخذ الكثير من وقت هذه الجمعية العامة نظرا لتأخر الوقت . بيد أننا
شعرنا أنه لا ينبغي لنا أن نترك هذه الفرصة تمضي دون أن نعيد الأمور إلى نصابها .
ولا بد أن السادة الاعضاء قد لاحظوا أن وزير خارجية إيران اتهم العراق في
كلمته بأنه بذل جهوده طوال انعقاد محادثات جنيف لتثويته قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧)
وخطة الأمين العام لتنفيذه ، وتغيير حدود ونطاق قواعد القانون الدولي ذات الصلة ،
وانتزاع إقرار دولي "بمخططاته التوسعية" ، واستخدام وقف إطلاق النار لإضعاف نفس
الأساس الذي قام عليه .

وقد كان ملفتا لنظر من تابعوا منا تطورات الحرب بين إيران والعراق في
السنوات الثماني السابقة أن يسمعو مثل هذا الكلام من وزير خارجية إيران . لقد
انقضت عشرة أعوام على إساءة استعمال إيران للأمم المتحدة والحط من قدرها ،
وثمانية أعوام من الحرب التي فرضتها إيران على العراق رغم صدور سبعة قرارات من
مجلس الأمن ، وعام على صدور قرار مجلس الأمن الملزم الذي وصف الحالة بأنها شديدة
للسلم ، وعلى الرغم من ذلك كله ، فإننا نسمع الآن إشارات إلى قواعد القانون الدولي
وقرار مجلس الأمن وتنفيذ خطة الأمين العام ، كما نسمع دعوة قوية لتطبيق ذلك القرار .
فلننتحلّ إذن بالصبر ، لا بد لنا من أن نصبر ما دام الأمر يتعلق بإحلال
السلم . ولكن دعونا نرى كيف تلتزم الحكومة الإيرانية بكل ذلك في عملية السلم .
يقول وزير خارجية إيران إن ما نحتاج إليه لنجاح محادثات جنيف هو في الحقيقة
التنفيذ الفوري لباقي فقرات القرار ، وهو قرار ملزم بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من
ميثاق الأمم المتحدة . ويقول من نفس المنطلق إن نص القرار وخطة الأمين العام
لتنفيذه يجب أن يشكلا أساس المحادثات ، وأن تفهم أعضاء المجلس لروح القرار يمكن
أيضا أن يسهم في تنفيذه . فلنقبل هذا الكلام .

ولكن عندما يأتي وزير خارجية إيران إلى الجمعية العامة ويدّعي أن العراق يشير في المحادثات مسائل غير ذات صلة ، أو أمورا ثانوية أو أحكاما خارجة عن نطاق جدول أعمال المحادثات ، فإنه ينبغي لنا أن نسأله على أي أساس يُصدر هذه الادعاءات .

إن "المسائل غير ذات الصلة" و "الأمور الثانوية" و "الأحكام الخارجة عن نطاق جدول أعمال المفاوضات" تمثل ، حسب رأي الحكومة الإيرانية ، قضيتين ، هما : قضية حرية الملاحة وقضية تطهير شط العرب .

ولو كان ما يدّعيه وزير خارجية إيران أمرا حقيقيا ، وإذا كان قد قرر بشكل قاطع في نفس الوقت أن خطة الأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) هي أحد معايير تنفيذ هذا القرار ، فكيف يمكنه أن يفسّر للجمعية العامة أن نفس خطة التنفيذ هذه تتناول تحت عنوان "وقف إطلاق النار" والعنوان الفرعي "وقف إطلاق النار في البحر" القضيتين اللتين أشارهما العراق ؟ وهكذا يتجلى أن هاتين القضيتين ليستا من الأمور الثانوية أو المسائل غير ذات الصلة أو الأحكام الخارجة عن نطاق جدول أعمال المحادثات .

إن على الوزير الإيراني أن يحدد موقفه ، فإما أن يستند إلى خطة التنفيذ أو لا يستند إليها ، وإذا استند إليها أو ادعى ذلك فإن عليه أن يقبل كل ما في هذه الخطة .

وعلاوة على ذلك التشويه ، اسمحو لي بأن أشير إلى تشويه آخر . لقد استشهد وزير خارجية إيران برسالة الأمين العام المؤرخة في ٨ آب/أغسطس . وهو يعتقد فيما يبدو أن المحادثات المباشرة تعقب إقرار وقف إطلاق النار ، وأن لدينا الآن وقف إطلاق نار مستقر ، وبالتالي فعلى أن ننتقل إلى باقي أحكام القرار . وهنا يجب أن نسأله : إذا كان الأمر كذلك فلماذا قدّم الأمين العام مقترحات مفصلة إلى الأطراف المعنية بشأن الالتزامات المترتبة على وقف إطلاق النار والوضع القانوني لفريق المراقبين العسكريين لإيران والعراق التابع للأمم المتحدة والالتزامات الطرفين تجاه

هذه القوة ؟ لو كانت تلك الاحكام مستقرة تماما ومتفقا عليها ، فلماذا إذن قدمها الامين العام ؟

والتشويه الثالث أنه على الرغم من كل ما قاله وزير خارجية إيران عن استفراق الإيرانيين في حب قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، فإنهم ما زالوا يستشهدون بفقرة من ذلك القرار على نحو يخالف ما تقوله تلك الفقرة . إنهم ما زالوا يستشهدون بالفقرة ٦ ويزعمون أنها تطالب بإنشاء هيئة محايدة "لتحديد المعتدي" . إنني أتحدى أي ممثل لحكومة إيران أن يبين لنا عبارات كهذه في تلك الفقرة ، ونذكرهم بأن هذه الفقرة تروجو فحسب تكليف هيئة محايدة بالتحقق من المسؤولية عن النزاع .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد ألقى ممثل ليبيا اليوم كلمة ضمنها سلسلة من العبارات المثيرة للسخط والتي لا أساس لها بالمرة من الصحة ، كما ضمنها بعض الاتهامات ضد الولايات المتحدة ، كما أنه حرّف مداولات هذه الجمعية العامة وسياسات حكومته .

لقد ارتأت حكومة ليبيا أن من المناسب لها أن تستخدم الخداع والتخريب والعنف كأدوات لسياستها الخارجية . وكثيرون من الحاضرين اليوم في هذه القاعة يمثلون دولا كانت ولا تزال موضع اهتمام من ليبيا . ونحن جميعا نعلم جيدا أن ليبيا كانت ولا تزال تعتبر مصدرا منفردا لزراعة الأمن في مناطق كثيرة .

ومن النفاق الصارخ أن تتستّر ليبيا وراء ميثاق الأمم المتحدة وتدّعي أنها ضحية الإرهاب بدلا من أن تكون هي مرتكبة الإرهاب . إن ليبيا لها سجل طويل ومؤسف من التهديدات وأعمال العدوان التي تشكل انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة . وقد جمّعت لديها ترسانة فتّاحة من الأسلحة التقليدية . والأسوأ والخطر من ذلك أنها تنتج الأسلحة الكيميائية ، وقد استعملتها ضد تشاد على نحو ما أوردته التقارير العامة في العام الماضي .

كما أنها هاجمت أو هددت بالهجوم على جيرانها . وتورطت بعيدا عن أراضيها في هجمات على المسافرين الأبرياء في المطارات ، وفي اغتيال المواطنين الليبيين

المقيمين خارج وطنهم ، وفي تزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة في ثلاث قارات ، وفي حماية أحد عملائها الدبلوماسيين الذي أطلق النار على شرطة غير مسلحة في أرض أجنبية .

ويتضح من السجلات أن ليبيا اكتسبت الشهرة في هذه الهيئة في مجال واحد ، يتمثل في سجل حافل بانتهاكات ميثاق الأمم المتحدة على نحو لا يجاريها فيه أحد .
ووفد بلدي على استعداد لمواصلة هذه المناقشة في اللحظة المناسبة .

السيد سوفياب (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود أن أتناول الكلمة للرد على المزاعم الزائفة التي ذكرها ممثل فييت نام فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا . إن المناورات العديدة التي تقوم بها سلطات هانوي لا يمكن أن تخفي حقيقة أنها لا تنوي بأي شكل من الأشكال أن تجد حلا سياسيا لمشكلة كمبوتشيا وأن تنفذ انسحاب قواتها بلا قيد أو شرط وفقا لما دعت إليه القرارات التسعة التي اتخذتها الجمعية العامة .

أولا ، إن جمهورية فييت نام الاشتراكية لم تتخل عن استراتيجيتها لإقامة اتحاد الهند الصينية . فمختلف مؤتمرات الحزب الشيوعي الفيتنامي ، من الأول إلى السادس ، والتي عقد آخرها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ما فتئت تؤكد استراتيجية إقامة اتحاد الهند الصينية هذا . فقد عملت سلطات هانوي بصفة منهجية على ترسيخ هذه الاستراتيجية في أذهان أفراد الحزب الشيوعي الشباب منذ عام ١٩٣٠ عند تأسيس الحزب الشيوعي للهند الصينية ، وهي الاستراتيجية التي تسعى تلك السلطات إلى تنفيذها بأي ثمن ، وذلك بأن تسيطر لاوس أولا ثم كمبوتشيا ثم شبه الجزيرة الواقعة بين الهند والصين بأكملها . وحتى اليوم ، قامت سلطات هانوي بالفعل بضم لاوس من حيث الواقع بمقتضى معاهدة عام ١٩٧٧ التي تلغي الحدود القائمة بين فييت نام ولاوس . وإذا لم يتسن لفيت نام تحقيق هدفها التوسعي الرامي إلى إقامة اتحاد الهند الصينية ، فإن ذلك يعزى إلى الكفاح الذي تخوضه قوات المقاومة الوطنية الكمبوتشية للحيلولة دون ذلك منذ عشر سنوات ، وإلى المعارضة الشديدة التي واجه بها المجتمع الدولي العدوان ضد كمبوتشيا واحتلالها من جانب فييت نام .

ثانيا ، لم يتخل الاتحاد السوفياتي عن استراتيجيته الإقليمية في جنوب شرقي آسيا والجزء الواقع على المحيط الهادئ من آسيا . وتحقيقا لذلك ، قام الاتحاد السوفياتي بتمويل فييت نام لمساعدتها في القضاء على قوات المقاومة الكمبوتشية . وبالمقابل ، سمحت فييت نام للاتحاد السوفياتي باستخدام قواعد كام ران ودانانغ ، التي غدت مواقع أمامية سوفياتية في جنوب شرقي آسيا والجزء الواقع على المحيط الهادئ من آسيا .

وقد أوضح خطاب غورباتشوف في كراسنويارسك بجلاء أن الاتحاد السوفياتي يستخدم هذه القواعد في فييت نام لكي يثبت قوته في المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية بهدف تغيير الموقف الجغرافي السياسي في جنوب شرقي آسيا وفي الجزء الواقع على المحيط الهادئ من آسيا بما يخدم مصالحه الخاصة .

وبإيجاز ، فإن الاتحاد السوفياتي وفييت نام ليسا على استعداد للتخلي عن استراتيجيتهما التوسعة الاقليمية والعالمية على حد سواء . ولهذا السبب ، فإنهما لن يتخليا عن لاو وكمبوتشيا .

وتلك أسباب كافية لاستمرار فييت نام بالتمسك بكمبوتشيا .

ثالثا ، لا تزال الحرب مندلعة في كمبوتشيا ، حيث تدور المعارك في أراضي البلد بأكمله ولا توجد أية جبهة للقتال . وتتساوى القوات في مقدرتها على القتال ، ويمكن أن يوصف النضال الذي تخوضه قوات المقاومة الكمبوتشية ضد القوات الفيتنامية بأنه ضرب من الشد والجذب . وإذا كانت فييت نام قد سحبت بالفعل ٥٠ ٠٠٠ من أفراد قواتها من كمبوتشيا فلنا أن نتصور من سيكون الفائز .

إن سلطات هانوي تكذب بلا حياء بقولها إنها تقوم بسحب قواتها ، إذ أن الأمر لا يقتصر على عدم حدوث أي انسحاب وحسب ، بل إنها تقوم بتعزيز القوات الموجودة في كمبوتشيا بالفعل والتي تتردى الزي العسكري لنظام بنوم بنه العميل . ولقد أكد المراقبون العسكريون والدبلوماسيون والسياسيون والباحثون كل ذلك ؛ وذكرت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"يبدو من غير المحتمل أن تفي فييت نام بالهدف الذي أعلنت عنه بسحب ٥٠ ٠٠٠ من أفراد قواتها في نهاية هذا العام" .

(واصل الكلمة بالفرنسية)

وفي الآونة الأخيرة ، أكدت وحدة الدراسات الخاصة بالهند الصينية التابعة لمعهد الدراسات الآسيوية في جامعة تشولالونفكورن في تايلند ، بالاستناد إلى معلومات

تلقتها من أفراد القوات الفيتنامية الذين أسرتهم قوات المقاومة الكمبوتشية ، أن فييت نام تواصل إرسال التعزيزات إلى مناطق القتال في كمبوتشيا (ذي نيشن . بانكوك ، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) . ولا تشير هذه الوثيقة إلى التجنيد الاجباري الذي تقوم به سلطات هانوي لقوات الخمير العميلة بأعداد متزايدة .

إن فييت نام لا تنوي سحب قواتها من كمبوتشيا في عام ١٩٨٩ أو في عام ١٩٩٠ ولا حتى في عام ٢٠٠٠ ، ولا سيما اذا ما خفت الضغوط عليها .

فما هو الهدف السياسي من هذه الادعاءات الفيتنامية بسحب قواتها من كمبوتشيا في موعد محدد وكل البيانات المعسولة التي تدلي بها فييت نام ؟ انها مجرد حملات دعائية نفسية . إن فييت نام تبذل قصاري جهدها من أجل اقناع الرأي العام العالمي بأن مشكلة سحب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا لم تعد مطروحة لكي تحول انتباهه إلى مشاكل أخرى . وتحاول فييت نام بذلك اضعاف التأييد الدولي الذي يحظى به نضال الشعب الكمبوتشي ، وإشارة مشاكل جديدة لقوات المقاومة هناك . وإذا ما حققت فييت نام هدفها هذا فستتمكن من سحق كل قوات المقاومة الوطنية في أرض المعركة ، وبالتالي ادامة احتلالها لكمبوتشيا .

وفي الختام ، نود أن نعرب عن عميق امتنانها لكل الشعوب والاصدقاء المحبين للسلام والعدالة ، وكذلك للأمم المتحدة لما قدمته من دعم قيم لنضال شعب كمبوتشيا وحكومة الائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية .

السيد ايكازا غايارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد

كنا نأمل أن يتيح الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية هندوراس الفرصة لنرد عليه بما عهد فينا من أسلوب جاد وبناء ، ولكن ممثل هندوراس لم يدل إلا بملاحظات غير متسقة وغير ذات موضوع ، مما يوضح أن ذلك البلد ليس لديه أي نية للتخلص من نير التدخل والنفوذ الأجنبيين . ولا يود حقا أن يفعل شيئا .

ويؤسفنا أن الوزير الهندوري لم ينتهز الفرصة ليعيد الى سياسة بلده شيئاً من المصادقية والجدية اللتين تحتاج اليهما . وادعأؤه أن قوات الثورة المضادة ، التي تمولها وتدعمها الولايات المتحدة لا تستخدم أراضي هندوراس لمهاجمة نيكاراغوا أشبه بمن يحاول حجب الشمس بأصبعه . وحقته بشأن عدم ملاءمة الوسائل السلمية لتسوية النزاع ليست إلا لغوا قانونيا .

وبغية وضع حد لهذه الحجة . سنلجأ الى الموقف الأكثر ايجابية : أولاً ، لن تسهم في زيادة اختلاط الأمر على الجمعية ، وثانياً ، ستوفر وقت الممثلين الحاضرين هنا ، الذين يحتاجون الى أن ينالوا قسطاً من الراحة ، ويستعدوا لسماع البيان الهام الذي سيلقى غدا .

السيد المنتصر (الجمهورية العربية الليبية) : اعتذر لكم ، وعن طريقكم الى جميع المندوبين الحاضرين لاطلب حق الرد في هذه الساعة المتأخرة من الليل ، ولكن مندوب الولايات المتحدة أضطرنى لطلب ذلك . وسأحاول أن أكون مختصراً بقدر الإمكان . إن ما ذكره مندوب الولايات المتحدة من اتهامات مكررة ليس لها نصيب من الصحة . ولقد تحدينا وما زلنا نتحدى الولايات المتحدة أن تثبت أي دليل قاطع على هذه الاتهامات . بل إن المحاكم المختصة ، والصحافة العالمية قد أكدت بسراة الجماهيرية من هذه الاتهامات .

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي آخر من يتكلم عن الارهاب ، فهي الدولة التي تقوم علنا بإرهاب الدولة . ويضيق بي المجال ، في هذه الساعة المتأخرة من الليل ، أن أعدّد لكم الاعمال الارهابية التي تقوم بها هذه الدولة . واكتفي بالإشارة الى غزو غرينادا ، وتدخلها السافر في نيكاراغوا ، وفي بنما ، وفي كوبا ، وكذلك في الشرق الأوسط ، وفي لبنان ، حيث قامت بضرب المدنيين بحاملات الطائرات تعصف بالأطفال والنساء والأطفال . وما حدث الطائرة المدنية الايرانية عتاً ببيعيد ؛ فقد قتلت أكثر من ٢٩٠ شخصاً ، أكثر من مائة منهم كانوا من الأطفال والنساء . إن الفارة الغاشمة على مدينتي طرابلس وبنغازي ، وقتل المدنيين الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ ،

والتي أدانها العالم كله ممثلا في منظماته الدولية ، مثل المؤتمر الاسلامي ، ومؤتمر
عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية . وأهم من ذلك كله ، القرار رقم ٢٨/٤١
الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ الذي أدانت فيه هذه الجمعية بأغلبية
ثمانين صوتا هذا الاعتداء الغاشم على الجماهيرية . وانه لدليل قاطع على اتهام
الولايات المتحدة .

إن هذه الاعمال تقوم بها الولايات المتحدة بسبق إصرار وتخطيط . وقد كشف هذه
المؤامرات كَتَّاب وصحفيون أمريكيون . ولعل مندوب الولايات المتحدة ، قد اطلع على
سلسلة المقالات في صحيفتي "واشنطن بوست" و "النيويورك تايمز" . وكذلك الكتب التي
صدرت مثل كتاب "القناع ، حروب وكالة المخابرات المركزية الخفية ، ١٩٨١ - ١٩٨٧"
وغيره الكثير .

وقد أشار مندوب الولايات المتحدة في رده الى أن الجماهيرية تملك أسلحة
كيميائية . ونسي أن بلاده تصنع أكبر وسائل الدمار في العالم ؛ ذلك حرام على الدول
الآخري أن تدافع عن نفسها ، ولكن للولايات المتحدة الحق في أن تصنع القنابل
العنقودية والنووية ، والأسلحة الكيميائية ، والأسلحة البيولوجية . وهذا كله
معروف لكم .

إنني أكرر الاعتذار اليكم في هذه الساعة ، واحتفظ بحق وفدي في العودة الى
هذا الموضوع إذا عاد مندوب الولايات المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥